الإثنين 27 نيسان 2020
العدد 4036 السنة الرابعة عشرة
Lundi 27 Avril 2020 no 4036 14ème année

24 صفحة
1000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

رأس المال
الانهيار: 30٪ قروض متعثرة

- **الأمجد سلامة**
من سيدفع الثمن؟
- **زياد حافظ**
لتطهير رأس الهرم المصرفي
- **علي عبود**
هيركات لاعادة توزيع الثروة

محدودية الاصابات أمام تحدّيَي عودة المغتربين وإعادة فتح المؤسسات [8]

التنقيب عن الغاز: إلى اللقاء في البلوك 9 [6]

حزب المصرف يهدّد الاستقرار
[5 ـ 2]

(هيثم الموسوي)

السعودية

عبدالله الحامد
داعية الحقوق المدنيّة شهيداً

10

الحدث

البرازيل تستعد لإقالة بولسُنارو

12

العراق

أول فصول تفكيك «الحشد الشعبي»؟

13

على الغلاف

حزب المصرف يهدّد الاستقرار

(مروان طحطح)

يشتد الصراع بين نهجين؛ نهج يكرسه حسان دياب، المصرّ على ترك بصمته، كأول رئيس حكومة يتجرأ على محاولة نبش معاقل النظام الفاسد، ونهج يكرسه المتضررون من هذه العملية واصفين إياها بالانقلابية حيناً وبالانتقامية أحياناً. لكن بين هذا وذاك، لا يزال الانهيار الاقتصادي يتسارع، ولا يزال رياض سلامة يغدق بتعاميمه التي تعمق الأزمة. أخطر ما شهدته الأيام الماضية، هو الهجوم الطائفي لحماية النهج الذي يمثله سلامة، قبل ان يتوّج النائب السابق وليد جنبلاط الحملة باتهام «خصومه» بمحاولة الانقلاب. واللافت أن كلامه الموجَّه إلى رئيس الجمهورية ميشال عون وحزب الله، صدر على منبر سعودي. فهل أنه مستنفر حصراً، كغيره من رفاقه في حزب المصرف، للدفاع عن ثروته التي يتهددها حسان دياب حين يقول إن 98 في المئة من الودائع لن يُمس، ما يعني حكماً المس بـ2 في المئة منها، وهي التي تخصّ جنبلاط وأقرانه ممن أثروا على حساب باقي طبقات المجتمع؟ أم أن الرجل قرر، مرة جديدة، مع غيره من أعضاء حزب الـ2 في المئة، المغامرة باستقرار البلاد، أمنياً، عبر تحريك الشارع وركوب موجة المحتجين على نتائج الانهيار الاقتصادي، لتنفيذ الأجندة السعودية - الغربية التي رفض سعد الحريري المضي بها في تشرين الثاني 2017؟ المؤشرات السياسية، خطابياً وميدانياً، لا توحي سوى بأن البلاد تُدفع دفعاً إلى الاهتزاز الأمني. تدفعها، من جهة، «ديناميات الانهيار الاقتصادي»، ومن جهة أخرى مغامرات جنبلاط ورفاقه في حزب المصرف، الذين يريدون منع أي تغيير، والاستمرار في النهج الذي أوصل البلاد إلى الانهيار، ولو على حساب الاستقرار العام. في جميع الأحوال، الصراع يدور اليوم على حاكم مصرف لبنان، كعنوان لسياسة أدّت إلى ما تعيشه البلاد اليوم.

من دون أي تحرك رسمي فعلي ينهي عربدة سلامة في المصرف المركزي، سيخسر دياب الجولة الأولى أمام الحاكم، الذي عرف كيف يضرب تحت الحزام، مستعيناً بسلاح الطوائف وزعمائها، وبشبكة مصالح تخشى على مصيرها ومصير أموالها في غيابه. فجأة تحوّل سلامة إلى ممثل لـ«السنّية السياسية» على لسان نهاد المشنوق في دار الفتوى، والمارونية السياسية في بكركي، وضمانة لسعر الصرف، لدى الرئيس نبيه بري، رغم تجاوزه عتبة الـ4000 ليرة لكل دولار. صُوّر كأنه المظلوم الذي أريد له أن يتحمل آثام الطبقة الحاكمة. لم يكن ينقص سوى أن يحلف الفقراء باسمه، ويُرفع على الأكتاف.

بالرغم من أن سعر الدولار في تصاعد، وزاد خلال 4 أيام أكثر من ألف ليرة، إلا أن ذلك لم يكن كافياً لحزب المصارف وطبقة الـ2 في المئة لتحميل المسؤولية لمن يحملها قانوناً. قانوناً مصرف لبنان يتحمّل مسؤولية سلامة النقد والاستقرار الاقتصادي. وقد وصلت هذه السلامة إلى الحضيض. ليس هذا وحسب. رياض سلامة بنى مجده على «إنجاز» تثبيت سعر صرف الليرة، فإذ يصبح للدولار خمسة أسعار صرف. السعر الرسمي (1515 ليرة) والسعر المعلن من جمعية المصارف، أي 2600 ليرة، والسعر المحدد من قبل سلامة للصرافين، أمس، أي 3200، وسعر السوق الذي، إضافة إلى السعر الناتج عن الهندسات المالية التي يجريها عدد من المصارف والمقدر بـ5460 ليرة (استبدال الدولار الطازج بـ2,1 دولار تُصرف بالسعر الذي تحدده جمعية المصارف).

> سلامة بنى مجده على تثبيت سعر الصرف، فإذ يصبح للدولار خمسة أسعار

كل ذلك ليس مهماً. جوقة الدفاع عن سلامة قامت بواجبها على أكمل وجه، ونجحت في هذه الجولة، لكنها لم تطمئن للمستقبل. حسان دياب، بأفعاله التي لا يمكن توقعها، لا يطمئنها. الأخطر ما قاله نهاد المشنوق من دار الفتوى. إعلانه أن «هناك مؤامرة على السنية السياسية وسنواجهها»، بدت تهديداً صريحاً واستعداداً للذهاب بعيداً في الصراع.

من دار الفتوى إلى بكركي. هناك أيضاً وقف البطريرك بشارة الراعي بالمرصاد. سأل من المستفيد من زعزعة حاكمية مصرف لبنان؟ وهو إذ رأى أن خطوة من هذا النوع ستقضي على ثقة اللبنانيين والدول بلبنان، وصل إلى اعتبار المس بسلامة جزءاً من مخطط لتغيير وجه لبنان.

التهويل المالي تولاه رئيس المجلس النيابي نبيه بري. قال لـ«النهار»: «إذا لم يبق مصرف لبنان، ليعلم الجميع أن أموال المودعين قد طارت إلى الأبد»، واضعاً موقفه هذا في سياق الدفاع عن لبنان وليس عن سلامة.

موقف جبران باسيل بدا مفاجئاً في تراجعه. بعدما كان رأس حربة في مشروع إقالة سلامة، عاد خطوة إلى الوراء. هل نبّهته السفيرة الأميركية إلى «خطورة» المس بالوديعة الأميركية الاولى في لبنان، فصرّح أمس بأن «الدولة» مسؤولة أيضاً لا سلامة وحده؟ أم أنه حصراً يوزّع المسؤوليات بناءً على نصيحة الشركة التي تقدّم له نصائح تحسين الصورة، فقرر أن يغلّف موقفه الحاد من سلامة بما يُرضي «حزب المصرف»؟

أكثر القلقين من المحاسبة هو وليد جنبلاط. لم تعد قضيته تعييناً من هنا أو من هناك. وضع موقفه في خانة مواجهة النهج الانقلابي للرئيس اللبناني وحزب الله. قال لقناة «العربية» السعودية إن حسان دياب لا شيء، مضيفاً «إن العماد عون استأنف سياسة الإلغاء التي بدأها عام 88».

خلاصة الأمر أن حزب المصرف كشّر عن أنيابه. كل منهم يغطي موقفه بـ«حرص ما». لكن أكثرهم حريصون على ثرواتهم الشخصية، وثروات المقربين منهم التي تضخّمت براية سلامة. بعضهم يشكو، ضمناً، عدم إقدام رئيسي الجمهورية والحكومة على استشارته قبل طرح موضوع بأهمية إقالة رياض سلامة من منصبه، ملمّحاً إلى موقع الطائفة التي «يمثلها» في نظام ما بعد الطائف. وبعضهم الآخر يخشى تمدّد «الطارئين على النظام» داخل الدولة و«قدس أقداسها»، المصرف المركزي، فيما الغالبية لا تريد سوى حماية مصالحها المالية الشخصية أولاً، والتي يرعاها سلامة.

استكمال معركة حكومة حسان دياب سيكون أمام محطة جديدة يوم الثلاثاء. ينعقد مجلس الوزراء لاستكمال النقاش في الاقتراحات المتعلقة بما يسمّيه الوزراء «مكافحة الفساد واسترداد الأموال المنهوبة». بحسب جدول الأعمال الذي سرّب عمداً، فإن النقاش سيطال:

- إجراء تحقيق لتحديد الحسابات التي أجريت منها تحويلات مالية واتخاذ إجراءات بحق صاحبها.
- اتخاذ تدابير آنية وفورية لمكافحة الفساد واستعادة الأموال المنهوبة.
-مشروع قانون معجل يتعلق باسترداد تحاويل الى الخارج التي جرت بعد 17-10-2019.

الرد لم يتأخر من المتضررين، ومن وليد جنبلاط أيضاً، لكن هذه المرة بلسان وائل أبو فاعور، كان الرد باعتبار جدول الأعمال حافلاً بالانتقام. في ذلك، يعترف حزب المصرف بأن أي تحقيق أو محاسبة تعني حُكماً المساس به.

(الأخبار)

«المستقبل» ومساعدات البيارتة: الـ«بيزنس» أولاً!

لا يكتفي تيار المستقبل بإقفال حنفية المساعدات عن جمهوره، بعدما فقد رئيسه الحظوة التي كان يتمتع بها في الرياض، بل يحاول بشتى الطرق الاستفادة على ظهر هذا الجمهور، في ظل أزمة اقتصادية وصحية غير مسبوقة تعصف بالبلاد.

شركة «المخازن الكبرى» (يملكها رئيس قطاع رجال الاعمال سابقاً في التيار وعضو المكتبين السياسي والتنفيذي، ويملك أحمد الحريري حصة فيها) انسحبت، في اللحظات الأخيرة، من مشروع أقرّته البلدية لتوزيع قسائم شراء على العائلات البيروتية المحتاجة بقيمة 200 ألف ليرة للقسيمة.

وستبدأ بلدية بيروت، هذا الأسبوع، المرحلة الأولى من توزيع القسائم (بقيمة أربعة مليارات ليرة) في إطار المساعدات التي أقرتها لتوزيع ما قيمته 8 مليارات ليرة من قسائم الشراء على 40 ألف أسرة بيروتية. وكان مقرراً أن توقع «المخازن» إلى جانب «شيركوتيه عون» و«سبينس»، الجمعة الماضي، اتفاقاً مع دائرة القضايا التابعة للمحافظة، تقبل الشركات الثلاث بموجبه التعامل بالقسائم على أن تجري عملية «التصفية» نهاية كل أسبوع أو أسبوعين، والدفع إما نقداً أو بموجب شيك مصرفي مسحوب من مصرف لبنان. إلا أن المفاجأة أن «المخازن الكبرى» أصرّت على أن يكون الدفع نقداً ومقدماً، وهو الأمر «المخالف للقانون»، بحسب مصادر بلدية. ومن شأن انسحاب الشركة التأثير على عدد كبير من الأسر المستفيدة، خصوصاً تلك التي تسكن في مناطق خارج بيروت، مثل وادي الزينة والناعمة وعرمون، لكون «المخازن» أكثر انتشاراً في هذه المناطق أو في مناطق قريبة منها من الشركتين الأخريين.

ووفق معلومات «الأخبار»، فإن «المخازن الكبرى»، منذ طرح المشروع للبحث، سعت عبر رئيس لجنة الشؤون الاجتماعية في البلدية عبد الله درويش (مقرّب من تيار «المستقبل») الى الحصول على حصرية التعامل بالقسائم. إلا أن أعضاء في المجلس البلدي رفضوا ذلك، مطالبين بتوسيع دائرة المشاركة لتشمل معظم التعاونيات ومحال السوبرماركت، وحتى المحال الصغيرة لتيسير الأمر على المستفيدين، قبل أن يقرّ الرأي في البلدية على حصر الأمر بالشركات الثلاث.

(الأخبار)

عودة إلى الشارع

«انفجر» الشارع دفعة واحدة. قطعت الطرقات في مناطق عديدة، تحت العنوان المعيشي، المطلبي. الغلاء الفاحش والارتفاع الكبير في سعر الدولار والبطالة المتزايدة أسباب كفيلة بتخطي إجراءات الوقاية من كورونا. وهو الأمر الذي أقلق وزير الصحة الذي سارع إلى تحذير المعتصمين من خطر انتقال العدوى. لكن تحت جناح المطالب المحقة للناس ولعدد من مجموعات الانتفاضة، لم يكن صعباً تمييز الأجندة السياسية لعدد من قاطعي الطرقات. وهؤلاء يتقدمهم تيار المستقبل الذي يريد تسعير الضغوط على الحكومة.

في الشمال، قطعت الطريق عند جسر البالما في طرابلس. كما اعتصم عدد من الشبان أمام سراي المدينة والطريق المؤدية إلى ساحة عبد الحميد كرامي «النور»، منددين بارتفاع سعر صرف الدولار وبالغلاء، ومرددين هتافات ضد السياسات المصرفية والمسؤولين. كذلك انطلقت مسيرة من الساحة باتجاه الميناء، فيما قطعت الطريق في ساحة حلبا ومستديرة العبدة، كما تحت جسر أوتوستراد أنفة.

وعلى المدخل الشمالي لبيروت قطع أوتوستراد النقاش والزلقا. وكذلك قطعت في بيروت طريق قصقص في الاتجاهين. وقطع أوتوستراد الجنوب عند السعديات والدامور، فيما شهد البقاع قطعاً للطرقات في المرج وسعدنايل وتعلبايا وجديتا.

ابراهيم الأمين

العجز والجنون الفردي

لم يشهد مجلس الوزراء معارضة حقيقية لإقالة رياض سلامة. يبدو أن غازي وزني كان يحاول شرح الموقف من زاوية قانونية. وهو، بالطبع، ليس من النوع الذي يطلق موقفاً مطلقاً، ولا هذه من خصاله. لكن عباس مرتضى، الوزير المطابق لمواصفات قيادات حركة أمل، كان شديد التوتر. وهو يدافع عن زميله وزني، حتى من دون أن يتعرّض الأخير لهجوم جدّي. توتّر مرتضى سببه الحقيقي توتّر رئيسه نبيه بري بعد جلسة المجلس النيابي الأخيرة. عكس الوزير قلق الرئيس من طريقة إدارة حسان دياب للأمور. فعلياً، لا يعارض بري سياسات دياب. أو لنقل، بصورة أدقّ، ليس على جدول أعمال رئيس المجلس بند اسمه إطاحة حسان دياب. لكنّ بري اعتاد، خلال ثلاثين عاماً، على آلية لإدارة أمور الدولة. وهو، أساساً، لا يحب المفاجآت. وتحديداً، في هذه المرحلة من عمره السياسي والشخصي، لن يكون ودوداً إزاء من يحاول مباغتته. لكن مشكلة رئيس المجلس، هنا، ليست في ما يدور في خَلد رئيس الحكومة، وإنما في كون أيّ علاج يتطلّب آليات تفكير وعمل ليست من الصنف الذي يحبه بري أو حتى يعرفه.

في جانب آخر من المشهد، يبدو جبران باسيل متقدماً كثيراً في العمر، وفي عمر الكهولة السياسية. ليست المشكلة، فقط، في شكل إدارته لحزبه، وفي استعجاله بناء الزعامة الفردية التي تعيد ربط كل قرار جدّي به شخصياً. بل في كونه لم ينتبه إلى أن هذه الزعامة، وعلى هذه الصورة، تنفع فقط أيام الرغد، عندما تكون له الكلمة الحاسمة. لكنّ الواقع ليس على هذا النحو. باسيل اليوم كمن يملك في رصيد هاتفه آلاف الوحدات، لكنه غير قادر على استعمالها إلا في التحدّث مع الصديق نفسه. ولا يعرف ماذا يفعل برصيده عند القوة الأكبر في البلاد، أي حزب الله. فالأخير لن يدعمه في مواجهة دياب، وأصلاً لن يدعمه في مواجهة بري، كما أنه متردّد في دعمه في وجه الحريري وجنبلاط. فماذا يفعل؟

> حتى اللحظة ليس لدى دياب حسابات من النوع الذي يتطلّب حشد الأنصار والمحازبين

يعود باسيل إلى الحكومة التي سمّى عدداً غير قليل من وزرائها، لكنه غير قادر على الادّعاء بأنه يديرهم كما يفعل مع حزبيّيه، وهو مضطر للمراعاة بالشكل وبالمضمون. مرّت تجربة التعيينات المالية، ثم التشكيلات القضائية، ثم الموقف من الخطة المالية، كلها اختبارات قالت لباسيل، إن كان راغباً بالتعلم، فإن «زمن الأول تحوّل»، وعليه التعوّد على واقع جديد. إذا كان يعتقد بأن التحالف السياسي سيمنع خصومه المسيحيين من احتلال مقاعد على حسابه، فهذا غير مهمّ الآن، لأن ما يأخذه سليمان فرنجية لا ينفع في المعركة الرئاسية. أما الكتائب والقوات فليسا في وضع يمكّنهما من العودة الآن إلى مواقع السلطة. والكنيسة دخلت مرحلة الموت السريري، حيث لا كلمة فعلية لها، ولا تفعل ما يتوجّب عليها فعله. تعرف الكنيسة أن كل ما تقدر عليه، وما يجب أن تقوم به، هو فتح خزائنها أمام الفقراء للبقاء على الحياة. بهذا المعنى، ليست لدى جبران مشكلة جدية داخل الشارع المسيحي: ما له له، وما لغيره لغيره. مشكلته في التوازن العام لإدارة الدولة، حيث لم يعد في مقدور الرئيس ميشال عون تولّي المواجهة المباشرة. إذ، مع الأسف، ضاع عهده في بروتوكولات لا تشبهه أبداً. لكنها الحاشية السخيفة التي أرادت استعادة مجد عفا عنه الزمان يوم خرج عون في الباخرة إلى فرنسا. مشكلة باسيل، هنا، في التوازن السياسي العام.

وإذا كانت الكلمة الفصل بيد حزب الله، فالأخير ليس معنياً اليوم بإدارة انقلاب شامل في لبنان. حزب الله لا يقبل المساس بجماعة الحريري داخل الإدارة العامة (هاجس الفتنة السُّنية – الشيعية). ولا يريد مشكلة مع جنبلاط ولو كان في حالة يأس منه (هاجس الوحدة الوطنية ولو الشكلية)، كما أنه ليس في وارد التشنّج مع بري (هاجس الوحدة الشيعية). لكن الجديد في موقف الحزب أنه يقف فعلياً إلى جانب دياب. والحزب، هنا، لا يراهن على انقلابات في مزاج الشارع السني كما يفكر خصومه من جماعة المستقبل، بل يراهن على أن رئيس الحكومة ينجح في إرباك كل جماعة الحريرية السياسية اليوم. ليس سهلاً أنه ليس لدى كل هؤلاء، من دون استثناء، كلمة واحدة مفيدة يقولونها. لذلك، يعودون إلى نغمة حزب الله وسلاحه. إلا أنهم لا ينتبهون إلى ترداد أبناء الطريق الجديدة لنكتة درجت، في الانتخابات الأخيرة، عن ناخب قصد مكتب خدمات تابعاً للحريري طالباً مساعدة لتلقي علاج من أجل الإنجاب. فأجابه المسؤول: مشكلتك ليست عضوية بل نفسية، وعجزك عن الإنجاب ناجم عن رهاب سببه سلاح حزب الله!

عملياً، أزمة النظام في لبنان، اليوم، يمكن مراقبتها من خلال أداء بري وباسيل. لديهما مشكلة مستجدّة. حسان دياب ليس خصماً، لكنه ليس حليفاً يمكن عقد الصفقات معه. ثمّة أسباب كثيرة تمنعه من القيام بذلك. لندع جانباً المواصفات الشخصية للرجل، إذ لم تتمكن ماكينة 14 آذار - خصوصاً قوى المستقبل والقوات والحزب الاشتراكي - من إعداد ملف ضده. لكن لنذهب إلى البرامج التي يريد العمل بها. حتى اللحظة، ليس لدى الرجل حسابات من النوع الذي يتطلّب حشد الأنصار والمحازبين. قد يكون له برنامجه السياسي لاحقاً. لكنه يعي، بدقّة، أن اللحظة لا تناسب عملاً من هذا النوع. أصلاً، لم تعد الدولة قابلة لتوفير مثل هذه العصبيات. وما تقوم به القوى التقليدية إنما يعود إلى أدواتها الأصلية في التعبئة على خلفيات طائفية ومذهبية وعصبيات مناطقية وحزبية. وهي عصبيات لا تزال مؤثّرة. لكنها لم تعد حاسمة في معركة الحسم الكبرى. صار مشروعاً السؤال عن قدرة وليد جنبلاط وسعد الحريري وسمير جعجع، وحتى نبيه بري، على حشد الناس خلف معارك من أجل مكاسب في السلطة. ربما لا يسمع هؤلاء الزعماء حقيقة ما يجري في الحدائق الخلفية لمنازلهم. الروايات اليومية، مع كل المبالغات، تحدثنا عن فصل جديد، حيث المواجهة ستأخذ شكل الفوضى الشاملة التي لا تنفع فيها حكومة مركزية، ولا قوة طائفية مركزية، ولا سلطة مناطقية مركزية. لن يكون بمقدور أحد في البلاد إقفال أكثر من شارع واحد. ومن يتوهّم أن لديه القدرة على أكثر، فستخذله التجارب القريبة.

بهذا المعنى، فإن المواجهات التي تنتظرنا في الفترة المقبلة، يمكن محاصرتها من قبل حسان دياب وآخرين، في نطاق السجال حول المسؤولية. يكفي أن يخرج دياب على الرأي العام، سائلاً فقط عمّا فعله كل خصومه من داخل الحكومة وخارجها خلال العقود الثلاثة الماضية، أن يسألهم واحداً واحداً عمّا فعلوه في وزارات ومؤسسات وإدارات وقطاعات عامة أو حتى خاصة. أن يتحدّاهم بإظهار الكشوفات المالية لكل فرد من عائلاتهم وعصاباتهم وقواهم وماكيناتهم. أن يدعوهم إلى جردة بكلّ ما قاموا ويقومون به من استخدام المال العام لأغراض خاصة، وبحجم استغلال النفوذ من أجل مصالحهم الخاصة. يمكن لحسان دياب أن يخلق جيشاً من المتعاطفين والمتخادمين معه، إن هو أجاد رفع الصوت والتقدّم خطوة إلى الأمام في المعركة الإلزامية في وجه جيش الفساد الكبير. ليس بمقدوره التمهّل، ولا العودة إلى الخلف، وليس عنده ما يخسره، بل عند خصومه الكثير ليخسروه الآن وفي كل لحظة وفي كل يوم.

أما في ما خصّ تفصيل اسمه رياض سلامة، فمن الأجدى بالأخير الشعور بقليل من الحياء. أن ينظر إلى المرآة للحظة واحدة ليعرف أن لكل قصة نهاية. لكنّ الفارق الوحيد هو المكابرة التي تقود إلى نهايات مشؤومة التي تليق بكبار المجرمين، بينما التواضع والانسحاب وإظهار الاستعداد لتحمّل المسؤولية، تخلق فرصة لحساب عادل لا يجعله وحده يدفع ثمن مجزرة كان فيها مجرّد برغي لا أكثر!

اليوم، يواجه لبنان معضلة كبيرة. في هذه البلاد، يرتفع جدار العجز والكراهية يوماً بعد يوم. نحن، جميعاً، نفقد القدرة على المبادرة. والجنون الذي يطلّ برأسه حاملاً النار في كل مكان سيبقى جنوناً فردياً مهما كبر الحشد في الساحات. لكنّ الجديد أنه لن يكون بمقدور أحد دعوة المجانين إلى الهدوء. وليس عند المتضرّرين من هذه السلطة سوى الصراخ في وجه الفجرة والفاسدين، بكامل أسمائهم وهوياتهم. وأفضل ما يمكن إضافته في هذا الحفل هو إسقاط كل قدسية رُسمت لطائفة أو مذهب أو موقع بفعل خرافات المتسلّطين.

على الغلاف

توزّع خسائر مصرف لبنان: هندسات ماليّة ودعم للمصارف

قبل السنة الحالية، جرت محاولات عدّة لـ«اختراق» حسابات مصرف لبنان، وتطبيق قانون النقد والتسليف، الذي يُلزمه بنشر ميزانيته وتقرير عن عمليّاته في السنة المنصرمة. كلّ المحاولات باءت بالفشل، وبقي كلّ ما له علاقة بالمصرف معمهور بعبارة «سرّي للغاية»، بالتوازي مع استمرار رياض سلامة بالتصرّف مُطمئناً إلى كونه «قبطان السفينة» الذي «لا يديك منه»، بعدما تفاعست سابقاً كلّ القوى السياسية عن محاسبته. تبدّلت الامور مع وضع مسوّدة خطة الحكومة المالية، وتبيّن وجود ما يُقارب الـ 43 مليار دولار من الخسائر في المصرف، سترتفع إلى نحو 63 مليار دولار بعد إعادة الهيكلة

ليا القزي

يقول بطيش إنّ خسائر «المركزي» المؤجّلة سيتمّ تحميل كلفتها للأجيال المقبلة (هيثم الموسوي)

«المصارف الزومبي»، مُصطلح يُستخدم لتوصيف تلك التي تجد صعوبة في الاستمرار من دون الدعم الذي تُقدّمه لها حكوماتها. هي «مؤسّسات مُتعثّرة، وستظلّ في وضعية مالية هشّة، حتى لو حصل تعافٍ على مستوى الاقتصاد العالمي... في كثير من الحالات، يكون المصرف وغالبية زبائنه المستدينين في حالة تعسّر وإفلاس، ما يعني أنّ من غير المرجّح أن تقوم هذه المصارف يوماً باستعادة القروض التي أصدرتها» (من مقالة البكس جوتز في «انترناشيونال بانكر» سنة 2017). بعد كشف الخسائر التي يحملها مصرف لبنان، يُمكن تطبيق

الجزء الأكبر من الخسائر، 12 مليار دولار، أهدرت على الهندسات المالية

الكلام نفسه عليه. فـ«المركزي»، بقيادة «زعيمه» رياض سلامة، يُعاني من خسائر مُدوّرة (أي مُتراكمة) تُساوي أكثر من 30% من مجمل ميزانيته. المستشار المالي للحكومة اللبنانية، شركة «لازار»، كشفت ذلك وقد ورد في مسودة الخطة المالية التي تُناقشها الحكومة بأنّها تفوق الـ 40 مليار دولار، مع صعوبة تعويضها بمداخيل مُستقبلية، يعني أنّ المصرف المركزي في وضع مالي هشّ ويصعب عليه تحقيق الربح، تماماً كما يُعاني زبائنه (المصارف، مؤسسات الدولة...) من حالة إفلاس أو تعثّر. الا يقود ذلك إلى أنّ «المركزي» هو، ولو مجازياً، «مصرف زومبي»؟

إجراءات المصارف غير القانونية في التعامل مع المودعين، والتواطؤ بين ثلاثي السلطة السياسية ــ المصرف المركزي ـ المصارف، أدّت إلى 12 مليار دولار تقريباً، وكانت تتم العملية عبر «طلب المركزي من المصارف إيداع أموال جديدة لديه، مُقابل إقراضهم بالليرة اللبنانية بفائدة مُتدنّية، ثمّ يدعو المصارف إلى الاكتتاب بشهادات إيداع ويدفع لهم فوائد عالية».

ـ دفع «المركزي» فوائد مرتفعة جداً للمصارف حتى تضع أكثر من 54% من أموال المودعين لديه، فيتمكّن من امتصاص الأموال بالعملات الأجنبية. كما استخدم «المركزي» الدولارات التي يملكها لتغطية عمليات دمج المصارف.

ـ كان سلامة يتفق مع المصارف على ألا تشتري سندات خزينة (سندات إقراض الدولة) تُصدرها وزارة المال، مُغرياً إياها بإيداع الأموال في «المركزي»، على أن يدفع عليها فائدة أكبر من تلك التي كانت ستدفعها وزارة المال، ثمّ كان يعمد هو إلى شراء سندات الخزينة بالأموال التي وضعتها المصارف لديه. هذا الفارق في الفوائد والربح غير المشروع للمصارف، كان يدفعه «المركزي»، ويُقدّره الخبراء بحدود الـ 10 مليارات دولار.

ـ دُفع للمودعين غير المقيمين فوائد بحدود 36 مليار دولار. يقول منصور بطيش إنّ الخسارة هنا حصلت حين كان يتم كلّ عام سحب 3 مليارات دولار منها إلى الخارج.

ـ تغطية العجز في الميزان التجاري.

ـ خمل عبء القروض المدعومة المتعثرة.

ـ الخسارات في الليرة التي تبلغ قرابة الـ 2 مليار دولار.

ـ رفع «المركزي» أسعار الفوائد كثيراً ليُحافظ على استقرار العملة، ويمتصّ المزيد من الودائع. هذه الخسارة أصابت الاحتياطي بالدرجة الأولى، قبل أن يشمل تأثيرها الميزانية.

«الكهرباء» ليست خسارة!

ماذا عن القروض لقطاع الكهرباء، التي يستخدمها «حزب» سلامة كجزء من «تبرير» الخسائر؟ ينفي بطيش أن تكون قروض قطاع الكهرباء قد شكّلت عبئاً كبيراً على الميزانية، «فأكثرية المدفوعات بالليرة اللبنانية»، ويُضيف أحد المُطلعين على المستندات الأولية «أنّ ما دفعه المصرف عن الدولة كقرضين للكهرباء يبلغان قرابة الـ 4 مليارات دولار». وفي هذا الإطار، يوضح خبير اقتصادي أنّ «من واجبات مصرف لبنان أن يستورد الفيول لتشغيل قطاع الكهرباء. الدولة تدفع له ثمن الاستيراد، أحياناً تكون الدفعة بالليرة وأحياناً بالدولار». المشكلة هنا ليست في أنّه يدفع لتشغيل الكهرباء، بل النقاش يجب أن يكون بشأن خطّة الحكومة، السياسة المُتبعة، الخلافات الداخلية التي تُعرقل المشاريع...

الدين العام «فيول» المصرف والمصارف

الخبرية الثانية التي سوّقها حزب رياض سلامة أنّ قسماً كبيراً من خسارة مصرف لبنان ناتجة من الدين العام، قبل الغوص في الحالة اللبنانية، يُشار سريعاً إلى أنّ القروض، وخاصة الدين السيادي (أي التابع للدولة) يُشكّل «الفيول» الذي يُحرّك المصارف الخاصة والمصارف المركزية حول العالم. ويسمح لها بكسب الكثير من المال. وحتّى حين تُدرك المصارف أنّ الدولة مُتعثّرة، تستمر في إقراضها لأنّ القطاع الرسمي «زبون ثقة» والعقد معه لا يُشكّل خسارة حقيقية، حتى لو تأخّرت المدفوعات أو أُلغي بعضها.

كلّ الدين العام بالدولار الذي بدّمّة الدولة للمصارف اللبنانية «يبلغ 12 مليار دولار، و5,7 مليارات دولار لدى المصرف المركزي، أي أنّ الدين العام بالعملة الأجنبية هو بحدود الـ 18 مليار دولار»، يقول خبير اقتصادي، شارحاً أنّ هذا الرقم ليس بمُجمله خسائر، «لأنّ الدولة ستدفع جزءاً منه. لنفترض أنّه يوجد 10 مليارات دولار خسائر من الدين العام، باقي الأموال أين هُدرت؟». ويتبيّن بحسب الخطة أنّ الدين العام يتساوى مع الدين الخاص، الذي يبلغ قرابة الـ 12 مليار دولار.

تعويض الخسائر غير ممكن

لأنّ تراكم الخسائر «غير المنضبط، يُهدّد بقاء مصرف لبنان»، تذكر الخطة المالية إعادة هيكلة التزامات مصرف لبنان. ولكن تجنّباً لتكبّد تكلفة اجتماعية عالية (لأنّ إعادة الهيكلة ستشمل قسماً من ودائع المصارف)، «ستترك الحكومة المصرف المركزي، مع رأس مال سلبي يبلغ -5 مليارات دولار، يتمّ تعويضه من الإيرادات المستقبلية، بعد إعادة الهيكلة الكاملة للميزانية العمومية».

من أي مدخول سيعوّض المصرف الخسائر؟

يقول مصرفيون إنّ المصرف المركزي «ليس مُضطراً الى أن يُعوّض الخسائر في هذه المرحلة، فالمطلوبات لن تستحق قبل سنوات طويلة. إضافةً إلى أنّ البنوك المركزية لا تعمل كالشركات، بل بإمكانه أن يُكمل عمله مع ميزانية سلبية، وسيتمكّن من تعويض الخسائر المُدورة ببعضون 5 إلى 7 سنوات». ويتحدّثون أنّ إيرادات المصرف تتوزّع على:

ـ العمليات التي يقوم بها وتتضمّن بيع الدولار وسندات الدين.

ـ المداخيل من المؤسسات التابعة له، كشركة طيران الشرق الأوسط، ولكن مدخول هذه الشركات صغير لا يتعدّى الـ 100 مليون دولار في السنة.

ـ يُلزم «المركزي» المصارف بفتح حساب «احتياط إلزامي» لديه، فيه قرابة 20 مليار دولار. يُشغّل هذه الأموال، أو جزءاً منها، في مؤسسات خارج لبنان، ويحصل لقاء ذلك على فوائد، تُعتبر أرباحاً لأنّه لا يتكبّد عليها أي مصروف.

يردّ خبير اقتصادي بأنّ «سياسة سلامة استمرت 20 سنة، تراكمت خلالها الخسائر ولم يتبيّن وجود مداخيل لتعويضها». النقطة الثانية، هي أنّ سلامة وفي معرض الردّ على وجود خسائر في ميزانية «المركزي»، استحضر تجارب بلدان أخرى معظم خسائرها بعملتها المحلية، والتي تستطيع طبعها لتعويض الخسارة، «في حين أنّ خسائره بالدولار غير ممكن تعويضها بنفس سهولة تعويض الخسائر بالليرة، والدليل هو انقطاع العملة الصعبة من السوق».

ما الذي سيلجأ إليه الحاكم؟ يردّ المصرفيون بأنّه «سيعمل على تأمين السيولة من العملات الأجنبية عبر شقّين: أولاً، التعاميم التي أصدرها بوقف التداول بالدولار، ما يُتيح له ترميم جزء من موجوداته. ثانياً، تُفيد المعلومات بأنّه تمكّن منذ بداية الأزمة حتى اليوم من إدخال قرابة المليارَي دولار أميركي كأموال جديدة، وهو سيُحاول الدفع أكثر لجذب المزيد منها. ومن ناحية ثانية، سيطلب ترشيد النفقات العامة، وإعادة جدولة الديون وليس هيكلتها». يختصر منصور بطيش كلّ خطوات سلامة بجملة واحدة: «خسائر مُدورة سيتمّ تحميل كلفتها للأجيال المقبلة».

الفوائد للمصارف... خسائر إضافية

يدفع البنك المركزي للمصارف الخاصة:

ـ فوائد على ودائعها لديه

ـ فوائد على شهادات إيداع مصرف لبنان (شهادات يُصدرها البنك لقاء، مبلغ مجمّد، ويتعهّد عند إصدارها بدفع أصل المبلغ عند استحقاقها، والفوائد المترتبة على المبلغ المودع).

ـ فوائد على سندات الخزينة.

منذ عام 2016، وحتى تموز الـ 2019، حقّقت المصارف أرباحاً كثيرة بسبب الفارق الكبير بين الفوائد التي تدفع هي لزبائنها، وبين الفوائد التي يدفعها لها مصرف لبنان. ومع اشتداد الأزمة، طُرح السؤال حول عدم توقّف «المركزي» عن دفع الفوائد، ولا سيّما تلك بالدولار، أو على الأقل تخفيضها. في بداية العام الجاري، قرّر مصرف لبنان «استثنائياً» دفع الفوائد على ودائع المصارف بالدولار المودعة لديه بنسبة 50% بالدولار و50% بالليرة اللبنانية. كان هذا الإجراء الوحيد الذي قام به، مُقابل الاستمرار في دفع فوائد شهادات الإيداع وغيره. فإذا كان المصرف يقول إنّه لا يملك دولارات كافية للتدخّل وكبح انهيار سعر الليرة، فمن أين يأتي بالأموال للمصارف؟ يقول خبير اقتصادي إنّ «كل دولار يُنفق هو من ودائع الناس. ما تبقّى من دولارات في النظام المصرفي، تعود للمودعين».

بدء تبلور ردّة فعل شعبية ناقمة كان لها انعكاساتها على بعض إجراءات الحكومة كالتدقيق في حسابات المصرف المركزي، فأتت النتيجة في الصفحات 16 و17 و18 من مسودة «الإصلاح المالي»، وبرد فيها أنّ «الاعتراف بالخسائر السابقة التي تراكمت على مصرف لبنان، والخسائر المتوقعة بعد إعادة هيكلة الديون السيادية، هي الخطوة الأولى في الإصلاح الشامل للنظام المالي اللبناني». وتُشير الخطّة صراحةً إلى أنّ الخسائر التي تتناولها، تعود إلى قرابة الخمس سنوات الماضية، وهي غير خسائر «المركزي» التي قد تنتج من إعادة هيكلة الديون. الخسائر المُدوّرة (المُتراكمة) تُرحّل في مُقابل إيرادات مستقبلية، «هذه الممارسة المحاسبية شائعة في البنوك المركزية حول العالم، لكن يتم اللجوء إليها للتعامل مع خسائر مؤقتة مُتكبدة أثناء الأزمات». في حين أنّ مصرف لبنان طبّقها على مدى 15 إلى 20 عاماً، «وبات يُمثّل إجمالي الخسائر لديه أكثر من 40 مليار دولار أميركي، وهي تفوق نسبة الـ 100% من الناتج المحلي الإجمالي»، وبالتالي الحالة اللبنانية «لا تُقارَن بأي حالة أخرى في العالم».

ما هي خسائر البنك المركزي هذه، وكيف تكوّنت؟

ينطلق وزير الاقتصاد السابق، منصور بطيش، في حديثه مع «الأخبار» ممّا أدرج في ميزانية مصرف لبنان تحت بند «أصول أخرى»، وتضمّ مبلغ 47 ملياراً و990 مليون دولار أميركي (برد في الميزانية أنّ المبلغ يتضمن العمليات في السوق الحرّة، والفرق بين القيمة الأسمية للعملات المعدنية وتكاليف إنتاجها)، الذي يدلّ على الخسائر، موضحاً وجود فرق «بين الخسائر التي تحدّثت عنها شركة لازار ووردت في الخطة المالية، وبين النقص بالعملات الأجنبية والذي يبلغ قرابة الـ 50 مليار دولار»، وهي المبالغ التي أهدرت من أموال المودعين الخاصة.

يقول أحد الذين عملوا على التدقيق بأرقام مصرف لبنان إنّه «لا يوجد رقم دقيق للخسائر، لأنّ ما تمّ كشفه هو استناداً إلى المستندات التي سلّمها سلامة، بالتقسيط، لكلّ واحدة من المرجعيات الرسمية». لذلك، «جرت المطالبة بإجراء تدقيق مالي استقصائي لكشف الأرقام الفعلية».

كُتب في الخطّة المالية أنّ خسائر المصرف المركزي هي تعبير عن «سنوات من المعاملات المالية الخاسرة التي أدارها، وتسارع تراكمها مع الهندسات المالية التي بدأت سنة 2016». يتلاقى ذلك مع التقديرات التي يُشير إليها مصرفيون واختصاصيون لـ«الأخبار» بأنّ:

ـ الجزء الأكبر من الأموال، أهدرها مصرف لبنان على الهندسات المالية،

دخول بكركي على خط الأزمة المالية تأخر كثيراً. أموال الناس تسرق منذ ما قبل تشرين الأول الفائت. لكن بكركي لم تتدخل إلا حين اقترب شبح الانهيار من حاكم مصرف لبنان. بين الرعية ومن عمل فيها فساد وقف الراعي الى جانب الفاسد

هيام القصيفي

الراعي «العراب» لسلامة وشركائه: منح «الغفران» لسارق لا يتوب

من أفضل المشاهد السينمائية لوصف العلاقة بين سلطة المال وبعض السلطة الكنسية، ما جسده فيلم «العراب» عن العلاقة التفصيلية الفاسدة مع العصابات والمصارف ورجال المال وغيرهم، والقائمة على المصالح التي يغلبها بعض الأساقفة والكهنة على حقوق الناس. ليست غريبة علاقة الكنيسة بالمال، الفاتيكان كما الكنائس المحلية: علاقة مصالح متبادلة وضرورية أحياناً كثيرة حين تقوم الكنيسة الحقيقية على الخدمة الاجتماعية والتربوية والاستشفائية والكنسية، فتحتاج إلى المصارف والمال، لكنها ترتقي في ظل مسؤول روحي يتمتع بأخلاق كافية ليضع الكنيسة فوق الشبهات. هناك بابوات وأساقفة وكرادلة ومطارنة عُرفوا بفقرهم، وهناك العكس تماماً. وفي كنيسة لبنان المارونية كان لنا بطاركة وأساقفة عاشوا واستقالوا أو ماتوا فقراء، وكان لنا أيضاً في المقابل من تحوم حوله الشبهات. هناك من يجمع أموالاً ليبني كنيسة او مستشفى أو دار عجزة، وهناك من يبني منازل له، ويجمع أموالاً لمقرّبين منه، ومن يغزل علاقة سوية مع المصارف ويمنح رؤساء ومسؤولين حزبيين أراضي وقفية. كان لنا بطاركة وأساقفة يدافعون عن الفقراء والجياع وعن الحق والحرية، فصار لنا اليوم من يدافع عن شخص حاكم المصرف المركزي رياض سلامة، بحجة الدفاع عن «وجه لبنان». لا نعرف أي وجه للبنان الذي دافع عنه البطريرك الماروني مار بشارة بطرس الراعي أمس وقبله، حين أجرى اتصالات هاتفية لإبقائه في منصبه، فيما تُسرق أموال الناس وودائعهم وتضيع حقوقهم. ولا نعرف أيضاً أي وجه للبنان يدافع عنه مؤيدو الراعي في حملته هذه: هل هو وجه لبنان الذي حمله الراعي الى سوريا للقاء الرئيس بشار الأسد، أم الوجه الذي حمله في زيارة «تاريخية» الى السعودية، أم الذي ذهب فيه الى فلسطين، أم الى الضاحية الجنوبية للقاء الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله؟ وأي وجه للبنان يدافع به الراعي عن سلامة، هل هو وجه المصرف المركزي والمصارف التي له فيها أصحاب وأصدقاء وأموال

> **لا يُمنح «الغفران» لسارق يعترف، من خلال تعاميمه اليومية، بأنه لن يتوب**

الكنيسة والمطرانيات والرهبانيات والمستشفيات والمدارس الكاثوليكية، وكثير منها أيضاً ضاعت تحت وطأة تدابير المصارف وإداراتها، أم وجه الفقراء والأبرياء الذين نُهبت أموالهم وتدهورت قيمة عملتهم؟ الى أي جانب يفترض أن ينحاز رأس الكنيسة؟ الى الشخصيات التي تعمل بصمت من دون توقف منذ اندلاع الأزمة لتأمين أبسط مقومات الحياة اليومية للناس، أم الى الذين يسرقون لقمة الناس؟ وهل الدفاع عن سلامة يتم حصراً لأنه يشغل «موقعاً مارونياً» فرّط به شاغله واستخدمه لغايات شخصية له ولحلقة المنتفعين منه، أم لأنه نقطة تقاطع مصالح متشابكة بين الكنيسة والمصارف وأسماء كثيرة معروفة بين الطرفين؟ هو نفسه هذا الموقع صاحب السياسة المالية والاقتصادية التي أدانها المجمع الماروني كمرجعية كنسية، إذ أفرد مساحة واسعة للاقتصاد لأنه في صلب «اهتمامات الكنيسة». وهو تحدث عن سياسة الاعمار التي لم تستلهم مبادئ العدالة، ودخول لبنان عهد الصفقات والمضاربات والتبذير والفوائد العالية... والتشوهات الاقتصادية والمالية، داعياً في ظل ما انتجته السياسة النقدية من دين على لبنان «الى تغيير المسلك الاقتصادي والمالي والنقدي الذي أصاب المجتمع باضرار جسيمة».

بين أن ينتقد الراعي سياسة الحكومة وأن يطالب بالاستماع الى سلامة كحق مشروع، وبين الدفاع عن الأخير كشخص، بون شاسع، ومسيء للكنيسة ويسهم في تكريس أعراف لطوائف ومرجعيات أخرى. كذلك فإنه يأخذ المشكلة في البلد الى منحى آخر، ويختزلها في الدفاع عن شخص، معروفة علاقاته وتشعباته السياسية مع كل الأطراف من دون استثناء ودهاليز هندساته والمستفيدين منها. فالمشكلة الحقيقية انهيار الوضع المالي والاقتصادي وحقوق الناس، في مقابل سياسات عقيمة وإمعان في الهروب الى الأمام، من قبل سياسيين مدّدوا لسلامة وعلى رأسهم رئيس الجمهورية العماد ميشال عون والأحزاب والقوى السياسية كافة. ما يجري ليس استهدافاً لموقع ماروني، بل هو صراع شخصيات مارونية - تُخرها الفساد - على رئاسة الجمهورية، وتمعن في نهب البلد أسوة بغيرها من مسؤولين من كل الطوائف. أما الوضع الذي يصبح أخطر كل يوم، ويحمل في طياته أزمات سياسية جوهرية تضع البلد على كف عفريت، فيحتاج الى معالجات مسؤولة لصالح شعب بكامله، لكنه حكماً لا يحتاج الى منح «الغفران» لسارق يعترف، من خلال تعاميمه اليومية، بأنه لن يتوب.

(هيثم الموسوي)

قضية اليوم

التنقيب عن الغاز: إلى اللقاء في البلوك الرقم 9

تجميل الواقع لا ينفع. كل المؤشرات تقود إلى إخلاف البئر الاستكشافية في البلوك الرقم 4 قريباً. عدم وجود الغاز شكّل نكبة لدى البعض. ومصدر شماتة لآخرين. تلك نتيجة طبيعية لإقحام السياسة في قطاع يُفترض أنه لكل اللبنانيين. أصحاب الاختصاص لهم رأي آخر: صار لدى لبنان كنز من المعطيات الجيوفيزيائية التي يبنى عليها في الاستكشافات اللاحقة. باختصار، «حلم» الغاز لم ينضب. وموعده الثاني سيكون في البلوك الرقم 9

إيلي الفرزلي

صار لا بد من مقاربة أكثر هدوءاً لمسألة النفط. أن تكون شركة «توتال» قد أنهت العمل في بئر الاستكشاف الأولى في الرقعة الرقم 4، فهذا ليس نهاية المطاف. على العكس، تلك هي بداية حكاية النفط في لبنان. لكنّ حتى تلك البداية لم يحن وقتها بعد. «توتال» لم تنه العمل في البئر تماماً. بحسب العقد، كان يُفترض فعلاً أن يكون 25 نيسان موعد الانتهاء من العمل، لكنّ ما انتهى أول من أمس هو أعمال الحفر. توقّف الحفر شيء

أعمال الحفر في البلوك الرقم 4 انتهت: البئر جافة

وتوقف العمل في البئر شيء آخر. عمال الشركة ومهندسوها لم يبارحوا منصة الحفر. يبقى أمامهم يومين للانتهاء من إنجاز قياسات البئر، قبل إغلاقها. بعد ذلك تبدأ عملية تحليل المعطيات الجيوفيزيائية للتربة والصخور، وشهرين لتقديم تقرير مفصل عن نتائج أعمال الحفر للسلطات اللبنانية. هذا كله عمل روتيني لن يغير في الواقع شيئاً: انتهت الأعمال من دون اكتشاف الغاز. لكن مع ذلك، هذه ليست أخبارا سيئة، على الأقل بالنسبة إلى أهل القطاع. توضح مديرة «معهد حوكمة الموارد الطبيعية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا» لوري هايتايان أن حفر البئر إنجاز يسمح بالحصول على معطيات ومعلومات جيوفيزيائية لم تكن متوفرة عن تلك الأعماق، وتسمح بإنارة الطريق أمام الاكتشافات اللاحقة.

سبق لـ«الأخبار» أن كشفت الأسبوع الماضي أنه على عمق 3700 متر، تم اكتشاف الغاز فعلاً. خصائص هذا الغاز لم تكن ذات قيمة، فاستكمل الحفر، قبل أن يتوقف على عمق 4200 متر (التزاماً بالعقد) عند خلاصة: البئر جافة. تلك المعطيات أكدها الوزير جبران باسيل، في مؤتمره الصحافي أمس، واصفاً ما اكتشف بأنه غاز غير تجاري، فيما تعتبر مصادر مطلعة أنه مجرد انبعاثات غازية معتادة في مواقع الحفر.

في الأساس أن لا يكون تحليل المعطيات قد انتهى، فهذا يعني أن كل الاحتمالات مفتوحة، إن لم يكن في البئر الأولى ففي ما يليها.

ذلك كلام يمكن أن يُقرأ كتجميل للواقع. وهو دأب السلطة السياسية، أو أغلبها، التي فشلت في إدارة التوقعات. لم يقل أحد للناس ما هو بديهي بالنسبة إلى أصحاب الاختصاص. لم يقل أحد أن عدم اكتشاف النفط في البئر الأولى ليس فشلاً، بل إنه الاحتمال الأرجح، يفوق برجحانه نسبة الـ 70 في المئة. وتلك نسب عالمية، تزداد في بلد لم يسبق له أن حفر بئراً. لم يقل أحد، إلا لاماً، إن مجرد حفر البئر الأولى هو إنجاز يسمح في إضاءة الطريق أمام الاكتشافات التي تلي، ولا يقلل من احتمالات اكتشاف الغاز.

ذلك كله ليس بريئاً. الطبقة الحاكمة بأكملها تتحمل المسؤولية. في المرتبة الأولى يأتي التيار الوطني الحر الذي بالغ في الاستثمار السياسي والانتخابي. ولذلك، بدلاً من مصارحة الناس بأن إمكان اكتشاف الغاز من أول بئر لا تتجاوز نسبته عتبة الـ 30 في المئة، صار التركيز منصباً على إقناعهم بأنه بفضل «التيار» صار لبنان بلداً نفطياً. ثم يأتي باسيل ويسأل: لماذا يتم التعامل مع الموضوع كأنه خسارة للتيار والعهد وليس للبنان؟

ذلك النقاش لا يحجب حقيقة أن فئات ثلاثاً فرحت بالنتيجة: الأولى، معادية للعونيين، اقتنعت، بفضل الدعاية العونية، بأن اكتشاف الغاز سيكون إنجازاً للعهد، وبالتالي فإن عدم اكتشافه سيكون بمثابة انتكاسة له. والثانية، وصوتها كان الأخفض، هي الفئة التي تعارض الاستكشاف لأسباب بيئية. والثالثة، هي التي تفضّل بقاء الغاز في البحر، إن كان موجوداً فعلاً، خوفاً من أن تضيّع الطبقة الفاسدة ثروة الأجيال المقبلة، وخاصة أن من بين السياسيين من كان يمنّي النفس بإطفاء الدين العام بالغاز، بدلاً من استخدام تلك المادة الناضبة في مشاريع التنمية.

النتيجة واحدة في الحالات الثلاث: ليس جفاف البئر سبباً للانتكاسة وإن تزامن مع انهيار اقتصادي ومالي ونقدي غير مسبوق. لكن ماذا بعد؟

الترجيحات تشير إلى أن «توتال» لن تغامر بحفر بئر ثانية تأكيدية. العقد لا يُلزمها في السنوات الثلاث الأولى من العقد سوى بحفر بئر واحدة، مع احتمال أن تحفر بئراً ثانية ربطاً بالمعطيات التي ستحصل عليها من البئر الأولى. حتى اليوم، لا تبدو تلك المعطيات مشجعة كما لا تبدو «توتال» متحمسة للاستثمار في ظل انهيار أسعار النفط وفي ظل خسائرها الضخمة. لكن هذا لا يعني أن العمل في البلوك الرقم 4 قد انتهى. خلال السنتين الأخيرتين من العقد، ستكون ملزمة بحفر بئر ثانية، على الأرجح في منطقة بعيدة عن مكان البئر الأولى.

هذا يعني أن الحفر في البلوك الرقم 4 قد ينام لأكثر من سنتين، لكن ماذا عن البلوك الرقم 9؟ قبل انتشار كورونا، كانت الشركة قد بدأت، بالفعل، باستيراد ما تحتاج إليه للحفر في ذلك البلوك، بالتوازي مع إجرائها لدراسة الأثر البيئي. أي أنها قطعت شوطاً في التحضير لحفر البئر. باقتراحات أخرى ليُقال إنها خرجت من عنده. يُضاف إليها قانون «سيتمّ التقدّم به في اليومين المُقبلين يُلزم كل مُساهمي المصارف أو من تبوّأ مركزاً سياسياً أو قضائياً أو عسكرياً بإعادة كل الأموال المحوّلة إلى الخارج»!

استند هذا الضجّ إلى أن مُحاكمة الوزراء والرؤساء هي بحسب الدستور تدخل ضمن صلاحيات المجلس الأعلى لمحاكمة الوزراء والرؤساء لا القضاء العدلي. للقول بأن اقتراح النائبين برفع الحصانة عن الوزراء يصطدم بالمادة 80 من الدستور، ولأجل أن يُصبح هذا الاقتراح مُمكناً فهو يحتاج إلى تعديل دستوري، يسمح للمحاكم العدلية بالنظر في الدعاوى المرفوعة ضد الوزراء. ولذا تقدّم التيار الوطني الحرّ باقتراحات قوانين تتماشى مع الدستور لرفع الحصانات عن كل شخص يتعاطى الشأن العام. باسيل أعاد التسويق لهذه الاقتراحات في مؤتمره حين تحدّث عن العمل التشريعي، إذ قال إن التكتّل «تقدّم برزمة قوانين لمكافحة الفساد، وهي: إنشاء المحكمة الخاصة بالجرائم المالية، رفع السرّية المصرفية، رفع الحصانة، استعادة الأموال المنهوبة وكشف الحسابات والأملاك. فأشار إلى اقتراح رفع الحصانة «الذي تقدمنا به عام 2019، وتمّت إحالته إلى لجنة نيابية مُصغرة، كما قدّم النائب ميشال معوض بالتنسيق معنا قانون يُعالج مسألة التعديل الدستوري المطلوب» قبلَ أن يعكف على «اقتراح القانون المقدّم من فضل الله وقبيسي الذي سقط بصفة العجلة نتيجة النقاش في المجلس النيابي». وكان باسيل يُريد أن يقول إن التكتّل سبَقَ «الزميلين» إلى تقديم اقتراحات تُحقق الهدف ذاته، وينفي عن نفسه تهمة إصدار فرصة إقرار قانون في الهيئة العامة بحجة أنه «يخالف الدستور»، علماً بأن ما حصلَ في الجلسة التشريعية الأخيرة كانَ واضحاً لجهة الحلّ الوسط الذي طالبَ باعتماده رئيس مجلس النواب نبيه بري.

تقول مصادر نيابية إنه «من أجل تحقيق الهدف والوصول إلى نتيجة في ما خصّ ملاحقة الوزراء المتورطين جرى العمل على عدة خطوط» وهي، «اقتراح بتعديل الدستور وقّع عليه عشرة نواب ونوقش في لجنة الإدارة والعدل قبلَ إرساله إلى الهيئة العامة، اقتراح تعديل القانون الصادر عام 1990، وقدمناه معجل لأننا تشاورنا مع الموقعين على التعديل الدستوري بحيث إذا لم يمر يكون هذا خيار بديل، وهو ما لجأ اليه الرئيس بري في المناقشة خلال الجلسة العامة». والاقتراح الثالث هو «إضافة نص للمادة 70 التي تتيح لمجلس النواب اتهام الوزراء بارتكابهم الخيانة العظمى والإخلال بالواجبات المترتبة بأن يُصبح للقضاء العدلي حق الملاحقة». بمعنى آخر، جرى طرح عدد من الاقتراحات في محاولة لسدّ أي ثغرة أو ذريعة تمنع رفع الحصانة أو الملاحقة. لكن التيار عاد ليروّج أن رفع الحصانة يحتاج الى تعديل دستوري، فلماذا لم يقرّ الاقتراح الذي يقضي بتعديل المادتين 70 و72 من الدستور (ولا سيما أنه كانَ مُدرجاً على جدول الأعمال، وهو موقّع من نائبين في التكتل هما آلان عون وميشال معوض)، وإذا كانَ يحتاج إلى قانون عادي فلماذا لم يوافق التكتل على تعديل قانون المجلس الأعلى بصفة المعجّل، باستثناء النواب الآن عون وسيمون أبي رميا وأسعد درغام والياس بو صعب وسليم عون؟ ثم عادَ باسيل ليطرح منظومة من الاقتراحات التي أنجزها التكتّل، مع أنها تصبّ في ذات الهدف الذي كانَ ليحققه اقتراح تعديل قانون المجلس الأعلى؟ ويبدو أن باسيل يريد أن تكون حصته محفوظة مما ستُنجزه الحكومة. فبعدَ تسريب التدابير التي تنوي حكومة الرئيس

(هيثم الموسوي)

تقرير

باسيل مستعرضاً: كلّ هذه القوانين لي!

ميسم رزق

لا يُوفّر جبران باسيل أي فُرصة. كُلّما شعَر بأن هناك من سَبقَه إلى اقتراح، عادَ والتفّ عليه. الأهم بالنسبة إلى وزير الخارجية السابق أن تعود كل «الإنجازات» إليه. يرفُض أي طرح لا يكون هو صاحبه، يأخذه، يُعيد صياغته، ثمّ يُعلن عنه بنسخة جديدة على أنه من بنات أفكاره. ولوزير الخارجية السابق أمثلة كثيرة على ذلك. من بينها موازنة 2020 التي تأخر بتّها بسبب إصراره على مُناقشة الورقة الاقتصادية التي تقدّم بها، علماً بأنها لم تحمل بنوداً استثنائية. وكما في موضوع الموازنة، يسعى اليوم إلى تكريس الأسلوب ذاته، ليس في العمل التشريعي، وحسب، بل «بمُصادرة» تدابير قرّرتها حكومة الرئيس حسّان دياب لـ«مكافحة الفساد واستعادة الأموال المنهوبة والمهرّبة». يُريد باسيل من هذه الخطوات أن تجعله «مُنقذ المالية العامة».

بعدَ «البلبلة» التي أثارتها «فوضى» التصويت في المجلس النيابي على اقتراح تعديل قانون المجلس الأعلى لمُحاكمة الرؤساء والوزراء (المُقدّم من النائبين حسن فضل الله وهاني قبيسي) وسقوط صفة العجلة عنه، وموافقة مجلس الوزراء على مشروع قانون معجّل يتعلّق باسترداد تحويلات إلى الخارج جرت بعدَ «17 تشرين»، بدأت ماكينة التيار الوطني ضخّ دعائياً ضد اقتراح النائبين، تمهيداً للمؤتمر الصحافي الذي عقده رئيس تكتّل «لبنان القوي»، الذي أعاد فيه توجيه فحوى الاقتراح وتسويقه باقتراحات أخرى ليُقال إنها خرجت من عنده. يُضاف إليها قانون «سيتمّ التقدّم به في اليومين المُقبلين يُلزم كل مُساهمي المصارف أو من تبوّأ مركزاً سياسياً أو قضائياً أو عسكرياً بإعادة كل الأموال المحوّلة إلى الخارج»!

استندَ هذا الضجّ إلى أن مُحاكمة الوزراء والرؤساء هي بحسب الدستور تدخل ضمن صلاحيات المجلس الأعلى لمحاكمة الوزراء والرؤساء لا القضاء العدلي، للقول بأن اقتراح النائبين برفع الحصانة عن الوزراء يصطدم بالمادة 80 من الدستور، ولأجل أن يُصبح هذا الاقتراح مُمكناً فهو يحتاج إلى تعديل دستوري، يسمح للمحاكم العدلية بالنظر في الدعاوى المرفوعة ضد الوزراء. ولذا تقدّم التيار الوطني الحرّ باقتراحات قوانين تتماشى مع الدستور لرفع الحصانات عن كل شخص يتعاطى الشأن العام. باسيل أعاد التسويق لهذه الاقتراحات في مؤتمره حين تحدّث عن العمل التشريعي، إذ قال إن التكتّل «تقدّم برزمة قوانين لمكافحة الفساد، وهي: إنشاء المحكمة الخاصة بالجرائم المالية، رفع السرّية المصرفية، رفع الحصانة، استعادة الأموال المنهوبة وكشف الحسابات والأملاك. فأشار إلى اقتراح رفع الحصانة «الذي تقدمنا به عام 2019، وتمّت إحالته إلى لجنة نيابية مُصغرة، كما قدّم النائب ميشال معوض بالتنسيق معنا قانون يُعالج مسألة التعديل الدستوري المطلوب» قبلَ أن يعكف على «اقتراح القانون المقدّم من فضل الله وقبيسي الذي سقط بصفة العجلة نتيجة النقاش في المجلس النيابي». وكان باسيل يُريد أن يقول إن التكتّل سبَقَ «الزميلين» إلى تقديم اقتراحات تُحقق الهدف ذاته، وينفي عن نفسه تهمة إصدار فرصة إقرار قانون في الهيئة العامة بحجة أنه «يخالف الدستور»، علماً بأن ما حصلَ في الجلسة التشريعية الأخيرة كانَ واضحاً لجهة الحلّ الوسط الذي طالبَ باعتماده رئيس مجلس النواب نبيه بري.

تقول مصادر نيابية إنه «من أجل تحقيق الهدف والوصول إلى نتيجة في ما خصّ ملاحقة الوزراء المتورطين جرى العمل على عدة خطوط» وهي، «اقتراح بتعديل الدستور وقّع عليه عشرة نواب ونوقش في لجنة الإدارة والعدل قبلَ إرساله إلى الهيئة العامة، اقتراح تعديل القانون الصادر عام 1990، وقدمناه معجل لأننا تشاورنا مع الموقعين على التعديل الدستوري بحيث إذا لم يمر يكون هذا خيار بديل، وهو ما لجأ اليه الرئيس بري في المناقشة خلال الجلسة العامة». والاقتراح الثالث هو «إضافة نص للمادة 70 التي تتيح لمجلس النواب اتهام الوزراء بارتكابهم الخيانة العظمى والإخلال بالواجبات المترتبة بأن يُصبح للقضاء العدلي حق الملاحقة». بمعنى آخر، جرى طرح عدد من الاقتراحات في محاولة لسدّ أي ثغرة أو ذريعة تمنع رفع الحصانة أو الملاحقة. لكن التيار عاد ليروّج أن رفع الحصانة يحتاج الى تعديل دستوري، فلماذا لم يقرّ الاقتراح الذي يقضي بتعديل المادتين 70 و72 من الدستور (ولا سيما أنه كانَ مُدرجاً على جدول الأعمال، وهو موقّع من نائبين في التكتل هما آلان عون وميشال معوض)، وإذا كانَ يحتاج إلى قانون عادي فلماذا لم يوافق التكتل على تعديل قانون المجلس الأعلى بصفة المعجّل، باستثناء النواب الآن عون وسيمون أبي رميا وأسعد درغام والياس بو صعب وسليم عون؟ ثم عادَ باسيل ليطرح منظومة من الاقتراحات التي أنجزها التكتّل، مع أنها تصبّ في ذات الهدف الذي كانَ ليحققه اقتراح تعديل قانون المجلس الأعلى؟ ويبدو أن باسيل يريد أن تكون حصته محفوظة مما ستُنجزه الحكومة. فبعدَ تسريب التدابير التي تنوي حكومة الرئيس حسان دياب إقرارها في الجلسة المقبلة كإجراء لمحاربة الفساد، أعلَن عن قانون «يقضي بإعادة الأموال المحوّلة الى الخارج»، علماً بأن الحكومة أعلنت الأسبوع الماضي أنها ستحيل على مجلس النواب مشروع قانون معجّل من أجل هذا الهدف، فلماذا هذه الخطوة الاستعراضية؟

تُعيد مصادر في التكتل تأكيد أن «التيار لم يكُن ضد الاقتراح بل ضد آلية التطبيق». لكن الآلية كانت قابلة للاتفاق عليها، خصوصاً في ظل أكثر من اقتراح كان مدرجاً على جدول الأعمال إن كان بالتعديل الدستوري أو بالقانون العادي، وكان بإمكانهم السير بواحد منها كآلية؟ تقول المصادر: «نحن كنا نعلم أن اقتراح الزميلين والاقتراحات الأخرى كانت ستعاد الى اللجان حتى لو صوّت عليها بصفة العجلة، لكن بما أن هناك قوانين كثيرة مقدمة من مختلف الكتل، فنحن نفضّل دراستها كلها في اللجان من أجل الوصول الى منظومة متكاملة كي لا تتعدّد الاجتهادات». أما بشأن اقتراح القانون الذي تحدّث عنه باسيل، والذي يريد من خلاله مُزاحمة الحكومة في عملها، فعلّقت المصادر بالقول إن «الحكومة تقوم بعملها ونحن نقوم بعملنا»!

> مصادر «لبنان القوي»: التيار لم يكُن ضد الاقتراح. اعترضنا على آلية الإقرار

يزيد باسيل مزاحمة الحكومة في عملها (هيثم الموسوي)

تقرير

رسائل عملية السياج تتفاعل في تل أبيب: لا اعتداءات ضد حزب الله من دون أثمان

علي حيدر

امتناع المستوى الرسمي الإسرائيلي عن إطلاق مواقف تهويلية ضد حزب الله، في مواجهة بشأن الرسائل التي انطوت عليها «عملية السياج»، لم يكن إلا ترجمة لتوجه مدروس. لكن، ما تجنّبت قيادات سياسية وأمنية كشفه، بادر إليه بعض كبار المعلقين الأمنيين في وسائل الإعلام الإسرائيلية، بالإشارة الى أن تفاقم الوضع الاقتصادي وانتشار فيروس كورونا لن يردعا حزب الله عن الرد على أي استهدافات إسرائيلية.

استراتيجياً، بات كيان العدو أكثر إدراكاً أنه حتى في ظل التحولات الإقليمية، لا يمكن لإسرائيل أن تواصل اعتداءاتها وتوسع نطاقها من دون المجازفة بجبي أثمان مؤلمة. لذلك، ليس أمراً عرضياً التزام المستوى الرسمي في كيان العدو الصمت، حتى الآن، رغم إدراك خطورة الرسائل التي انطوت عليها عملية السياج، وما قد تؤشر اليه في استراتيجية الرد على اعتداءات العدو المتواصلة. ويبدو أن ذلك يعود الى تقدير مفاعيل الخيارات البديلة، وتحديداً في هذه المرحلة التي تمر بها اسرائيل والمنطقة. ويبدو أن المسؤولين في مبنى «الكرياه» (مقر القيادة الامنية) في تل ابيب يدركون أن رفع مستوى التهديد المضاد قد يجر الى ما يمثله من قبل المقاومة، وستكون له انعكاسات سلبية على الداخل الاسرائيلي، وهو آخر ما يريده قادة العدو في ظل التحدي الذي يمثله انتشار فيروس كورونا في الداخل.

مع ذلك، كشف معلقون أساسيون في الشؤون الامنية الرسائل التي حضرت في تل أبيب، انطلاقاً من إدراكهم أن ما جرى على الحدود لم يكن سوى رد على الاعتداء الذي استهدف الية تابعة لحزب الله على الحدود اللبنانية - السورية. فقد اعتبر معلق الشؤون الامنية في صحيفة «معاريف»، طال ليف رام، أن الأمين العام لحزب الله أراد التأكيد لإسرائيل أنه «حتى في هذه الأيام الصعبة التي تمر على لبنان، لن يتردد في الرد على اي مس بالحزب، ولو بثمن حدوث تصعيد». وقارن طال رام بين الرسائل الميدانية لعملية السياج وعملية حزب الله قرب مستوطنة افيفيم في ايلول الماضي، لجهة أن أي رد يمكن أن يحدث سيكون على طول الحدود وليس فقط في مزارع شبعا، وهو من أخطر العوامل الكابحة لخيارات العدو العدوانية. واضاف أن المسؤولين في اسرائيل «يشعرون بالقلق من كون حزب الله يحاول أن يبلور معادلة رد جديدة أشد حدة». ويعني ذلك أن هذه الرسائل ستحضر في اعتبارات المستويين السياسي والأمني لدى دراسة أي خيارات عدوانية لاحقاً. وخلص الى أن «المعادلة بين إسرائيل وحزب الله واضحة: أي إصابات في صفوف أحد الجانبين ستؤدي إلى تصعيد فوري للأوضاع في الجبهة الشمالية». لكنه أكد ثبات معادلة الردع المتبادل، إذ إن الجانبين أثبتا أكثر من مرة أنهما غير معنيين بالتصعيد، محذّراً من امكانية حدوث التصعيد رغم حرص الطرفين على تجنبه.

وفي إطار التفسير للسياسات العدوانية الإسرائيلية، ومن ضمنها العملية الأخيرة التي استهدفت الآلية في سوريا، أوضح طال رام أن «ثمة من يعتقد في إسرائيل أن الضائقة الاقتصادية والصعوبات في لبنان تشكل فرصة لممارسة ضغط عسكري أكبر على حزب الله»، في إشارة الى رهان على أن هذا الوضع قد يُسهم في كبح الحزب وردعه عن الرد على الاعتداءات الاسرائيلية، بما يوسّع هامش المبادرة العدوانية الاسرائيلية. لكن يبدو أن رسائل عملية السياج أجهضت هذا المستوى من الرهان، إذ رأى المعلق العسكري في «القناة الـ13»، الون بن ديفيد، أن «ما بدأ كمحاولة إسرائيلية لتوجيه رسالة شديدة وردعة لحزب الله (من استهداف السيارة في سوريا) انتهى بردّ جريء من المنظمة، التي تذكّرنا بأننا نحن أيضاً مردوعون»، مشيراً أيضاً الى أنه «في رعاية الوباء الذي يعتّم على كل شيء، ابتُلعت الرسالة الخطيرة» في اسرائيل.

> نصر الله معنيّ بأن يوضح أنه لا يخشى من وقوع مواجهة مع إسرائيل

مع ذلك، يؤكد طال رام أن «التقديرات السائدة في إسرائيل أنه في حال تفاقُم الأوضاع الاقتصادية في لبنان، ستتسع حملة الاحتجاج الاجتماعية، وسيخرج السكان مرة أخرى إلى الشوارع وتندلع تظاهرات عنيفة. وعلى خلفية ذلك، يبدو أن نصر الله معنيّ بأن يوضح أنه لا يخشى من وقوع مواجهة مع إسرائيل»، فيما أقرّ بن ديفيد بأن حزب الله نجح في أن يفرض على إسرائيل تجنب استهداف لبنانيين، إدراكاً منها أن ذلك سيعرضها لـ«رد فتاك على الحدود الشمالية، حتى لو وقع على الأراضي السورية». وتوقف في هذا السياق عند الهجوم الذي استهدف الآلية التي كانت تقل عناصر من حزب الله، مشيراً الى نموذج عملي يجسد هذا المفهوم، وهو أن «الشباب الذين كانوا في السيارة ترجلوا منها براحة، وليس بذعر، ثم عادوا بعد ثوان كي يخرجوا الحقائب التي تركوها». وكشف بن ديفيد أن في إسرائيل من راودته نفسه بأن من كانوا في السيارة لن يعودوا للعمل مرة أخرى، بعد هذه الضربة. لكن «ما ظهر في الفيلم هو العكس تماماً»، في إشارة الى إدراكهم أن اسرائيل لا تجرؤ على قتلهم، ولذلك اعتمدت تكتيك «نقر على الطريق» (إطلاق صاروخ امام السيارة قبل استهدافهم). وشدّد بن ديفيد على أن «هذه الأحداث لم تردع حزب الله، وليس لديه نية للتنازل، وإسرائيل ليس بمقدورها التنازل في هذا الموضوع». وأجمل المفاعيل المباشرة لرسالة السياج بلحاظ سياقها الميداني والاستراتيجي، مؤكداً ضرورة أن يستخلص منها الجيش العبر التكتيكية المتصلة بحماية الحدود... «وفي البعد الاستراتيجي، هذه الحادثة تتطلب من الجيش أيضاً إعادة التفكير في سياسة العمل ضد حزب الله وعناصره، (إذ) من الصعب إدارة سياسة هجومية فعّالة من دون مجازفات».

(مروان طحطح)

ملف

محدوديّة الإصابات أمام تحدّيَي عودة المغتربين وفتح المؤسسات

أزمة المستلزمات الطبيّة تتفاقم

تبدأ اليوم المرحلة الاولى من إجراءات إعادة الفتح التدريجي لبعض المؤسسات، فيما يتهيّأ لبنان لاستقبال الدفعة الثانية من المغتربين. بدءاً من يوم غد، هذان المتغيّران يفرضان اقصى درجات الحذر خشية تأثير التداعيات الناجمة عنهما على مسار المنحنى الوبائي الموجود «تحت السيطرة» حتى الآن. في ظلّ تحدّيات لا تقلّ خطورة، ابرزها تفاقم أزمة استيراد المُستلزمات الطبية

السعاة يفتح بعض المؤسسات تدريجيا يحتم المزيد من الحذر (مروان طحطح)

هديل فرفور

شراء الوقت هو «سرّ النجاح» الذي تحقّق - حتى الآن - في استيعاب انتشار وباء «كورونا». هذا ما يؤكده كثرٌ من المسؤولين في القطاع الصحي في معرض تقييمهم لحجم الأزمة التي أظهرت تقدّماً نادراً سجّله لبنان على كثير من البلدان الأخرى. ولأنّ «مزاج الطمأنينة» يبقى رهناً بأعداد الفحوصات المخبرية، لا يزال لبنان يسير، ظاهرياً، نحو سيناريو تفاؤلي بسبب تزامن استمرار محدودية الإصابات مع ارتفاع عدد الفحوصات التي وصلت السبت الماضي إلى أكثر من 2000 أجريت عشوائياً في المناطق.

ومن بين 1360 خضعوا للفحص في الساعات الـ 24 الماضية، أعلنت وزارة الصحة تسجيل ثلاث إصابات فقط (هي نفسها الإصابات الثلاث التي أعلن عنها مُستشفى رفيق الحريري الحكومي ليل السبت من بين 266 فحصاً)، فيما ورد في تقرير المُستشفى الحكومي مساءً تسجيل إصابة وحيدة من بين 205 فحوصات ليُقفل العدّاد ليلاً على 708 إصابات، شفي منها 146 وتوفي 24. بهذا، يبلغ عدد المُصابين الفعليين 538، أكثر من 67% منهم حالتهم خفيفة ومتوسطة. ولئن كانت هذه المُعطيات تُبعد هواجس الضغط على القطاع الصحي وعلى أجهزة التنفس الاصطناعي القادرة على «التفرّغ» لمرضى كورونا، والتي قدّرت وزارة الصحة عددها بنحو 700، فإنّ تحديات جدّية من شأنها سحب فتيل الارتياح، ووضع لبنان مُجدّداً أمام استحقاق الوقت.

ولعلّ التحدي الأبرز يتمثّل في تفاقم أزمة استيراد المعدات والمُستلزمات الطبية، ومن ضمنها تلك المخصصة لأجهزة التنفس. رئيسة تجمّع مُستوردي المُستلزمات الطبية سلمى عاصي وصفت الوضع بـ«المزري»، إذ إنّ الكثير من الحوالات المالية المخصصة لاستيراد المعدات الطبية وأجهزة التنفس ومعدّات الوقاية الشخصية (ppe) لا تزال عالقة بسبب الأزمة النقدية والمالية، كما أن القرار التنفيذي المتعلق بإعفاء استيراد المعدات الطبية المخصصة لكورونا من الجمرك يشوبه كثير من الأخطاء التقنية (أخطاء في الـ codes) «التي تجبر حالياً بعض التجار على دفع الجمرك وتكبد غلاء الأسعار الناجمة عن سعر الدولار». كما أن الكثير من الموافقات المتعلّقة بالمعدات المخصصة لأجهزة التنفس «لا تزال عالقة في وزارة الصحة لأنها ليست مخصصة للمُستشفيات الحكومية».

> يستقبل لبنان بدءاً من يوم غد أكثر من أربعة آلاف مغترب

هذا الواقع سيكون عامل خطر يفاقم أي تغير مفاجئ في المسار الحالي، وخصوصاً مع احتمال حدوث موجة ثانية من الوباء. كما أنه يأتي في وقت يتهيّأ فيه لبنان، بدءاً من يوم غد، لاستقبال أكثر من أربعة آلاف مغترب آتين من بلدان أعياها الوباء، ما يعني احتمال تزايد الإصابات. رحلات العودة ستحطّ تباعاً بمعدّل ست رحلات يومياً حتى الثامن من أيار المقبل، وهي تتزامن مع جولات ميدانية تقوم بها فرق وزارة الصحة على المناطق لأخذ عيّنات عشوائية، ما يعني تزايد الضغوط على الفحوصات المخبرية. ورغم أن وزير الصحة حمد حسن وعد برفع عدد الفحوصات ليتجاوز الـ 1500 يومياً، إلا أن استقبال المغتربين يعني حكماً أنهم سيتقاسمون هذه الفحوصات مع المقيمين، علماً بأنه بات من الضروري تكثيف الفحوصات في مناطق يُخشى فيها وجود إصابات غير معلنة فيها، كطرابلس والمخيمات الفلسطينية التي سُجّلت أولى الإصابات فيها الأسبوع الماضي. يأتي ذلك كله في وقت سيُسمح فيه لبعض المؤسسات الصناعية والتجارية بأن تفتح أبوابها تدريجياً، بدءاً من اليوم، ما يحتّم المزيد من الحذر، وخصوصاً أن مُنظّمة الصحة العالمية كانت قد نصحت لبنان باستمرار الإقفال التام لأسبوعين آخرين.

«حلبا الحكومي» خارج زمن «كورونا»: ضحية المحاصصة وفساد «الإنماء والإعمار»

نجلة حمود

لم تفلح كل المحاولات لوضع مستشفى حلبا الحكومي في الخدمة الفعلية، وخصوصاً بعدما أُدرج ضمن المستشفيات المخصّصة لاستقبال الحالات المصابة بفيروس «كورونا». كان الاعتقاد أن المشكلة تكمن في عدم توافر فحوص الـ PCR في المستشفى، قبل أن يتضح بعد إعلان وزير الصحة حمد حسن تزويد المستشفى بالجهاز واعداً بتسليمه أجهزة التنفس الاصطناعي قريباً، أن المشكلة تكمن في النقص الفادح في المعدات، وفي ورشة التأهيل والترميم المفتوحة، إذ لا يزال المختبر في مرحلة الإنشاء!

وتضم محافظة عكار أربعة مستشفيات خاصة («السلام»، «الحبتور»، «رجال» ومركز «اليوسف الاستشفائي التعليمي») ليست ضمن المستشفيات الجامعية التي يمكنها إجراء فحوص «كورونا»، إلى جانب المستشفى الحكومي الوحيد المتروك، منذ تشييده وتجهيزه عبر «مجلس الإنماء والإعمار»، فريسة للإهمال والمحاصصة السياسية ما حال دون تأهيله وتطويره، وأدى إلى بقائه لسنوات خارج الخريطة الصحية.

مصادر مطلعة لفتت إلى أن الضغوطات والخلافات السياسية حالت دون أن يدخل المستشفى الذي افتتح عام 2006 (انتهت أعمال بنائه عام 1998) حيز العمل الفعلي. وأوضحت أن مجلس الإدارة الأول الذي عُيّن عام 2006 «تسلّم كارثة. فالبناء كان في حالة يرثى لها رغم أن كلفته فاقت ثلاثة أضعاف المبلغ المخصّص، كما امتنعت الإدارة عن تسلّم المعدات الطبية المهترئة بسبب الخلافات التي نشبت بينها وبين وكيل المعدات. ورغم تعاقب أربعة مجالس إدارة على المستشفى (منها ثلاثة بالإنابة) دارت كلها في فلك تيار المستقبل، إلا أنها عجزت عن إحداث أي تغيير من شأنه تقديم خدمات طبية إلى أبناء المحافظة، فيما حامت شبهات كثيرة حول أداء عدد من رؤساء هذه المجالس، فضلاً عن التوظيف السياسي والمحسوبيات.

أطباء عاملون في المستشفى يصفون الوضع بـ«الكارثي». فبعد شهرين على أزمة «كورونا»، لا يزال في مرحلة خاضعاً لأعمال الترميم. «وهناك تخبط في العمل وغياب التخطيط والتنظيم، فيما لا تراعي أعمال التأهيل وضع المبنى والتمديدات»، مشيرة على سبيل المثال الى «استبدال المراحيض بأخرى ذات نوعية باهظة ولكنها لا تعمل لأن لا تمديدات لها في الأصل»!

ويتساءل هؤلاء كيف يمكن للمستشفى استقبال مرضى يعانون من مشاكل في الجهاز التنفّسي وسط الغبار والروائح الكريهة؟ ولماذا لم يستخدم مبلغ المليون ونصف المليون دولار المخصص لتأهيل المستشفى منذ سنوات، والموجود في عهدة مجلس الإنماء والإعمار منذ عام 2016، لإنجاز الأعمال المطلوبة؟ كما لفتوا إلى أن إدارة المستشفى استغلّت «كورونا» وجمع التبرعات «للقيام بأعمال ليس هذا وقتها، منها أعمال تكسير وتغيير في هندسة المستشفى وهو أمر مخالف للقانون، في حين أن المطلوب تجهيز المستشفى بأقصى سرعة لاستقبال المصابين بالوباء».

مدير المستشفى الدكتور محمد خضرين أشار إلى أن المستشفى «يمكنه استقبال 37 مريضاً بحالات مستقرة، أما مرضى العناية فيتم تحويلهم إلى مستشفى الحريري في بيروت لأن غرف العناية غير جاهزة»، مؤكداً أن آلة فحص الـPCR ستكون في الخدمة «خلال أيام». وأوضح أن المفوضية العليا لشؤون اللاجئين ستجهّز خلال عشرة أيام « 46 سريراً في باحة المستشفى لاستقبال مرضى كورونا من اللبنانيين واللاجئين».

> الإنشاءات مستمرّة في المستشفى الذي «أُنجز» عام 1998 وافتُتح في عام 2006!

يُذكر أن نقابة الأطباء في الشمال شكّلت لجنة طوارئ حملت توصيات إلى وزير الصحة ومحافظ عكار للإسراع في تجهيز المستشفى الحكومي، واعتماد مراكز للحجر الصحي. وشدّد النقيب الدكتور سليم أبي صالح على «أننا ندفع اليوم ثمن سياسة الدولة الخاطئة التي عمدت إلى تعزيز دور المستشفيات الخاصة عبر تمويلها بنسبة 50 إلى 60% من خزينة الدولة لأنها تضم 85% من الأسرّة، وعند وقوع الكارثة نفضت المستشفيات الخاصة يدها من الموضوع». ووصف الوضع الصحي في عكار بـ«المؤسف والسيئ للغاية، لأن البنى التحتية للقطاع الصحي غير جاهزة لاستقبال المرضى إذ لا وجود لغرف عناية فائقة حتى الآن، وآلة فحص الـPCR لا تعمل حالياً بسبب عدم تجهيز المكان لإنجاز الفحوص، كما أن مصلحة الترصّد الوبائي مجرد اسم بلا كادر بشري».

المستشفى منذ أكثر من 20 عاماً خارج الخريطة الصحية (الأخبار)

العودة إلى المدارس: قلق الأهالي وصعوبات لوجستيّة

مجذوب متمسّك بالامتحانات الرسميّة

فاتن الحاج

مع إعلان إمكان عودة طلاب الشهادات الرسمية في 25 أيار، وبقية الطلاب تدريجياً حتى 8 حزيران، ضمن البرنامج المطروح والمرتبط بانخفاض معدل الإصابات بـ«كورونا»، ارتفع منسوب الكلام على ترجيح خيار إجراء الامتحانات الرسمية لصفوف الشهادة الثانوية والبريفيه.

وفي انتظار ما سيعلنه وزير التربية طارق المجذوب في مقابلته التلفزيونية اليوم حول إكمال العام الدراسي ومواعيد الامتحانات، لا تزال الصورة ضبابية في شأن آليات العودة ومدى إمكانية إنجاز البرامج الدراسية في وقت قياسي لا يتعدى 25 يوم تدريس فعلي (نظراً إلى رفض الذهاب إلى الصفوف في تموز وآب)، ووفق أي معايير سيجري تقليص المحاور الدراسية وفي أي مواد، وكيف سيكون شكل الامتحانات في ظل التفاوت بين المدارس لجهة المعلومات المكتسبة للطلاب بسبب التعطيل القسري.

الأهم أن الأهالي سيكونون حذرين في إرسال أولادهم ما لم يطمئنوا تماماً إلى زوال الوباء كما قال لـ«الأخبار» رئيس اتحاد لجان الأهل في المدارس الكاثوليكية في كسروان الفتوح وجبيل ريشارد مرعب، مشيراً إلى أن اتحادات لجان الأهل اتفقت في اجتماع عقدته السبت على عدم العودة قبل مضيّ 15 يوماً من دون تسجيل أي إصابة، وأن أي إجراء لا يأخذ في الاعتبار سلامة الأولاد سيكون غير مدروس. وتقترح الاتحادات، بحسب مرعب، تعليق الدروس حتى الأسبوع الثاني من أيلول، وخصوصاً أن التعويض يحتاج من 60 إلى 70 يوم تدريس فعلي، ويمكن تقليص بعض المواد وإعطاء 40 يوماً مكثفاً. وسأل: «من قال إن التلامذة سيكونون مستعدين نفسياً للعودة؟ ومن يضمن أن المدارس ستفتح فعلاً وألا يعود الناس إلى الشارع مجدداً في ظل الوضع الاقتصادي والارتفاع الجنوني للأسعار؟». مرعب شدّد أيضاً على أن مشكلة الأقساط مفصلية بالنسبة إلى الأهالي، «ويجب الأخذ في الاعتبار أن ما حصل قوة قاهرة، وأن نتعاون لعدم تكبيد الأهالي وحدهم ثمنها».

في المقابل، رحبت بعض إدارات المدارس بخيار العودة إلى الصفوف ضمن الإجراءات الوقائية المناسبة. الأمين العام للمدارس الكاثوليكية بطرس عازار أشار الى «توافق على أن يكون شهر آب عطلة للتلامذة. لكن علينا مراجعة سيناريوات العودة. وبحسب دراستنا، يمكن القول إننا سنكون قادرين على التعويض عن أيام التعطيل بمدة تراوح بين 8 و10 أسابيع، باستثناء مدارس المناطق التي سجلت أيام تعطيل أطول، وبالتالي لا مانع من إنجاز قسم من التعليم قبل شهر آب والقسم الثاني بعده، مع إمكانية الاستغناء عن شهادة البريفيه، وإجراء امتحانات مدرسية لباقي الصفوف للترفيع، ومن ثم إعطاء عطلة جديدة بين أواخر أيلول وتشرين الأول للاستراحة. أما في يتعلق بالأقساط، فقد تمنى على الأهل تقسيط ما تيسّر لتأمين رواتب المعلمين.

> ترحيب المدارس بالعودة إلى الصفوف قبل آب

من جهته، اقترح الأمين العام لرابطة المدارس الإنجيلية نبيل القسطا ألّا تعود صفوف الشهادة الثانوية دفعة واحدة (40 ألف طالب)، بل «يمكن تقسيم الصفوف على أيام التدريس بحيث لا يكون هناك في الصف أكثر من 15 تلميذاً، ويمكن التدريس قبل الظهر وبعده، ويجب أن يكون هناك دور للتعليم عن بعد حتى لو عدنا إلى تخفيف العجقة». واستبعد القسطا أن يعلن الوزير أي قرار نهائي بشأن العام الدراسي والامتحانات قبل العودة إلى الروابط والهيئات والمدارس للوقوف على السيناريوات التي رفعتها إليه.

وفيما تنتظر روابط المعلمين في التعليم الرسمي ونقابة المعلمين في المدارس الخاصة مناقشة القرارات مع الوزير، ابتداءً من اليوم، لفتت أوساط الأساتذة الثانويين الى «مبالغة في الرهان على العودة القريبة في ظل خطورة الوضع الصحي والاطمئنان إلى أن الأهالي سيرسلون أولادهم فعلاً في حزيران، ومن ثم الإمكانية اللوجستية لدى وزارة التربية لإكمال العام الدراسي وإجراء الامتحانات، إلا إذا تقرر حصر الامتحانات بما أنجز من البرنامج، وبالتالي تكون فترة العودة للمراجعة وإجراء الامتحانات، أو يجري اعتماد علامات الفصل الأول». ويستغرب هؤلاء كيف تعطى أهمية متوازية لكلتا الشهادتين المتوسطة والثانوية. الأوساط نفسها سألت ما إذا كان التعليم سيقتصر على ثلاثة أسابيع، أم أنّ العودة التدريجية بين 25 أيار و8 حزيران توطئة لاستكمال العام في تموز؟» لافتين الى أن وضع المدارس لا يصلح للتعليم صيفاً، ولا سيما على الساحل وفي الداخل. وتطرح هذه الأوساط فكرة التعويض من ضمن العام الدراسي 2020 - 2021، عبر الترفيع لكل التلامذة. أما الشهادات الرسمية فتدرس معايير إعطاء الإفادات، ومن ثم يصار إلى إعطاء الدروس الضرورية للصف السابق من ضمن الصف اللاحق، وليكن التقييم من ضمن امتحانات العام الدراسي الجديد وليس تقييماً خاصاً. والفكرة تنطبق على المراحل الجامعية، باستثناء سنة التخرج في الإجازة أو الماستر.

وكان قطاع التربية والتعليم في الحزب الشيوعي قد طالب، في بيان، بوقف التعليم عن بعد بما أن الدروس سيعاد تدريسها، وتعليق العام الدراسي إذا ما استمرت أزمة كورونا إلى ما بعد شهر أيار، على أن يستأنف في الأول من أيلول لمدة شهر ونصف شهر أو شهرين كحد أقصى، على أن يبدأ العام الدراسي 2020 - 2021 في أول تشرين الثاني. وأكد القطاع عدم المسّ بالشهادة الرسمية مهما تأخّر موعدها، مع ضرورة إعداد دراسة علمية حول إمكان إلغاء شهادة البريفيه بعيداً عن الحسابات المصلحية للجان الفاحصة.

تشكيك في الآلية اللوجستية لإجراء الامتحانات (مروان طحطح)

السعودية

عبد الله الحامد
داعية الحقوق المدنيّة شهيداً

فوّاد إبراهيم

حدّث نفسه ذات قصيدة:
ويقول: «عبد الله» ضعت بحفرة
لا ناجياً منها ولا مقتولاً
ستظلّ دهراً في السجون معذّباً
في مقبر بذر الفتى مسلولاً
في كل عام للزنازن زائراً
أتضيع عمرك في السجون نزيلاً

انتصر عبد الله الحامد، الثائر السعودي المدني على السجن والسجّان، واختار الرحيل بملء شغفه بالحرية. لا طوق بعد الآن يمنعه من أن يوصل رسالته من تحت التراب، في مقبرة القصيعة بمدينته بريدة وسط الجزيرة العربية. رحل بهدوء، لكن الأمانة التي تركها تصخب بمسؤولية إكمال الطريق نحو الحرية. ما يميّز تجربة الحامد النضالية ليس ثبات الخطاب مع تعاظم الأهوال فحسب، بل أضاف إليها ميزة أخرى هي القبول، عن اقتناع وإيمان راسخ بالهدف، بالعواقب مهما بلغت تصالح الحامد مع السجن حتى حسبه عنوان نصره، وقد قال عشيّة الحكم عليه في 8 آذار/ مارس 2013: «لئن سجنا فهو والله نصر كبير جداً للمشروع»، وكتب في وصيّته الأخيرة (2013/9/8): «أدعو الله أن يرزقني الشهادة داخل السجن».
حين تهيّأ للمواجهة في تسعينيات القرن الماضي، كان الأديب والشاعر وأستاذ اللغة العربية عضواً في لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية التي ظهرت عام 1993، في رد فعل على الاستبداد السياسي في الداخل والاستتباع السعودي للولايات المتحدة. كانت تلك اول تجربة منظمة يخوضها الحامد في بلد يحظر الجمعيات الحقوقية والأحزاب السياسية. ونسج حينئذ اول علاقة مع السجن والسجّان، وتوطن عادة المكوث خلف القضبان في صيف 1993، قبل أن يطلق سراحه نتيجة ضغوط داخلية وخارجية، ومحاولة الملك فهد احتواء تداعيات الغضب الشعبي بعد أزمة الخليج الثانية في آب/ أغسطس 1990.
بعد السجن، خرج الحامد من عباءة الأدب كصفة ملازمة له في الشطر الأول من حياته، واختار النضال المدني طريقاً نهائياً، وراح يكتب في الحقوق المدنية التي أعادته مجدّداً إلى السجن في 1995. لم يثنه القمع وبطش الجلادين عن السير في طريق يحقق فيه الرضى لنفسه ويدرك سلفاً حجم الألم فيه.
في كانون الأول/ ديسمبر 2003، كان من بين مئات الإصلاحيين والناشطين الحقوقيين الذين وقّعوا على عريضة بعنوان «رؤية لحاضر الوطن ومستقبله»، رفعت إلى ولي العهد آنذاك، عبد الله، الملك لاحقاً. هي العريضة الوطنية الأولى في تاريخ المملكة التي عبّرت عن تطلعات الأطياف السياسية والاجتماعية كافة، لجهة تضمينها مطالب مشتركة: الحد من صلاحيات العائلة المالكة، وإعادة توزيع السلطة والثروة، وإقرار المحاسبة والشفافية، واعتماد مبدأ الانتخاب لأعضاء مجلسَي الشورى والمناطق. وفي شباط/ فبراير من العام نفسه، التقى عبد الله أربعين شخصاً من الموقّعين على العريضة، من بينهم الشهيد الذي نقل ما قاله عبد الله: «العريضة مشروعي وأنتم جنودي».
لكن في آذار/ مارس 2004، شنّت 13 إصلاحياً، من بينهم: محمد سعيد الطيب، متروك الفالح، الحامد، علي الدميني وآخرون. حينذاك تعرّف الإصلاحيون إلى لعبة الصقور والحمائم، إذ توارى الوجه الإصلاحي المتمثل في عبد الله، وبرز الأمير نايف (وزير الداخلية آنذاك) الذي أعاد لغة التهديد، وتوعّدهم بأنه على استعداد لخوض معركة أخرى مثل تلك التي خاضها ضد مجموعة «القاعدة» من أجل حفظ السلطة. سمع الحامد من نايف ما هو أكثر من مجرد تهديد، كما سمع من عبد العزيز بن فهد، المستشار في ديوان ولي العهد، الذي كان يطوف بالقوة المفرطة والقتل العشوائي والاجتياحات العسكرية، واستعمال الكثافة النارية في الأحياء السكنية، والإغلاقات الغاشمة لمداخل المدن، مثّلت «حسم» أملاً لكثير من الإصلاحيين والناشطين، برغم اعتقال رموزها والعقوبات القاسية عليهم. كان الحامد والقحطاني والخضر والرشودي وآخرون السارية الأخيرة المتبقية في قلب ساحة الصراع. يكفي أن ندرك أن «حسم» وقادتها، برغم حملات التشويه التي طاولت الناشطين عموماً، كانت عصيّة على التشويه،

> شكك الحامد أواخر 2009 في «حسم» التي تفرّدت بالدعوة إلى الملكية الدستورية

بفعل خطابها السلمي المدني ومتانة حججها. بعبارة: كانت «حسم» تقول ما لم يقله غيرها، على الأقل في مركز السلطة.
تجاوز الشهيد الحسابات الطائفية والحزبية والمناطقية، وكان يدعو الآباء إلى تعليم أبنائهم تحطيم القيود ورفض التمييز. وكما الشهيد نمر النمر في مطالبته بإلغاء الحواجز الطائفية وأن يدافع الكل عن الكل، كذلك الحامد في اعتناقه شعار الدفاع عن الجميع تحت سويّة القمع من السيطرة نسبياً عليها إلا بالقوة المفرطة والقتل العشوائي والاجتياحات العسكرية، واستعمال الكثافة النارية في الأحياء السكنية، والإغلاقات الغاشمة لمداخل المدن، مثّلت «حسم» أملاً لكثير من الإصلاحيين والناشطين، برغم اعتقال رموزها والعقوبات القاسية عليهم. كان الحامد والقحطاني والخضر والرشودي وآخرون السارية الأخيرة المتبقية في قلب ساحة الصراع. يكفي أن ندرك أن «حسم» وقادتها، برغم حملات التشويه التي طاولت الناشطين عموماً، كانت عصيّة على التشويه،

> شكك الحامد أواخر 2009 في «حسم» التي تفرّدت بالدعوة إلى الملكية الدستورية

بفعل خطابها السلمي المدني ومتانة حججها. بعبارة: كانت «حسم» تقول ما لم يقله غيرها، على الأقل في مركز السلطة.
تجاوز الشهيد الحسابات الطائفية والحزبية والمناطقية، وكان يدعو الآباء إلى تعليم أبنائهم تحطيم القيود ورفض التمييز. وكما الشهيد نمر النمر في مطالبته بإلغاء الحواجز الطائفية وأن يدافع الكل عن الكل، كذلك الحامد في اعتناقه شعار الدفاع عن الجميع تحت سويّة المواطنة. هنا لا بد من وقفة مع عهد سلمان الذي يسجّل أسوأ انتهاكات في تاريخ آل سعود، بل تجاوز عهد فيصل المعروف بقمعه وبطشه وقتله المعارضين خارج المعتقلات وفيها. في عهد سلمان، قُطعت رؤوس عشرات المواطنين لمجرد أنهم خرجوا في تظاهرات سلمية مطلبية (2016/12/2، و2019/4/23)، وأعدم رجال دين (النمر، الشيخ محمد عطية)، وقضى تحت التعذيب آخرون (الشيخ سليمان الدويش، مكي العريض، محمد الحساوي، الشيخ فهد القاضي، الصحافي تركي الجاسر)، بجانب الاغتيالات في المنطقة الشرقية لأول مرة ضد من تصنّفهم وزارة الداخلية بالمطلوبين، وهم مجرد ناشطين ومناصري الحراك الإصلاحي.
اتصف القمع في عهد سلمان بأنه عابر للمناطق والطوائف، ما يشي باتساع رقعة السخط الشعبي على سياسات النظام، وتآكل مشروعيته، ولا يكاد مكوّن سكاني النمر (القطيف/ الشرقية)، جمال خاشقجي (جدة/ الغربية)، عبد الرحيم الحويطي (الحويطات/ الشمال)، الحامد (بريدة/ الوسطى)، إلى جانب ما يربو على 2500 سجين من كل المناطق في سجون: الحائر، ذهبان، عليشه، أملج والطرفية... إن أهم ما يلفت إليه لجوء النظام السعودي إلى استخدام أقصى العقوبات ضد الناشطين، وإصراره على إبقاء مستوى التوتّر الأمني مرتفعاً، أن سلمان وأبناءه يعيشون قلق المصير. والمعركة التي يخوضها محمد بن سلمان في الوقت الراهن، بما فيها اعتقال عمّه أحمد بن عبد العزيز، الشقيق الوحيد لسلمان من الجناح السديري، وابن عمه محمد بن نايف، وعبد العزيز بن نايف، وزير الداخلية، وعشرات الأمراء والشخصيات الأمنية والعسكرية... تعكس أزمة عميقة داخل البيت السعودي، كما تؤشّر على مستقبل شديد الغموض يحيط بالعرش.
إن رحيل الحامد، المناضل العنيد والإصلاحي الوطني، بقدر ما يشكّل خسارة كبيرة لتيار الإصلاح، فإنه يبعث رسالة إلى كل الإصلاحيين بأن النظام لا يرعوي عن اقتراف أيّ جريمة، وبات على الجميع التأهب للأسوأ ما دامت روادع الجريمة غير متوافرة بالقدر الكافي.

تجاوز الشهيد الحسابات الطائفية والحزبية والمناطقية (من الويب)

المناضلون... ووزراء الداخلية

الثيمة التي ميّزت المناضلين في مملكة القمع هي ارتطامهم برمزها الأمني، أي وزير الداخلية؛ حدث ذلك في عهد فيصل مع وزير داخليته فهد، الملك لاحقاً، ثم مع نايف، في عهود خالد وفهد وعبد الله، وابنه من بعده، محمد بن نايف، الذي أقيل في 23 حزيران/ يونيو 2017. فقد وجّه الشيخ النمر نقده إلى نايف وابنه وأطلق شعاره في حراك 2011 على الملأ: «الموت لنايف والموت لآل سعود»، قابلاً أن يدفع حياته ثمناً لمواجهة الجهاز الأمني الذي يمثل عصب النظام. كذلك، تبنى الحامد ورفاقه خيار المواجهة مع رموز القمع، ورفعوا بياناً إلى عبد الله لمّا كان ملكاً يطالبون فيه بمحاكمة وزير الداخلية آنذاك، نايف، واتهام وزارته بانتهاج «سياسة تشجّع على التطرّف والعنف». لذلك، كان مفهوماً سر غضب النظام ونزوعه الانتقامي من النمر والحامد، فثمة تابو تمّ خرقه، ولم يجرؤ أحد على ذلك من قبل. لقد أخذ الانتقام طابعاً شخصياً بعدما تمرّقت هالة القداسة والرهبة على جهاز له سيرة دامية طويلة مع المناضلين عبر عقود.

اليمن

«الانتقالي» يعلن «الإدارة الذاتية»: تمرّد وظيفي تحت سقف «التحالف»

اعلن «المجلس الانتقالي الجنوبي»، الممولّ إماراتياً، الإدارة الذاتية لجنوب اليمن وفرض «الطوارئ» في محافظاته. إعلان لا يبدو أنه يغيّر المعادلة القائمة حالياً بين وكلاء الحرب، التي رسمها طرفا «التحالف»: السعودية والإمارات

لقمان عبد الله

مقاتل من «المجلس الانتقالي» في عدن بعد إعلان «الإدارة الذاتية» هناك (أ ف ب)

«لا غالب ولا مغلوب» هي القاعدة التي رسمتها السعودية والإمارات للمعادلة التي تحكم وكلاءهما في اليمن بشأن القضايا المحلية. إعلان «المجلس الانتقالي الجنوبي» (الذي يرفع شعار الانفصال) «حالة الطوارئ والإدارة الذاتية»، ليل السبت ـ الأحد، في محافظات جنوب اليمن وشرقه (دولة جنوب اليمن سابقاً)، لم يُحدث على خريطة تقاسم النفوذ بين وكلاء «التحالف» أي تعديل، إذ ستبقى المحافظات الشرقية، حضرموت وشبوة والمهرة، أقرب إلى «السرعية» (حكومة الرئيس المنتهية ولايته، عبد ربه منصور هادي، مدعوماً من حزب «التجمّع اليمني للإصلاح»، أي «الإخوان المسلمون» في اليمن). أما المحافظات الجنوبية، عدن ولحج والضالع، فستبقى بيد «الانتقالي»، مع تقاسم أبين بين الطرفين.
أياً تكن الإجراءات الأحادية للأطراف المحلّيين المنضوين تحت لواء التحالف، فإنها محكومة بالسقوف الموضوعة من الرياض وأبو ظبي اللتين إن كانتا متفقتين على معظم التفاصيل في إدارة المحافظات المحتلة، فإن ذلك لا يلغي جوانب الاختلاف المعلّقة، وأهمّها:
ـ العلاقة مع «الإصلاح»: تتبنّى الرياض الحزب الإخواني وتدعمه بالمال والسلاح، فيما تعمل أبو ظبي على استئصاله من المعادلة. وتحاول المملكة إقناع الجانب الإماراتي بالاستفادة من «الإصلاح» راهناً في مواجهة حركة «أنصار الله»، وتأجيل بتّ دوره إلى ما بعد انتهاء الحرب.
ـ تسعى الإمارات إلى انتزاع موافقة سعودية على نفوذها في المحافظات الجنوبية، ولا سيما في ميناء عدن وباب المندب وجزيرة سقطرى، مصادرة الإمارات على الاعتراف الرسمي بهذا النفوذ وترهنه باستمرار الإماراتيين في الحرب. وعلى الرغم من أن أبو ظبي أعلنت انسحابها من الحرب أكثر من مرّة، بقي ذلك في الإطار الإعلامي.
هكذا، تعامل الجنوبيون مع إعلان «الانتقالي» بكثير من البرود، فلم تتفاعل معه المكوّنات والفصائل والحراك الثوري على أنه خطوة باتجاه الوصول إلى أهدافهم، أو كخطوة أولى نحو حلم يراود عدداً منهم بالانفصال. ويعود منشأ الفتور إلى أن المجلس منسجم بالكامل مع الأجندة الإماراتية على حساب «القضية الجنوبية»، وأن جانباً من صراعه مع «السرعية» يعود إلى صراع الإمارات مع «الإصلاح»، فيوظّف هذا الصراع خدمة لمشروعها لا أكثر. كما قبل إعلان «الانتقالي»، شهدت عدن وبقية المحافظات المحتلة غضباً شعبياً كبيراً من جرّاء التوقّف شبه الكامل لإدارة البنى التحتية، ما أغرق عدن من جرّاء السيول التي اجتاحت أحياء ومديريات فيها منتصف الأسبوع الماضي، فأعلنت إثر ذلك مدينة منكوبة. وفيما وقف «الانتقالي» و«السرعية» موقف المتفرّج، ارتفعت أصوات تحمّلهما، إلى جانب رعاتهما الإقليميين، مسؤولية انزلاقها وبقية المحافظات المحتلة إلى الفوضى وتبعات الكوارث الطبيعية، وهو ما يحدث للمرّة الأولى منذ الاستقلال آواخر الستينيات.
قضية السيول التي ضربت عدن (أدّت إلى جرف مئات السيارات وغرق الطرقات ودخول المياه إلى الطوابق السفلى، ما أدّى إلى مقتل عشرة على الأقل)، فتحت «معركة سياسية» بين «الانتقالي» والسعودية التي تدير الأوضاع في هذه المحافظات من مدّة مع حكومة هادي. على إثرها، منع المجلسُ الوفدَ الحكومي برئاسة معين عبد الملك من القدوم إلى عدن لمتابعة السيول، بعد انتظار استغرق ساعات في مطار الرياض، بحجّة أن «اتفاق الرياض» (هو بحكم الميّت سريرياً الآن) ينص على تنفيذ الشق السياسي قبل أي شيء آخر، فيما تصرّ حكومة هادي على تنفيذ الشقّ الأمني والعسكري بما ينسجم مع رؤيتها للمصفوفة التنفيذية للاتفاق.
وعليه، إن خطوة «إعلان الإدارة الذاتية» لن تكون ذات قيمة عملية أو سياسية، بل تزيد الوضع تعقيداً أمام المجلس إذا لم تبادر الإمارات إلى تأمين الموارد المالية للموظفين والمؤسّسات التي تسيّر المؤسّسات الرسمية. ومعروف أن الموارد الجمركية من الموانئ والمرافق الأخرى لم تغطّ كامل الاحتياجات المالية للمحافظات الجنوبية التي تنطبق عليها «الإدارة الذاتية». ومن المؤكد أن أبو ظبي عاجزة عن الإيفاء بأي التزامات إضافية، ولا سيما أنها لم تفِ بالتزاماتها السابقة للفصائل العسكرية (90 ألف مقاتل) التي أنشأتها أثناء تحمّلها مسؤولية المحافظات، وأبقتها من دون رواتب منذ تركها عدن الخريف الماضي. وتركت صياغة بيان «الإدارة الذاتية» الباب موارباً بعدم إعلانه أن خطوته ذات أبعاد سياسية، وجاءت الصياغة أقرب إلى التمرّد الإداري الوظيفي احتجاجاً على تقاعس الجهات الرسمية عن وظائفها وواجباتها، ورفضاً لحالة الفساد المستشرية في المؤسّسات الرسمية والغياب التام للخدمات.
في المقابل، يرى سياسيون جنوبيون أن الإعلان هرب من التهم المنسوبة إلى المجلس بمفاقمة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية لكونه يمسك بالكثير من مفاصل المؤسّسات الرسمية ويشكّل غطاء أمنياً وسياسياً لبسط السلطة على أراضي الدولة التي صادرها عناصر محسوبون عليه، إضافة إلى ظهور عصابات منظّمة للنهب والسرقة وفرض الخوات في مناطق نفوذه.

> تعامل الجنوبيون مع إعلان «الانتقالي» بكثير من البرود

سوريا

اغتيال مسؤول «الأسايش» في دير الزور

قُتل المسؤول العام لقوات الأمن الداخلي الكردية المعروفة بـ«الأسايش»، فواز الكريدي، إثر انفجار عبوة زرعها مجهولون، استهدفت سيارته على طريق بلدة جديد بكارة في ريف دير الزور الجنوبي الشرقي (شرق سوريا). وتشهد مناطق سيطرة «قسد» في دير الزور وريف الحسكة الجنوبي وصولاً إلى الحدود العراقية فلتاناً أمنياً متزايداً، من جرّاء تصاعد نشاط خلايا يُعتقد أنها تابعة لتنظيم «داعش» في تلك المناطق. في السياق، أُصيب خمسة أشخاص بانفجار سيارة ملغومة في قرية المويلح في ريف دير الزور الشمالي الشرقي، بالتوازي مع مقتل عنصرين من «قسد» بانفجار عبوة ناسفة مزروعة داخل سيارة كانا يستقلّانها في بلدة السوسة بريف دير الزور الجنوبي الشرقي.
(الأخبار)

الحدث

تكتّل اليمين ينهار... وهمس عن خيانة داخلية

البرازيل تستعد لإقالة بولسنارو

كل المؤشرات تشي بأن استمرار جايير بولسنارو في سدّة الرئاسة لم يعد ممكناً: استقالة الحليف اللدود للرئيس، وزير العدل سيرجيو مورو، معطوفة على مراكمة الأزمات المتتالية، وآخرها إقالة وزير الصحّة، فجّرا الخلاف السياسي بين أركان تكتّل اليمين المتطرّف في البرازيل. ومن جزاء الفشل الظاهر، يجري الهمس عن دور للمؤسسة العسكرية في إفشال رئاسة بولسنارو الذي بدا يَعدُّ كما يبدو آخر أيامه في الحكم

فور دو إيغواسو ــ علي فرحات

أخيراً انفجر الخلاف السياسي بين أركان السلطة البرازيلية بعد أشهر من العلاجات الآنية التي تولّاها المصلحون للحفاظ على الحدّ الأدنى من تماسك الفريق الحاكم. خلافٌ كشف المستور، وأضاف إلى أزمتَي الصحة والاقتصاد أزمة سياسية قد تطيح رأس السلطة وتضع البلاد أمام خيارات تأسيسيّة جديدة، وسط مخاوف من العجز عن النهوض السريع، بعد إنهاك مؤسسات الدولة وتهشيم القضاء والعبث الاقتصادي الذي ولّد انهياراً متسارعاً. في خضمّ هذه الأزمات، يواجه تحالف اليمين المتطرف الذي وصل إلى سدة وزارة العدل في مكافأة على جهوده في تطويق اليسار وزعيمه لويس إيناسيو لولا دا سيلفا. وكشف الخلاف بين بولسنارو وحليفه اللدود، مورو، بوضوح عن الصفقات المصلحية التي جمعت الأطراف المتناقضين على هدف تولّي السلطة؛ فالمراسلات بين الرجلين تمّ تقاذفها أمام الرأي العام، ما وضعهما أمام معركة شرسة تخطّت كل التوقعات، وباتت تشي بسقوط الهيكل على رأس المشروع اليميني برمّته. لم يتنازل الرئيس عن أحاديته في السلطة، فلجأ إلى إطاحة ثلث حكومته خلال مدة قصيرة، ولا سيما إقالة وزير الصحة، لويس إنريكي مانديتا، بعد تمرّده على سياسات الرئاسة المتعلّقة بالملف الصحّي، وسط منحدر خطير تعيشه البلاد مع تزايد أعداد المصابين بفيروس كورونا إلى 80 ألفاً، ووفاة ما يقارب خمسة آلاف، بحسب الأرقام الرسمية، فيما يتحدّث الخبراء عن أرقام أكبر بأضعاف.

> **ثمة أسئلة كثيرة تُطرح حول دور المؤسسة العسكرية في إفشال بولسنارو**

فالمعارضة أنهكت خلال سنوات من محاولة إثبات تحيّز قاضي التحقيق الذي وصل إلى سدة وزارة العدل في مكافأة على جهوده في تطويق اليسار وزعيمه لويس إيناسيو لولا دا سيلفا. وكشف الخلاف بين بولسنارو وحليفه اللدود، مورو، خطر السقوط الوشيك بعد استقالة الرجل الثاني في التكتّل، سيرجيو مورو، على أن وزير العدل المستقيل يمثّل رافعة سياسية وقضائية لليمين الحاكم، وخزّان المعلومات والأسرار التي إن كُشفت، فستُحدث تسونامي سياسياً قد يُغرق المركب بمَن عليه. الرجل لم يبخل على حلفاء الأمس بوضع إمكاناته تحت تصرف اللوبي المتشدّد، بل جيّر صلاحياته إلى سلاح فتّاك أسقط الرئاسة العمّالية وزعامتها عبر هندسة التحقيقات في ملفات الفساد وتوجيهها حصراً في اتجاه طرف واحد وجد نفسه عاجزاً أمام جبروت رجل الاستخبارات الأميركية، كما أثبتت التسريبات الإعلامية التي كشف عنها موقع «إنترسبت برازيل».

لم يحتج الرئيس جايير بولسنارو أكثر من ثلث مدة حكمه حتى يحقّق لخصومه كبرى الأمنيات السياسية، الإقالة غير الشعبيّة خفضت نسبة التأييد لبولسنارو، وسط مخاوف طبية من خروج الوباء عن السيطرة، خصوصاً بعد تولّي المثير للجدل، نيلسون تايش، مقاليد الوزارة. خروج ماندينا من الحكومة بهذه الطريقة لم يكن مكسباً لبولسنارو، بل يتحدّث مقرّبون من الأخير عن أن القرار الرئاسي جاء متسرّعاً وأسدى خدمة جليلة للمعارضة التي احتضنت الوزير كبطل وطني قايَض منصبه بحياة مواطنيه. وعليه، فقد الرجل ورقة رابحة كانت ستخدمه في المستقبل القريب، من حيث الشكل الذي يؤكّد التعددية داخل الحكومة، وفي المضمون قطاف إنجازات ماندينا في وقت تحتاج فيه «البولسنارية» السياسية إلى مكاسب شعبية من جرّاء الانهيار الاقتصادي المتسارع، وفقد العملة المحلية نصف قيمتها تقريباً في عهد اليمين المتطرف.

ولم يجف حبر قرار تنحية وزير الصحة، حتى أتت استقالة وزير العدل لتضاعف الأزمة الداخلية للتكتّل الحاكم الذي بات يواجه خطر إقالة الرئيس بعدما راكم الأزمات المتتالية ودخل في مواجهة غير صائبة، وفي توقيت شديد الحساسية. في تفاصيل المواجهة، كشف مورو عن ضغوط تعرّض لها لإقالة المدير العام للشرطة الفدرالية، ماوريسيو فاليخو، وتعيين مدير الاستخبارات، ألكسندر راماجيم، بدلاً منه. اتهامات أسندها بعرض المحادثات الهاتفية التي أثبتت تدخل بولسنارو في التعيينات الأمنية. وسرعان ما رد الأخير على الاتهامات، كاشفاً عن مقايضة تعيين الوزير في المحكمة العليا، مقابل ما يعطي نائب الرئيس، الجنرال هاميلتون موراو، الفرصة لتسلّم كرسي الرئاسة، وعودة الجيش إلى السيطرة على البلاد بعد ثلاثة عقود ونيف من غيابه.

سبق أن مثّله وزير العدل المستقيل رافعة سياسية وقضائية لليمين الحاكم (أ ف ب)

التي تهدّد الديموقراطية. وفوراً، تلقّف قاضي المحكمة العليا، سيلسو دي ميلّو، الدعاوى لمباشرة التحقيق. لم يكترث الرئيس للصخب السياسي من حوله، بل لجأ إلى خطوة استفزازية إضافية تمثّلت في إعلان نيته إسداء وزارة العدل إلى صديق العائلة، وزير الشؤون الرئاسية، جورجي أوليفيرا. في النتيجة، يبدو بولسنارو واثقاً بقدرته على التحكّم في إدارة اللعبة، متجاهلاً حقيقة «استقلال» الولايات عن القرارات الفيدرالية، ولجوء الحكام إلى السياسات المستقلة، أقله في الملف الصحي، وهذا ما يشير إلى تطوّر خطير في تفكك الحكم، وتشتّت المؤسسات الدستورية التي باتت عاجزة عن فرملة الانهيارات المتتالية.

إلى أين يتجه المشهد؟ في جردة الحساب الأولية، أخفق جايير بولسنارو في إدارة بلاده، على رغم الزخم الشعبي والسياسي والتفاف تكتّل اليمين والعسكر حوله. فالرئيس الآتي من خارج الطيف السياسي التقليدي لم يستطع تحقيق إنجاز اقتصادي أو سياسي على مدى عام ونصف من حكمه الذي تخلّلته عشرات المواجهات مع أركان الحكومة والبرلمان ومجلس الشيوخ وحكومات الولايات والمحكمة العليا، حتى بات الرجل يقاتل منفرداً بعدما تخلّى عنه حزبه وبعض رفاق دربه الذين انبرى عدد منهم إلى التوقيع على عريضة إقالته. فشل آخر لبولسنارو تمثّل في المغامرة بعلاقات بلاده الخارجية، إذ خسرت البرازيل حلفاءها التقليديين دفعة واحدة، مقابل تقارب ودّي مع الولايات المتحدة من دون مفاعيل اقتصادية أو سياسية تُذكر.

أسباب الفشل «البولسناري» قد تكون أعمق من ظاهرها، كما يردّد مقرّبون من القصر، وثمة أسئلة كثيرة حول دور المؤسسة العسكرية في إفشال الرجل، أو تركه ينازع على أقل تقدير، وهل جاء دفعه نحو السيطرة على المراكز الأمنية الحساسة بإيعاز من القيادة الخلفية، أم أنها خطأ في الحسابات الرئاسية؟ شكوك كثيرة تثار في الأروقة المغلقة حول أسباب خروج مورو في هذا التوقيت وإخراج الأسلحة الثقيلة لمواجهة الرئيس المنهك أصلاً. لكن المواقيت الدستورية قد تفي في الإجابة عن بعض التساؤلات، خصوصاً أن المرحلة المقبلة التي قد تشهد عملية عزل بولسنارو ستكون كافية لإتمامه العامين في الحكم، وهو ما يعطي نائب الرئيس، الجنرال هاميلتون موراو، الفرصة لتسلّم كرسي الرئاسة، وعودة الجيش إلى السيطرة على البلاد بعد ثلاثة عقود ونيف من غيابه.

استراحة

كلمات متقاطعة 3434

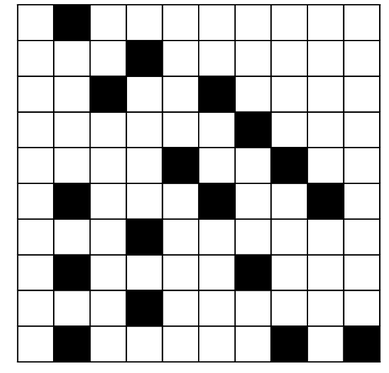

افقيا

1- أحد ينابيع لبنان جزّ الأمير بشير الثاني الشهابي مياهه الى بيت الدين وجوارها – 2- جزيرة مرجانية في المحيط الهندي قرب ساحل تنزانيا – أرض خضراء – 3- مستخدم في شركة – بحر – للتعريف – 4- نهر في سويسرا وفرنسا – ماركة سيارات – 5- شح ماء البنبوع – إحسان – إحدى جزر أندونيسيا وأكثرها سكاناً – 6- رجع وعطف – واحة في الحجاز كان سكانها من اليهود – 7- معركة بحرية إنتصر فيها نلسون الإنكليزي على أسطول بونابرت – أسد – 8- نضعف ونرق – عائلة عالم رياضي ومنطقي أميركي راحل – 9- نسبة الى مواطن من بلد أسيوي – يزيّن الكلام بالكذب – 10- فيلسوف وحكيم هندي صاحب كتاب كليلة ودمنة

عمودياً

1- شاعر سوري راحل له « قالت لي السمراء « – 2- عاصمة غامبيا – جهاز لتبريد وحفظ المأكولات – 3- دقيق مخلوط بماء – جرم سماوي – 4- يستعملها الخيّاط – من عوامل الطبيعة في الشتاء – والد – 5- نوتة موسيقية – طعم الحنظل – يعمّر البيت – 6- صوت الأسنان – طبيب نمساوي يُعتبر مؤسس علم التحليل النفسي – 7- جامع ودار عبادة – 8- قصد المكان – إحدى جمهوريات روسيا تغطي الغابات معظم مساحتها – 9- ماركة ساعات شهيرة – 10- تسمية تُطلق على برلمان النواب الروسي

حلول الشبكة السابقة

افقيا

1- اف – ماندبلا – 2- سيباستوبول – 3- المشرق – 4- مالي – ها – شد – 5- حل – زي – ملكي – 6- بصيرة – 7- مطران – صوّان – 8- شاب – وبر – غي – 9- يريد – خابية – 10- نقّار الخشب

عمودياً

1- اسامح – مشبّ – 2- في – البطارق – 3- بال – صربيا – 4- ماليزيا – در – 5- إسم – يرنو – 6- نشته – بخل – 7- دوران – صراخ – 8- يبقّ – لهو – بَشّ – 9- لو – شك – اغيب – 10- المدينونية

sudoku 3434

6	8		4	7	2	1		
9	5							
			9			8		
3	2		8			4		1
8		9			5			3
4	1		3			2		8
	3		4					
						7		6
		2	3	1	9		5	4

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3433

6	8	5	9	1	3	2	7	4
4	9	1	2	7	5	6	3	8
7	2	3	4	8	6	9	5	1
5	7	9	3	6	4	1	8	2
3	1	4	8	9	2	7	6	5
2	6	8	7	5	1	3	4	9
1	5	2	6	4	7	8	9	3
9	3	6	5	2	8	4	1	7
8	4	7	1	3	9	5	2	6

مشاهير 3434

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

صحافي أوسترالي إشتهر بمشاركته في موقع ويكيليكس. حصل على جائزة من منظمة العفو الدولية عام 2009. أدرجه الأنتربول على لائحة المطلوبين في العالم

5+3+7+6+8+9+10 = الكائن الحي ■ 6+2+1 = خليج ■ 4+11+10 = يفقد عقله

إعداد
نعوم مسعود

العراق

انفصال «الألوية الأربعة»: أول فصول تفكيك «الحشد»؟

بعد أسابيع على اغتيال أبو مهدي المهندس، خرج إلى الضوء ماكان مستوراً: لم يعد «الحشد الشعبي» واحداً بل «حشدين». وربما أكثر. خطوة انفصال الوية «العتبات» الأربعة تُعدّ أول فصول مشروع التفكيك. وتذويب «الحشد» لاحقاً. كما تكشف التطوّرات الأخيرة

نور أيوب

يصعبُ ملء الفراغ الذي خلّفه نائب رئيس «هيئة الحشد الشعبي»، أبو مهدي المهندس، في قيادة وإدارة التشكيل العراقي. فرضيّة تحوّل «الحشد» إلى «حشود» لم تعد فكرة مجرّدة، بل صارت أبرز تحدّيات المنظومة العقائديّة التي فقدت مطلع العام الجاري رجلاً أعتاد «جمع شتاتها»، بدعم من قائد «قوّة القدس» في «الحرس الثوري» الإيراني، الجنرال قاسم سليماني. خلال الأسابيع القليلة الماضية، ظهر ما كان مستوراً. الحديث عن «حشد المرجعية» و«حشد الولاية» عاد إلى الواجهة مجدّداً، إلى جانب صفات أخرى وزّعت على ألوية عديدة صنّفت بأنّها «حشد عراقي» وأخرى «إيراني»، علماً بأن خليفة سليماني، إسماعيل قاآني، أكد في زيارته الأخيرة لبغداد، قبل أسابيع، «عراقية الحشد»، مشيراً في لقاء مع عدد من قادته إلى أن «طهران لا ترغب في التدخّل... ندعمكم بكل قوّة، لكن وضعكم الداخلي شأن خاص بكم».

في واجهة هذا الحراك، يقف قائد «فرقة العباس القتالية» (تتبع «العتبة العبّاسية»)، ميثم الزيدي، المتسلّح بقربه من «المرجعية الدينية العليا» (آية الله علي السيستاني)، إذ يُتّهم بأنه يستكمل مساراً اتخذه منذ إعلان فتوى «الدفاع الكفائي» في حزيران/يونيو 2014، وفحواه: ترفض «حشداً» قريباً من طهران. بعد اغتيال المهندس، أجمعت قيادة «الحشد» على اختيار «أبو فدك» لمنصب رئيس أركان الهيئة. خيار لم يستسغه الزيدي ومن معه من قادة الألوية المحسوبة على «المرجعية»: «لواء علي الأكبر» (يتبع «العتبة الحسينية») و«فرقة الإمام علي» (تتبع «العتبة العلوية») و«لواء أنصار المرجعية». ويقال أن رئيس الوزراء الأسبق حيدر العبادي سبق أن وعد الزيدي صيف 2018 بهذا المنصب إن نجح في إقالة المهندس.

الزيدي وداعموه وافقوا على تعيين «أبو فدك» شرط الحصول على أهم ثمانية مناصب في قيادة «الحشد»، أبرزها: العمليات والإدارة المركزية والمالية والتوجيه العقائدي والدعم اللوجستي، مع إبقاء المناصب الأخرى الخاضعة لـ«العتبات» كقيادة الأنبار والفرات الأوسط وشرق دجلة. هذه الشروط استبقت لقاءات جمعت وفداً رفيعاً يمثّل قيادة «الحشد» بوكيلي «المرجعية» في كربلاء: عبد المهدي الكربلائي وأحمد الصافي. الأوّل دعا إلى ضرورة إشراك الزيدي ومن معه في أي قرار مفصلي، مؤكّداً دعمه لهم. أما الثاني، فشدّد على أن المرجعية هي من تضع «المعايير... الحشد حشد المرجعية، ولنا حق الفيتو على من لا نراه مناسباً». في المقابل، تمسّك وفد «الحشد» بوضعه معايير قائد أي منصب «ومن تنطبق عليه المعايير يتولّاه». ويُنقل عمّن حضر اللقاء مع الصافي أنه شهد «نقاشاً أقسى في المضمون... لم يسفر عن أيّ اتفاق، فعدنا إلى بغداد من دون أي نتيجة».

أجّل الحديث عن تعيين «أبو فدك» رسمياً، لكنّ الرجل باشر عمله فوراً وبعيداً من الأضواء. لم يرق ذلك الزيدي، فتحرّك ومن معه باتجاه وزارة وزير الدفاع، نجاح الشمري، لكن الأخير وجد حرجاً في تقديم الدعم، قائلاً إن «ذهابكم إلى الوزارة مخالفٌ للقانون... أنتم حشد عالجوا مشكلاتكم بينكم». الخيار الثاني والأخير كان رئيس الوزراء المستقيل، عادل عبد المهدي. أراد الزيدي «فكّ ارتباط الألوية برئيس الهيئة (فالح الفيّاض) على أن تكون تابعة مباشرة لرئيس الوزراء». ويبدو أن عبد المهدي أراد باستجابته لمطالب الزيدي إرضاء «المرجعية»، ضارباً «عصفورين بحجر واحد»: الأوّل تأكيد أنّه لا يحيد عن رغبة النجف، والثاني ثمن قبول النجف عودته عن الاستقالة. والبقاء رئيساً في ظل الإخفاقات المتتالية لتالية حكومة انتقاليّة. فسّر البعض رسالة عبد المهدي، المفتوحة والأخيرة، بأنّها ضغط على الأحزاب والقوى لتسهيل مهمّة المكلف الحالي مصطفى الكاظمي، أمّا آخرون، فرأوا أنّها «إعلان لجاهزيّة العودة عن الاستقالة». في اليوم التالي، صدر كتاب «فكّ الارتباط»، فذهب البعض إلى أن «ثمن العودة هو الخضوع لرغبة النجف». وسريعاً أعلن الزيدي، في بيان قبل يومين، شكره لمن سهّل «فكّ الارتباط» من صالح إلى عبد المهدي وصولاً إلى النجف.

في حيثيات الخلاف، ثمّة من يشير إلى أن الزيدي يسعى إلى استرداد مبلغ كبير من «مالية الحشد» الرافضة لذلك. لكن عنده وعند فريقه تفسير أشمل لـ«المشروع الانفصالي»، يتمثّل في تأكيد تبنّي «المرجعيّة»

> **عديد «الحشد» البالغ 164 ألف منتسب قد ينخفض إلى 70 ألفاً**

هذا الخيار، وهو ما يواجهه خصومه بأسئلة مشككة: الأول أن الأمر يتناقض مع سلوك «المرجعيّة»، فهي رفضت التدخّل أو التعليق على استحقاق تسمية رئيس الوزراء، في ظل الأزمة السياسيّة المفتوحة التي ترزح البلاد تحتها منذ 1 تشرين الأوّل/أكتوبر الماضي، فكيف لها أن تتدخّل في تفاصيل مماثلة؟ وإن كانت «المرجعيّة» مع خيار «فك الارتباط»، فهذا يعني رفضها الهيكلية الموجودة، لكنّها لم يسبق أن عبّرت عن ذلك، بل أكّدت مراراً التزامها بالقانون الخاص الصادر عن البرلمان عام 2016. هذه الأسئلة وغيرها تقود إلى مخاوف لدى خصوم الزيدي من «تهديم الحشد» الذي أسهم في القضاء على «داعش».

وفق تفسير البعض، دفع القصف الأميركي الذي استهدف مطار كربلاء الزيدي وداعميه إلى التبرّؤ من الصبغة الحالية لـ«الحشد» والبحث عن صيغة جديدة تضمن تحييدهم عن أي استهداف. وبيان الزيدي كان محرجاً لعبد المهدي، خصوصاً أنّه يشرعن «فرط الحشد». وما زاد تعقيد المشهد أن الرجل أطلق حراكاً باتجاه الألوية الأخرى ودعوتها إلى «فكّ الارتباط»، على قاعدة أن «هذا الحشد الذي نريده». حراك «دغدغ» توجّهات «سرايا السلام»، الذراع العسكرية لـ«التيّار الصدري» بزعامة مقتدى الصدر، التي سارعت إلى إطلاق «مفاوضات» مع الزيدي للوصول إلى تفاهم ما. ووفق المعلومات، عديد «الحشد» البالغ 164 ألفاً منتسباً قد ينخفض إلى 70 ألفاً إن نجح جناح الزيدي في إقناع قادة الألوية والسرايا باللحاق بركبه.

هذا التوجّه أدركه عبد المهدي، الجمعة الماضي، فاعلن في بيان أنّه «لم يشاور أو يوافق على البيان الصادر عن الوية الحشد... عملية ارتباط هذه الفصائل بالقائد العام ارتباط إداري وعملياتي فقط، ولا يتناول الكثير من الأمور التي ذكرها البيان المذكور»، مشدّداً على «أهمية الحفاظ على وحدة الحشد وخضوع جميع ألويته للسياقات الانضباطية والعسكرية وأوامر القيادات العليا، شأنها شأن بقية القوات المسلحة». وتبع البيان، وفق مصادر سياسيّة، اتصالات بين مطّلعين على مناخات النجف وعبد المهدي تسعى لرفض «أي حراك من شأنه أن يشقّ عصا الحشد».

Invitation to bid No: 2020-004 Food Parcels Tender for a Duration of 2 Years

The Lebanese Red Cross Society (LRCS) hereby invites sealed bids from manufacturers/ reputed firms/ registered suppliers for the supply of the following supplies/ services:

Lot No.	Lot description	Indicative Number	Delivery Site
1	Food Parcels - option 1	16200	Akkar Warehouses
2	Food Parcels - option 2	100,000	Saida, Hermel, Akkar, Tripoli, and Hasbaya warehouses

ITENDER DETAILS
The Tender details are as follows:

INCOTERMS	DDP – Beirut Delivery Duty Paid
Delivery address	Saida, Hermel, Akkar, Tripoli, and Hasbaya warehouses
ITB Published	Monday 27 April 2020

All documents can be downloaded from http://www.redcross.org.lb/ (Please select "Tender" from the menu at the top right of the page). Tenderers are advised to check the website regularly as any changes or additional information related to this tender will be updated via the website.
Tenders must be submitted in a sealed envelope

Mailing address	Lebanese Red Cross Society Head Quarters, Finance Department – 2nd Floor Spears Street, Kantari, Beirut, Lebanon
Tender deadline	Date: Wednesday 27 May 2020 Time: 4:00:00 PM PLEASE NOTE: NO BIDS WILL BE ACCEPTED AFTER THE ABOVE CLOSING TIME AND DATE
Bids to be marked	"Tender reference: 2020-004 Do not open before : Wednesday 27 May 2020"
Deadline for questions	Date: Monday 25 May 2020 Time: 4:00:00 PM

إنا لله وإنا إليه راجعون

رئيس تجمع استعادة الدولة د. حسن خليل،

ينعى إليكم صديق العمر ونسيبه

المرحوم سمير عدنان الهيماني

الذي توفاه الله يوم الجمعة 24 نيسان 2020

والده: المرحوم عدنان قاسم الهيماني

والدته: ربيحة البازيان الهيماني

أخواه: أسامة وسامر زوج ريما العمري

أخواته: سمر زوجة د. حسن خليل، سوسن زوجة أيمن أصفري، ميادة زوجة سامر مراد، ولينا.

الدفن في لندن اليوم الإثنين بتاريخ 27 نيسان 2020، بحضور العائلة فقط

تقبل التعازي 009613431201 SMS؛ Email: hak@hak99.com

ولكم من بعده طول البقاء

سينما

إعداد : شفيق طبارة

«إل بيبي» عن ارث موخيكا ونضاله السياسي

أمير كوستوريتسا: موعد مع «أفقر رئيس في العالم»

«إل بيبي» يستيقظ من نومه، يخرج من السرير مرتدياً سرواله القصير. يبدأ بتعديل بدلته. آخر مرة ارتداها كانت خلال احتفال تسلّمه الرئاسة في الاوروغواي عام 2010. نحن الآن في 2015، تحديداً في اليوم الأخير من ولايته. «بيبي» في الواقع هو خوسيه موخيكا (1935)، لكن المخرج أمير كوستوريتسا يدعوه بهذا الاسم في الوثائقي الذي طرح على نتفليكس، هو أيضاً عودة منطقية للسينمائي الصربي

> ناضل مع حركة «توباماروس» اليسارية خلال الديكتاتورية في الاوروغواي السبعينيات والثمانينيات

ولمواقفه السياسية. المخرج المولود في البوسنة، تحوّل إلى الديانة الأرثوذوكسية عام 2005، ما أثار الجدل في وطنه، فالمعتقدات الدينية والجماعات العرقية وكذلك التعامل مع ما حدث خلال الحروب اليوغوسلافية، قضايا لا تزال محلّ جدل كبير، وكوستوريتسا كان دوماً يؤكد أنّه يوغوسلافي. في هذا الوثائقي، يشارك مخرج

امير كوستوريتسا وخوسيه موخيكا في «إل بيبي: حياة عظيمة»

«اندرغراوند» الرئيس السابق العسكرية في السبعينيات والثمانينيات. فخور بماضيه، وقادر على الحلم بمستقبل أفضل، ظلّ الرجل المتواضع الذي أصبح رئيساً للأوروغواي، ناشطاً سياسياً ومخلصاً لما كان يؤمن به، لكنه يقبل التغيير والتطور في آن. من خلال سلسلة مقابلات، يتعمّق مخرج فيلم «وقت الغجر» في إرث موخيكا. نراهما يتناقشان في معنى الحياة من وجهة نظر سياسية وفلسفية وجمالية وشعرية وفنية. لا يخفي كوستوريتسا إعجابه به، ما يهدد الفيلم بأن يصبح أحادي الجانب، لكنه يبقى دائماً موضوعياً مسلياً بسبب سحر موخيكا وشخصيته، وأيضاً مهارة كوستوريتسا.

يحدّد الوثائقي الشخصية المهيبة للسياسي المتماسك بكلمات وأسلوب حياة. يروي الحاضر والماضي الماساوي للسجين السياسي و«أفقر رئيس في العالم».

في الأول من آذار (مارس) 2015، انتهت ولاية موخيكا. خلال وجوده في الحكم، انخفض خط الفقر في البلاد إلى 9%، وخصص الرئيس 70% من راتبه للفقراء، ورفض العيش في القصر الجمهوري، بل حافظ على حياته المتواضعة وسيارته «البيتل» التي يتنقل بها. كوستوريتسا يدخن السيجار، ويتذوق حلاوة ومرارة كلمات موخيكا. يخبره عن العزلة الشديدة لسنوات السجن الطويلة، وعن نضاله، وعن حياته في الريف، في بيته وحديقته وبين حيواناته، وأيضاً يخبره عن الحب الكبير والرومانسية التي تجمعه بزوجته لوشيا توبولانسكي (مناضلة سياسية شغلت مناصب عدة آخرها نائبة رئيس الأوروغواي).

سافر كوستوريتسا إلى مونتيفيديو بكاميرته وفريق تصوير صغير بقصد التعرّف أكثر إلى موخيكا. والنتيجة وثائقي يحمل اسماً فخماً يليق بالمتكلم عنه. نُفتن بموخيكا وبالطريقة البسيطة الذي يعيش فيها في مزرعته منذ ثلاثين عاماً. نفتن بموخيكا لأنه لا يعرف المحادثة السطحية. يبضع كلمات، يمكن الوصول بحديثه إلى أعماق فلسفة الجنس البشري، ومعنى الحياة. نفتن بموخيكا لأنه قضى 12 عاماً في السجن، وعرف معنى الحياة من خلالها. نفتن بموخيكا لأنّه رجل لا يطلب الانتقام، ولا الدم، ولأنه قام بما لم يفعله أيّ رئيس جمهورية تقريباً في عصره: تولّى القيادة العليا لبلده، وتركها أفضل مما كانت عليه!

El Pepe: A Supreme Life
على نتفليكس

عودة إلى تجربته مع المخرج الأرجنتيني المشاغب غاسبار نويه

«الجزار» فيليب ناهون... قصة (ليست) مبتذلة

قبل اكثر من اسبوع توفي فيليب ناهون. احتفالاً بتاريخه الطويل. اختارت «السينماتيك الفرنسية» التي فتحت ارشيفها الالكتروني مجاناً للمشاهدين، فيلمي «لحم» (1991) و«وحيداً ضد الجميع» (او «اقف وحدي» ـ 1998) للمخرج الارجنتيني غاسبار نويه الذي بدأ مشواره السينمائي بهذين الشريطين. وفيهما ايضاً، قدم الممثل الفرنسي اثنين من اهم ادواره في الفن السابع

يمكن التعرف إلى سينما غاسبار نويه على الفور. المخرج الأرجنتيني المشاغب هو رجل متحمّس لكلّ إمكانيات السينما، يستخدم الشاشة والصالة إلى أقصى حد. تتميز أفلامه بحركة الكاميرا البهلوانية، بالجنس، بالعدمية، بالعنف المبهرج، بالألوان النابضة بالحياة، بالمونولوج الداخلي، والبطاقات التي تظهر على الشاشة، بعجرفة المخرج المباشرة. أفلامه مرهقة للبصر والسمع وحتى للمعدة وللجسد كله. سينما غير تقليدية، مستفزة، تصدم، ولا تفقد قوتها عبر السنوات. توقظ أفلام نويه دوماً الحواس، والأحاسيس المرتبطة بالأفكار والقصص المقدمة. في عام 1991، بدأ رحلته السينمائية في فيلم «لحم» (فيلم متوسط الطول)، عن جزار الأحصنة الذي لا يحمل اسماً (يقوم بالدور الفرنسي فيليب ناهون)، والذي يجد نفسه مهجوراً بعد ولادة ابنته الصغيرة، ومسؤولاً عن تربيتها بمفرده. لا يتغير الكثير في حياة الجزار حتى تصبح ابنته مراهقة (لا تتكلم). خلال العلامات الأولى للبلوغ، تقع حادثة مروعة مقرونة بنوبة غضب لا يمكن السيطرة عليها، وسيقع الجزار في دوامة لا نهاية لها.

علاقة نويه بالواقع وبالسينما الخاصة به وبهذا الفيلم متناقضة. «لحم» يقدم صورة مشوهة للواقع. لكن فقط من خلال الاستخدام الكامل للإمكانيات الفنية اللغوية للسينما، يمكننا فهم موقف معقد، وإظهار الواقع وتفسيره. في الفيلم، يبدأ نويه علاقته بالسينما. بالنسبة له، لتحقيق الواقع، يجب تضخيمه وتشويهه وتحويله إلى تجربة تضع الحواس في لعبة عند حدود الإنكار والنفور. الفيلم هو إنجاز، مقدمة أساسية لأفلام المخرج القادمة. إعادة تموضع للسينما المعاصرة، وإعادة توضيح للعلاقة بين السينما والمشاهد والصورة والواقع والتمثيل والخيال.

فيليب ناهون في «وحيدا ضد الجميع» للمخرج غاسبار نويه

> افلام غاسبار نويه مرهقة للبصر والسمع وحتى للمعدة والجسد كله

بعد فيلمه الأول «لحم»، عاد نويه بباكورته الطويلة «أقف وحيداً» وعادت شخصية جزار الأحصنة (فيليب ناهون). القصة هنا تكمل بعد خروج الجزار من السجن (لمعرفة سبب دخوله السجن، يجب مشاهدة فيلم نويه الثالث «لا رجوع عنه»). يريد الآن أن يبدأ حياة جديدة، يترك ابنته في مؤسسة وينتقل إلى الضواحي مع عشيقته، ولكنه سرعان ما يعود إلى باريس بحثاً عن ابنته. كما يقول الجزار «إنها قصة مبتذلة». قصة رجل مثل كثيرين يجد نفسه في سلسلة من الأحداث العشوائية في نفق مظلم طويل ووجود ميؤوس منه. يبدأ فيلم نويه، بمونتاج صور وتعليق صوتي، لتوضيح خلفيه ما حدث مع الجزار. ومن بعدها تبدأ الأحداث بالتصاعد، وتبدأ معها سينما نويه الأكثر تطرفاً. العدمية عنصر أساسي في القصة، ونويه حريص على إظهار هذا.

يستخدم نويه التسميات التوضيحية لتقسيم فصول الفيلم (كعادته) وتوجيه المشاهد في سرد سحري. يحذرنا من أن لدينا ثلاثين ثانية للخروج والتخلي عن المشاهدة، ثم يبدأ العد التنازلي. يذهلنا بسرده. يعطي منظوراً جديداً للقصة بشكل مفرط. يلازمنا الشعور العام بالمرارة الحتمية والعنف المكبوت المستعد للانفجار في أي لحظة. إنها ميزة الأرجنتيني المثيرة، سينما لا حدود لها، موهبة تقنية، وعدم اكتراث بالمشاهد.

في فيلمه الطويل الأول، يشرح غاسبار نويه لنا نظرته إلى الأخلاق. فعل القوي على الضعيف. الأخلاق امتياز للقلة. وهنا لا تمييز بين خير وشر، كما لن نجد ذلك في حياة الجزار. الجزار هو الضحية والجلاد، يتعامل مع العنف والظلم، وينتهي به الأمر باقترافهما. نصبح على الفور شركاء، متواطئين مع بطلنا. نشارك معه، قتله وعنفه. كل شيء أمام أعيننا ولا يمكن إدانته. يروي الفيلم كلّ شيء بسرعة الرصاصة، وصداقته مع أوينهايمر، لتقديم صورة مثيرة للإعجاب عن البراكين التي يمكن أن تنفجر في أي لحظة. الفيلم هو دراسة عن الإنسان قبل الطبيعة، تتخلل المقابلات مع القبائل التي تعيش تحت البراكين، نقاشات في أساطير وتأملات وديانات قديمة متجدّدة ذات علاقة وثيقة بالجار الغاضب. «في قلب البركان» يتعامل ظاهرياً وعلمياً مع البراكين النشطة حول العالم. ويدرس علاقة الإنسان بجانبه الغامض. يحتفي بالطبيعة ويضع الإنسان في مكانه الصحيح، في حالة التقديس الديني أو السياسي أو العلمي والافتتان الكامل لهذا المجهول الذي لا يمكن السيطرة عليه.

روابط لمشاهدة الفيلمين على موقعنا

«ليلة الاثني عشر عاماً»: ثلاثة سجناء كتبوا تاريخ الأوروغواي

من فيلم «ليلة الاثني عشر عاماً» للمخرج الفارو برشنر

تحت خانة السينما السياسية الحقيقية المباشرة. تخلى عن الخطاب الأيديولوجي، واختار لفيلمه أن يكون تجربة حسية لأولئك الذين تعذبوا وحُرموا من الكلام، لكنهم حافظوا على نبض مجنون للحياة. لذلك، كان الفيلم قادراً أحياناً على الخروج من أنياب كآبة الحبس والوحدة بشكل مباشر. بالمختصر، يمكن القول إن «ليلة الاثني عشر عاماً» فيلم سياسي لكنه غير مسيس.

تتعايش الدراما مع الانفراج في الفيلم ضمن لعبة تناقضات. يتم تجريد السجناء، من إنسانيتهم، ليس فقط من احتياجاتهم الجسدية الأساسية، بل أيضاً من ظروفهم الاجتماعية الأساسية. نراهم يقفون على الحدود بين الجنون والواقع، وهنا تعمل كاميرا برشنر في الأماكن الضيقة في الزنازين، في المساحات الخانقة. ابتكر المخرج عملاً بعيداً عن السياق الاجتماعي والسياسي في البلاد في ذلك الوقت، مركزاً على روح المقاومة، وعدم الاستسلام، وعدم التوقف عن القتال.

نجح الفيلم في أن يكون ذكياً، موجهاً للإنسان لا للأفكار السياسية. في تباينات لونية، ووميضات هلوسة وتقاطع مشاهد وتشويش مقصود، رسم برشنر شريطه. سجننا مع الرفاق وحوّلنا إلى شهود ومراقبين للقصة المؤلمة على الشاشة. لا يتغير المشهد إلا في ذاك النهائي حيث تتغير نغمة الفيلم، ونعود مع السجناء إلى النور. ولادة رمزية لا تمحو الجروح الداخلية، ولا الإرث المؤلم من القمع الذي كانت الشخصيات ضحيته أولاً ثم شهوداً عليه. أعاد الفيلم تصميم وتصوير إرادة الحياة لهؤلاء المقاتلين، وبناء هويتهم ومستقبلهم، بخاصة مستقبل خوسي موخيكا، الذي لا يزال هنا لتذكيرنا والتكلم معنا وإخبارنا بما حدث خلال سنوات السجن في وثائقي «ال بيبي: حياة عظيمة».

A Twelve-Year Night
على نتفليكس

وثائقي بيني

هل يفنى «كوكب البشر» على يد... الرأسمالية «الخضراء»؟

من «كوكب البشر»

«كم من الوقت لدينا نحن البشر برأيك؟» يطرح المخرج جيف غيبس السؤال على عدد من الأشخاص العشوائيين في بداية فيلمه الوثائقي عن البيئة «كوكب البشر» (2019). هذا السؤال بالتحديد اكتسب ميزة إلى حدّ ما بسبب فيروس كوفيد 19. هذه ليست المفارقة الوحيدة في الفيلم، المتوافر مجاناً على يوتيوب لمدة ثلاثين يوماً، بإذن من المنتج التنفيذي مايكل مور، رغم أنه كان من المقرّر أن يتزامن طرحه مع الذكرى الخمسين لـ «يوم الأرض».

يقدم الوثائقي نظرة بائسة للحركة البيئية على الكوكب، ووقائع وإثباتات بأن الشركات الكبيرة والنظام الرأسمالي العالمي استولوا عليها. مايكل مور وجيف غيبس (المخرج والصحافي والناشط والخبير البيئي)، يجرؤان على قول ما لم يقله أي شخص آخر في يوم الأرض هذا (22 نيسان/أبريل 2020): إننا نخسر المعركة لمنع تغيير المناخ على كوكب الأرض، لأننا نتبع قادة هذه الحملات، الذين يتعاملون معها بالطريقة الخاطئة. الوثائقي صريح ينبّه إلى الواقع الذي نخشى مواجهته: نحن في خضم انقراض للجنس البشري على يد الإنسان نفسه! والاستجابة من الحركات والمنظمات البيئية من أجل الإصلاح قليلة ومتباخرة وخاطئة. هذا الوثائقي هو هجوم مباشر على معتقدات مقدسة (أوهام) تؤمن بها الأنظمة الرأسمالية والأغنياء والبنوك، وتساعدها في ذلك المؤسسات البيئية الواهمة بالتغيير، والمتواطئة مع هذه الأنظمة.

يولّد الشريط الغضب والنقاش، ويصرخ بأن ما نقوم به الآن «ليس لإنقاذ الكوكب ولكن لإنقاذ أسلوب حياتنا».

يتساءل «كوكب البشر» (في مفارقة جميلة)، فإنّ عنوان الفيلم مكتوب بنفس الخط الذي كُتب فيه عنوان سلسلة أفلام «كوكب القردة» الذي بدأ عام 1968) عن فشل دعاة حماية البيئة، رغم حسن نواياهم في اتخاذ إجراءات للحد من تغيير المناخ. وفي نقطة أخرى، يقول بأن الحركة البيئية كانت متحيزة، باعت نفسها لمصالح الشركات والمصانع. يواجه ويقدم الحقائق ويسعى للحصول على إجابات، وينتقد دور البشر من حيث الاستهلاك المفرط وغير الضروري في كثير من الأحيان.

أفكار وتساؤلات كثيرة يقدمها الوثائقي:

«هل تملك الآلات التي تصنعها الحضارة الصناعية (توربينات الهواء، والألواح الشمسية) إمكانية إنقاذنا من الحضارة الصناعية؟»

«الطاقة الخضراء، لن تحمينا أو تستبدل الوقود الأحفوري».

«الرأسمالية مختبئة تحت غطاء أخضر».

قبل 70 عاماً، بدأ الحديث عن التحول البيئي. اليوم نعيش على أوهام وأكاذيب السياسة والحركات البيئية. في الوثائقي، نرى غيبس يعارض فكرة الإيمان بالطاقة الشمسية وطاقة الرياح وبدائل الوقود الأحفوري (الفحم، النفط، الغاز الطبيعي) التي تقدم لنا كحل لمشكلة المناخ. نرى السياسي و«الناشط البيئي» آل غور يكذب بشأن مكاسبه النفطية. نرى كيف تدخل أسماء كبيرة من الحركة البيئية الفراش مع شركات متعددة الجنسية. نرى شركة «أبل» تكذب بشأن أن منتجاتها قابلة لإعادة التدوير بنسبة 100%. لكن الأكثر إثارة للصدمة هو التعدين وإزالة الغابات والتدمير البيئي والنفايات والوقود الأحفوري المطلوب لإنتاج الألواح الشمسية وتوربينات الهواء. يكشف غيبس أنّ البدائل «الخضراء» لا تجعلنا أكثر استقلالية عن الوقود الأحفوري، بل أكثر اعتماداً عليه. مع كل حماسنا للطاقة «النظيفة»، نتجاهل بأن محطات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح تحتاج إلى نسخة احتياطية من مصانع الفحم أو الغاز على مدار 24 ساعة في اليوم. ببساطة لأنّ الرياح لا تهب، والشمس لا تشرق 24 ساعة في اليوم.

خلال حديث عن الفيلم بعد بدء عرضه، قالها غيبس ببساطة: «حقيقة أنه في غضون أيام عادت الحيوانات، واستعادت السماء زرقتها، تخبرنا بأنه ليس علينا بناء مليون ميل مربع من الألواح الشمسية أو شراء تريليون سيارة كهربائية، إذا أبطأنا وتوقفنا قليلاً، يمكن أن نحدث فرقاً هائلاً على الفور». ما قاله غيبس يجعلنا نفكر بشكل مختلف. الوثائقي لم يقدّم لنا إجابات، بل عرض حقائق وترك القرار لنا.

Planet of the Humans
على يوتيوب

فرنر هيرتزوغ على فوهة... البركان!

أصليين يعيشون تحت البراكين بطقوسهم ومعتقداتهم. والموسيقى الفخمة والجمال اللامتناهي للمشاهد البانورامية للبراكين... كلّها عناصر تسمح للفيلم بإرسال مزيج من الأحاسيس بدءاً من الكآبة وصولاً إلى السوريالية. وهناك أيضاً قوة الطبيعة المبهرة التي تولّد حالة من الذعر. تصبح البراكين مع حقيقتها العلمية، خلفيةً لمناقشات فلسفية معقدة تؤثر يومياً في حياة الملايين.

يستخدم هيرتزوغ انبهاره «البارد» بالبراكين وصداقته مع أوينهايمر، لتقديم صورة مثيرة للإعجاب عن البراكين التي يمكن أن تنفجر في أي لحظة. الفيلم هو دراسة عن الإنسان قبل الطبيعة، تتخلل المقابلات مع القبائل التي تعيش تحت البراكين، نقاشات في أساطير وتأملات وديانات قديمة متجدّدة ذات علاقة وثيقة بالجار الغاضب. «في قلب البركان» يتعامل ظاهرياً وعلمياً مع البراكين النشطة حول العالم. ويدرس علاقة الإنسان بجانبه الغامض. يحتفي بالطبيعة ويضع الإنسان في مكانه الصحيح، في حالة التقديس الديني أو السياسي أو العلمي والافتتان الكامل لهذا المجهول الذي لا يمكن السيطرة عليه.

Into The Inferno
على نتفليكس

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 27 نيسان 2020 العدد 4036

صورة وخبر

أنتج كورونا نوعاً جديداً من النفايات. مكبات متنوعة الأحجام من المكبات العشوائية للكمامات والقفازات ومواد التعقيم تُلقى في الشوارع ومن نوافذ السيارات على الطرقات. أمس، رصدت عدسة «الأخبار» كميات منها مرمية على شاطئ بحر صيدا، منها ما لفظه البحر، ومنها ما سحبته الأمواج نحو عمق البحر بعدما خلّفها المتنزهون ومشاة الكورنيش خلفهم. واللافت أن جزءاً منها يضمّ مواد طبية يرجّح بأن تكون الأمواج قد سحبتها من جبل النفايات جنوبي المدينة إلى بحرها الشمالي (علي حشيشو)

نزيه أبو عفش
يوميات ناقصة

قلبُ الليل

طوالَ هذا اللّيلِ الفضيل
وأنا أَدُقُّ على بابِ العالَمِ وأصرخ:
اِفتحْ لي!
طوالَ هذا الليلْ
حتى دَمِيتْ أصابعي وأحلامي، وعَمِيَ
قلبي.
طوالَ هذا الليل... ليلِ الحياةِ الأَغَرّ،
حتى يَئِسَ الليل، واسوَدّتْ نجمةُ الليل،
وضاجَ قلبُ الليلِ مِن شِدّةِ الليل،
وخَلصَ الليل حتى أشرقَ عليهِ صباحُ ليلِه
الثاني...،
وتَعِبَ الليلُ... وَ لم أتعبْ.
..
أنصِتوا! أنتمُ الذي تَحرسون بوّابةَ هذا
الليل، أنصِتوا!
ها أنا أَدُقّ.

منوعات

حسن عبد الساتر: أهلاً رمضان!

يحلّ رمضان هذا العام ثقيلاً، مع تغيير الكثير من الطقوس والعادات التي تترافق مع شهر الصوم. مع تفشّي وباء كورونا، وفرض التباعد الاجتماعي بين الناس، غابت عن الموائد الرمضانية الاجتماعات العائلية. فما بالنا بالمغتربين الذين يحاصرهم الوباء في بلدان إقامتهم من دون أن يستطيعوا زيارة ذويهم في هذا الوقت من العام؟ هذه الفكرة، حاول المنشد الشاب، حسن عبد الساتر تجسيدها بطرحه أخيراً فيديو كليب بعنوان «أهلاً رمضان» (كلمات علي التتان، ألحان وتوزيع أحمد همداني إخراج حسين طالب). ضمن مساحة زمنية لا تتعدّى الأربع دقائق، ينقل فريق العمل معاناة أب مشتاق لأولاده، منعته الظروف من رؤيتهم ثانية، فنرى تجمّع أهل منطقته حوله ودعمهم له ضمن أجواء من الفرح والتفاعل، لاستقبال شهر الصوم كي لا يشعر بالوحدة وبغربة أبنائه. العمل الإنشادي المصوّر يأتي تنفيذه ضمن مبادرات تطوعيّة فرديّة، لشبان يعملون في قطاع الإعلام، أسهموا في إنجازه في ظلّ هذه الظروف الصعبة التي يعيشها الناس، وضرورة مساندتهم بمنحهم فسحة من الأمل، وفق ما يقول لـ«الأخبار» عبد الساتر (الصورة) الذي بدأ رحلته مع الإنشاد في عام 2006.

بدأ عبد الساتر رحلته مع الإنشاد في عام 2006

أعمال جديدة على «أفلامنا»: الحرب والهجرة وبيروت الحب والشهوة

في نهاية الشهر الماضي، أطلقت جمعية «بيروت دي سي» مبادرة «أفلامنا»، بالشراكة مع مجموعة من المخرجين العرب والمؤسّسات السينمائية العربية، لتوفّر في هذه الظروف الصعبة «أفضل الأعمال السينمائية العربية المستقلّة والمُعاصرة، مجّاناً ولفترة محدودة». أخيراً، أعلن القائمون عليها إضافة أشرطة جديدة إلى القائمة. البداية مع «طرس، رحلة الصعود إلى المرئي» (وثائقي، 1:16 د ـ 2018 ـ متوافر لغاية 29 نيسان/ أبريل الحالي) لغسان حلواني. يخلط المخرج اللبناني الوثائقي بالتجريبي من خلال البحث عن «مفقود» شاهده المخرج قبل أعوام طويلة، ثم عاد ليراه مجدّداً. العمل هو سيرة كل مخطوف خلال الحرب الأهلية اللبنانية، والمحاولات الرسمية والجماعية لطمس هذا الجزء من الذاكرة. أما «بدي شوف» (2008 ـ 75 د) لجوانا حاجي ـ توما وخليل جريج، فيعيدنا إلى حرب تموز الإسرائيلية على لبنان عام 2006، راصداً نظرة فنان أجنبي إلى العدوان. الشريط المتوافر لغاية 6 أيار (مايو) المقبل، صوِّر في ضاحية بيروت الجنوبية وجنوب لبنان، وأدت بطولته كاترين دونوف وربيع مروة ومسكون بسؤال: ما الذي يمكن للسينما أن تفعله في الحرب؟

ومن لبنان إلى فلسطين، مع «كأننا عشرون مستحيل» (2003 ـ 17 د ـ لغاية 6 أيار) للسينمائية آن ماري جاسر: نحن أمام منظر طبيعي هادئ في فلسطين المحتلة مُحاط بحواجز عسكريّة. يُقرّر طاقم التصوير الفلسطيني تجنّب نقطة تفتيش مُغلقة عبر اتّخاذ طريق جانبي ناءٍ، ليبدأ المشهد السياسي بالانكشاف تدريجاً، ويتمّ فصل الرُّكاب ببطء بسبب الوحشية المعتادة التي يُمارسها الاحتلال العسكري. يدمج العمل بين الواقع والخيال، ويتساءل بطريقة ساخرة عن المسؤولية الفنية وسياسة صناعة الأفلام من خلال طرح موضوع تجزئة الشعب الفلسطيني. من العدوان والحرب إلى الهجرة والنزوح والآمال والقضايا الشخصية والفردية. في «كنت نام عالسطح» (60 د ـ 2017 ـ لغاية 6 أيار) للمخرجة اللبنانية أنجي عبيد، تدور الأحداث في شقة بيروتية صغيرة، حيث تعيش امرأتان حالة انتظار. نهاد، سورية في الثالثة والخمسين، وأنجي لبنانية في السابعة والعشرين، تحلمان بالرحيل إلى مكان أفضل. وفي «قراروز» (24 د ـ 2020 ـ لغايّة 6 أيار) للجزائري عبد النور زحزح، يكسب مختار رزقه من كونه محرّك دمى. يساعده في المهنة ابنه، الذي يتعلّم، بدوره، أن يصبح مثل أبيه. وفي حافلته الصغيرة العتيقة، يجول على المدارس القليلة المتناثرة في الريف.

وأخيراً، أعلنت «أفلامنا» تقديم سلسلة عروض تسترجع أعمال مخرجين بارزين، تُفتتح عبر جولة على أعمال محمد سويد، إحدى أهمّ شخصيّات سينما ما بعد الحرب في لبنان. هكذا، تأخذنا ثمانية من أفلامه منذ عام 1990 حتى اليوم، في رحلة عبر بيروت ما بعد الحرب، المدينة المثقلة بسجلّات الخسارة والموت والذاكرة والاختفاء. من هذه الأفلام المتوافرة لغاية 29 نيسان، «سينما الفؤاد» (42 د ـ 1993) الذي كان رائداً في تقديم موضوع الهوية الجنسية في السينما اللبنانية، من خلال العامل السوري خالد ورحلته لاستكشاف هويته الجنسية الحقيقية. وهناك أيضاً «تانغو الأمل» (70 د ـ 1998) الذي يعدّ رحلة شخصية تجتمع فيها صور عن الحب والشهوة للسينما في زمان الحرب وما بعدها في بيروت. أما «نصيب» (14 د ـ 1997)، فيعود فيه سويد إلى ضيعته في راس بعلبك، بعد 20 عاماً ليتذكر حياة جدّه الذي كان قد نزح من حمص منذ سنوات. (رابط المبادرة على موقعنا)

في «طرس، رحلة الصعود إلى المرئي» يخلط غسان حلواني الوثائقي بالتجريبي

الإثنين 27 نيسان 2020 العدد 99
Lundi 27 Avril 2020 no99

الأخبار

رأس المال

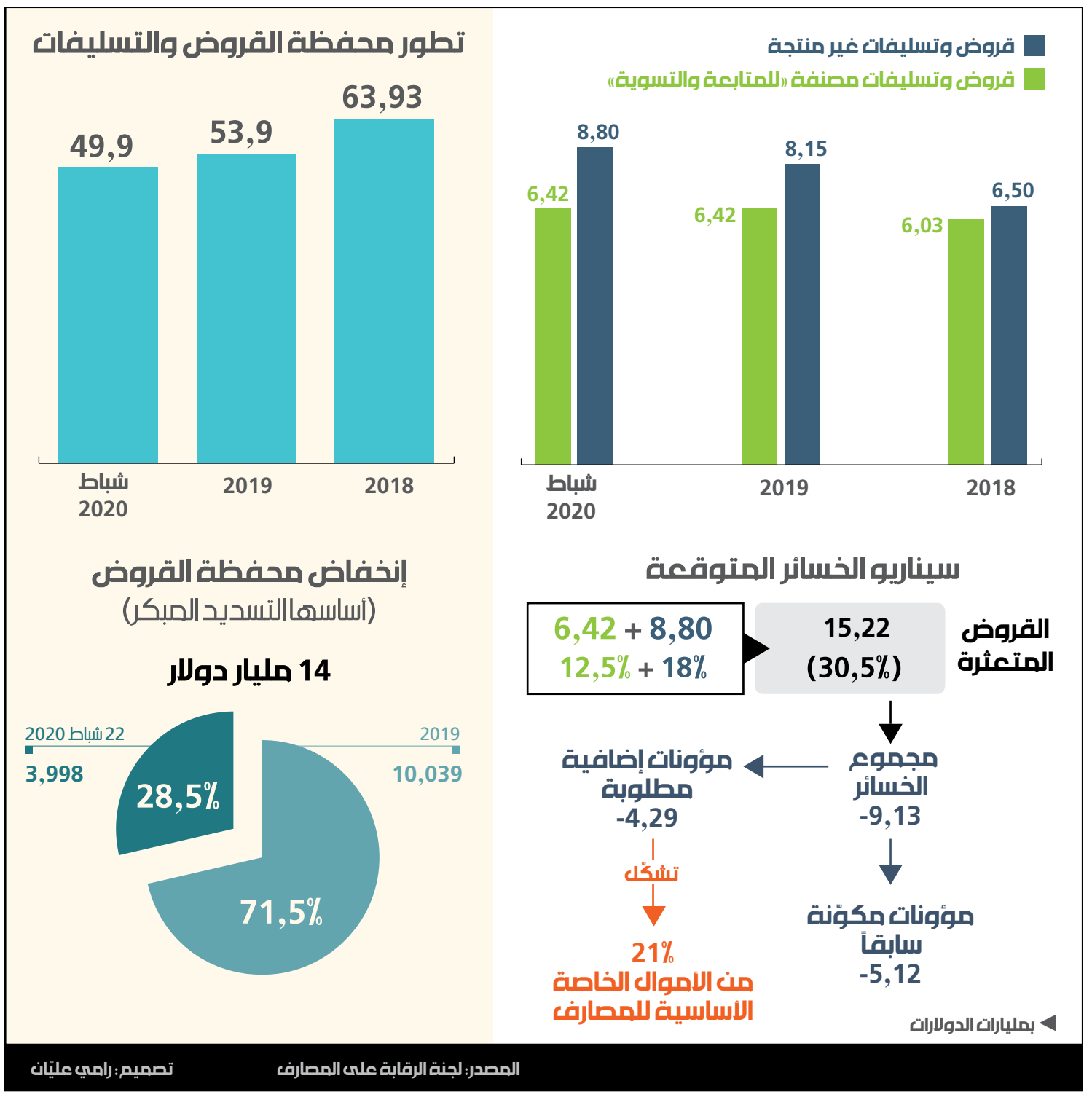

في العدد

02
حسن شرّي
الأولويّة لإدارة التضخّم

04
الأمجد سلامة
الخسائر المحققة: من سيدفع الثمن؟

06
علي عبّود
«هيركات» من أجل إعادة توزيع الثروة

07
زياد بارود ـ وليد مسلّم
أخذوا القرش الأبيض وتركوا لنا اليوم الأسود

08
زياد حافظ
لنبدأ بتطهير رأس الهرم المصرفي

الأسر والشركات تنهار: 30% قروض متعثّرة

المطلوب من المصارف أن تأخذ مؤونات إضافية بقيمة 4.29 مليارات دولار فوق المؤونات المكوّنة سابقاً بقيمة 5.12 مليارات دولار، من أجل تغطية الخسارة المتوقعة في محفظة القروض والمقدّرة بنحو 15.3 مليار دولار

محمد وهبة

تتوقع لجنة الرقابة على المصارف أن تتضاعف قيمة القروض والتسليفات المصرفية «المتعثّرة» في نهاية 2020 لتبلغ 15,22 مليار دولار أو ما نسبته 30,5% من مجمل المحفظة البالغة 49,9 مليار دولار في نهاية شباط 2020. هذا الأمر يعني مزيداً من الخسائر المتراكمة على الشركات والأفراد الذين تخلّفوا عن سداد ديونهم للمصارف، هذه الخسائر قد تكون على شكل إفلاس وإقفال نهائي، أو على شكل صرف من العمل (بطالة) وربما تتطوّر لاحقاً لتصبح هجرة. مكوّنات المجتمع تدفع اليوم ثمن الإفلاس المالي من خلال آليات تصيب الطبقات المتوسطة والفقيرة أبرزها انهيار سعر صرف الليرة. إنه انهيار يأكل المداخيل بعدما تبخّرت الودائع بيد المصارف ومصرف لبنان. الناتج المحلي الإجمالي سيواصل انكماشه وربما ينخفض إلى ما دون 30 مليار دولار ساحباً معه الناتج الفردي إلى مستويات متدنية. التضخّم سيكون هائلاً. البطالة ستزيد بنسبة كبيرة ولا أرقام موثوقة في لبنان عنها. والهجرة إذا توافرت ستصبح النمط الجديد للأسر والشباب.

في نهاية 2018 كانت محفظة القروض والتسليفات تبلغ 63,9 مليار دولار، لكنها انخفضت إلى 53,9 مليار دولار في نهاية 2019، ثم تابعت منحاها التراجعي في أول شهرين من 2020 لتبلغ 49,9 مليار دولار. خلال سنة وشهرين انخفضت هذه التسليفات والقروض بقيمة 14 مليار دولار منها 10 مليارات في عام 2019 و3,99 مليارات في كانون الثاني وشباط 2020. طغى على هذا التراجع سمة التسديد المبكر لقروض مصنّفة «عادية» أو «للمتابعة»، أي إنها ليست قروضاً «متعثّرة». التسديد المبكر كان جارياً في الفترة الأخيرة بسبب الحديث المتزايد عن احتمال حصول عمليات «هيركات» على الودائع، ما دفع بعض الزبائن إلى تسديد قروضهم بودائع تحجزها المصارف ولا يمكن الحصول عليها بدلاً من خضوعها لعملية اقتطاع غير واضحة المعالم بعد. كما أن عدداً من الزبائن الذين كانت لديهم القدرة على تخزين أموال نقدية واستبدالها بشيكات مصرفية مع حسم تصل قيمته إلى 40% سدّدوا قروضهم أيضاً. وهناك من تمكّن أيضاً من استبدال تدفقات نقدية بالليرة بودائع محجوزة في المصرف من أجل تسديد القروض... في المجمل غالبية هذه العمليات تندرج في إطار الـ«هيركات» الذي طاول الودائع.

على أيّ حال، إن السمة الثانية لهذا التدنّي في محفظة القروض والودائع، مرتبطة برسم سيناريو متشائم للغاية للقروض المتعثّرة. تقول لجنة الرقابة على المصارف، إن القروض المصنّفة للمتابعة والتسوية (قيمتها تبلغ 6,42 مليارات دولار) ستُنقل كلّها لتُصنّف قروضاً متعثّرة ما يرفع حجم محفظة القروض المتعثّرة من 8,8 مليارات دولار إلى 15,22 مليار دولار، وهذا ما يرتّب على المصارف رفع قيمة المؤونات لتغطية هذه المحفظة إلى 60% أو ما يوازي 9,13 مليارات دولار، مقارنة مع مؤونات مكوّنة سابقاً، عندما كانت هذه القروض للمتابعة والتسوية، بقيمة 5,12 مليارات دولار. بمعنى آخر، إن قيمة الخسائر المتوقّعة في المحفظة يوازي 60% منها، أو ما قيمته 9,13 مليارات دولار، أي إن التصنيف الجديد لخسائر القروض المصرفية يتطلب من المصارف مؤونات بقيمة 4,29 مليارات دولار، أي ما يوازي 21% من رساميلها الخاصة.

السؤال الذي تثيره هذه المعطيات: أليست هناك ضمانات مقابل هذه القروض؟ بحسب وثيقة صادرة عن لجنة الرقابة على المصارف، فإنه لم تؤخذ في الاعتبار الضمانات العقارية مقابل محفظة القروض «لعدم دقّة تصاريح المصارف بهذا الشأن». فالمصارف لم تكذب فقط على مودعيها بشأن استثمار أموالهم وتوظيفها في مجالات ذات مخاطر عالية أدّت إلى تبديد القسم الأكبر منها، بل كذبت أيضاً بشأن الضمانات العقارية التي على ما يبدو «منفوخة» مقابل قيمة القروض، وهذه القيمة تدنّت أكثر بسبب الأزمة الحالية، ولم تعد قادرة على تغطية نسبة كبيرة من الخسائر. إنه عالم المصارف حيث التفنّن في إخفاء الحقائق.

لبنان والأزمة المزدوجة [1]
الأولويّة لإدارة التضخّم

«التضخّم هو دائماً وفي كلّ مكان ظاهرة نقديّة»
ميلتون فريدمان
اقتصادي وأكاديمي أميركي، حائز جائزة نوبل في العلوم الاقتصادية لعام 1976

حسن شقراني *

يشهد لبنان اليوم أزمة اقتصاديّة واجتماعيّة تختلف عن سابقاتها. يمكن وصفها بالأزمة المزدوجة أو الأزمة داخل الأزمة. وهي تتّخذ شكلين: الأوّل مالي، وقد تجلّى في التخلّف عن سداد الدين السيادي في مطلع آذار الماضي بما سيترتب على ذلك من توزيع لخسائر إجماليّة بقيمة 83 مليار دولار سيتحمّلها العملاء الاقتصاديّون في البلاد. الشكل الثاني يتعلّق بتفشّي جائحة كورونا (Covid-19)، وما ينطوي عليه من صدمات سلبيّة على الاقتصاد؛ فمن جهة يشهد لبنان - والعالم أجمع - انكماشاً في الطلب الكلّي، وذلك نتيجة تنامي الشعور بالخشية لدى المستهلكين والمستثمرين على السواء من تطوّرات المستقبل ومآلاتها. ومن جهة ثانية، تسبّب الفيروس التاجي في صدمات للعرض الكلّي نتيجة لعمليات الإغلاق والحجر الصحّي على مستوى لبنان، وكذلك بلدان العالم، وترتّب على ذلك تعطيل للإنتاج والتوزيع ولسلاسل التوريد (Supply Chains)، ما دفع بدوره إلى إغلاق المصانع أبوابها - وإن مؤقّتاً - بسبب عدم قدرتها على الحصول على الكثير من السلع الوسيطة كالموارد الأساسيّة، والسلع الرساميلية، وغيرها من البضائع التي تشكّل عنصراً أساسيّاً في عمليّة الإنتاج.
في خضمّ هذه الأزمة المزدوجة، يجد المواطنون والمواطنات أنفسهم في حالة من الريبة إزاء مصير مدّخراتهم في المصارف، ولا سيّما تلك المقوّمة بالدولار الأميركي، وكذلك حيال مستقبل قدرتهم الشرائية. لقد بات سعر الصرف على عتبة الـ4000 ليرة لبنانية مقابل كل دولار، هابطاً بمعدّل 166% عن سعر الصرف الرسميّ. وكان من أهمّ جوانب هذا الانهيار الارتفاع الملحوظ في الأسعار، لا سيّما أنّ لبنان هو بلد مستورد صافٍ لحاجاته الاستهلاكيّة.
ولا تقتصر الإشكاليّة على تدهور سعر صرف العملة الوطنيّة – الذي خضع للتثبيت مقابل الدولار لعقود من الزمن رغم اختلاله وبعده عن مستواه التوازني الحقيقي – فقط، بل تكمن أيضاً في ترافق تدهور العملة مع ازدياد الأسعار؛ أو ما يُعرف بالتضخّم. ويتجاذب هذه الإشكاليّة أمران: الأوّل هو التسارع في وتيرة تدهور القدرة الشرائيّة لأصحاب الدخل المتوسّط والمحدود. والثاني، يكمن في تلاشي التنافسيّة الدوليّة للإنتاج اللبناني، لأنّ ارتفاع أسعار السلع الوطنيّة القابلة للتبادل يؤدّي إلى امتصاص الخفض الحاصل في قيمة العملة الوطنيّة، وإلغاء مفاعيل انخفاض أسعار الصادرات الوطنيّة مقوّمة بالعملة الأجنبيّة.
ولا بدّ من الإشارة إلى أنّه من غير المحتمل أن يشعر المقيمون في لبنان، الآن بالانهيار الحاصل على مستوى الأسعار في أسعار السلع، وخصوصاً أسعار الخام الأميركي. ويعود ذلك لأسباب عديدة، منها أنّ الانهيار الحاصل هو في الغالب مؤقت، وأنّ الأثر الكامل لتدهور الأسعار يتطلّب أسابيع أو أشهراً ربّما لكي يشعر به المستهلك. ورغم وجود علاقة مترابطة بين أسعار النفط العالميّة وما ينفقه المستهلك عند محطّات الوقود، فإنّ أسعار الوقود تعتمد، وبشكل أساسي، على أكلاف التكرير والتوزيع والنقل، بالإضافة إلى الضرائب المفروضة على الاستيراد والمبيع.
هنا تبرز الأسئلة التالية: كيف يمكن لنا أن نفهم ظاهرة التضخّم؟ وما هي العوامل التي تؤثّر في مستويات التضخّم؟ وما هي الإجراءات التي يجب أن يتّخذها صانعو السياسات في سبيل الحدّ من التضخّم المالي هذا، إن وُجدت؟

> **اتّسعت السيولة الجاهزة بالليرة بقيمة 10457 مليار ليرة وبما نسبته 99% بين كانون الثاني 2019 ونيسان 2020 بسبب ارتفاع حجم النقد المتداول وحجم الودائع تحت الطلب**

ماهيّة التضخّم والكتلة النقديّة

يمكن تعريف التضخّم بأنّه الارتفاع المتزايد في أسعار السلع والخدمات، بما في ذلك أسعار السكن واللباس والغذاء والوقود، وما يترتّب على ذلك من تدهور في القوّة الشرائيّة للنقود. وقد ينتج التضخّم من عوامل عدّة، أبرزها زيادة العرض النقدي (Money Supply)، أو ارتفاع تكاليف الإنتاج، أو انخفاض قيمة العملة، فضلاً عن توقّعات التضخّم، والتي هي بمثابة نبوءة ذاتيّة التحقّق. ولعلّه من البديهي القول إنّ هذه العوامل كلّها تتوافر في الحالة اللبنانيّة.
تعتبر النظريّة النقديّة الكلاسيكيّة - مثلاً - في تفسيرها للتضخّم، أنّ هناك علاقة وثيقة بين الكتلة النقديّة (أو كميّة النقود) والتضخّم، إذ إنّ التزايد الجليّ في كميّة النقود يُعدّ من الأسباب الرئيسة للارتفاع في المستوى العام للأسعار على المدى المتوسّط والطويل. ومن أبرز المؤشّرات التي تقيس العرض النقديّ «مؤشّر المستوى الأوّل من الكتلة النقديّة» (M1)، والذي يشمل إجمالي النقود الورقيّة المتداولة في الأسواق، والودائع المصرفيّة غير الطلب، بالإضافة إلى الودائع المتوفّرة لغير الطلب للمصارف التجاريّة في مصرف لبنان. وهو يستثني الودائع المجمّدة وحسابات الادّخار. وهكذا، فإنّ حجم الكتلة النقديّة يؤثّر تلقائيّاً في مستوى التضخّم، ويُحدّد أيضاً حجم النقد المتوفّر لشراء العملات الصعبة كالدولار، ما يجعله عاملاً مؤثّراً في مدى الضغط على سعر الصرف.
والّلافت في هذا الأمر التحوّلات الملحوظة في بنية الكتلة النقديّة في لبنان على مدار الأشهر والأسابيع الماضية، والتي تعكس الإجراءات النقديّة التي يعتمدها مصرف لبنان في ظلّ الأزمة المزدوجة. فقد ارتفع المستوى الأوّل من الكتلة النقديّة (M1) بشكل بارز في عامي 2019 و2020، واتّسع الارتفاع مصحوباً بزيادة (في المعدّل) في المستوى العام للأسعار خلال الفترة نفسها (انظر الرسم البياني).
لقد اتّسعت السيولة الجاهزة بالليرة M1 بقيمة 10457 مليار ليرة خلال الفترة الممتدّة بين كانون الثاني 2019 ونيسان 2020؛ أي بمعدّل 99%. ويعود ذلك إلى ارتفاع حجم النقد المتداول وحجم الودائع تحت الطلب. وفي الفترة الممتدّة بين 21 شباط وحتى شهر نيسان، أي منذ اكتشاف أوّل حالة إصابة بفيروس كورونا في لبنان، اتّسعت الكتلة النقديّة بمعدّل 12,67%. إن دلّ هذا التوسّع على شيء، فإنّه يدلّ على أنّ معدّلات التضخّم هي في ارتفاع متزايد. وكما كان مُتوقّعاً، فقد ارتفعت الأسعار بمعدل نمو تجاوز 10% خلال السنة الماضية، وهي لا تزال في ارتفاع مستمرّ إلى درجة أنّ شرائح اجتماعية معيّنة من المجتمع اللبناني باتت مضطرّة إلى إلغاء طبق «الفتوش» البسيط من مائدة الطعام نظراً إلى الارتفاع الجنوني في أسعار الخضار اللازمة لإعداده، الأمر الذي يُعدّ سابقة في لبنان، ولا سيّما في شهر رمضان المبارك.

> **1357**
> مليار ليرة شهرياً هي كمية الاموال التي يطبعها مصرف لبنان شهرياً منذ 30 تشرين الثاني 2019 لغاية 15 نيسان 2020. كانت كمية النقد فيه التداول 9054 مليار ليرة في 30 تشرين الثاني 2019. ثم ارتفعت الى 15163 مليار ليرة في 15 نيسان 2020. اي بزيادة 6109 مليارات ليرة في فترة 137 يوما

دور السياسة النقديّة في لبنان

من خلال أنظمة سعر الصرف الثابت في الماضي، يهدف البنك المركزي إلى تأمين استقرار العملة من خلال التداول بالعملات الأجنبيّة والمحليّة بناء على سعر الصرف المحدّد. أمّا في حالة مصرف لبنان اليوم، فقد استنفدت الاحتياطيّات بالعملات الأجنبيّة، ولم تعد السياسة النقديّة التقليديّة قابلة للاستمرار. وبالتالي، فإنّ أيّ زيادة في المعروض النقدي ستؤدّي حتماً إلى التضخّم. وها نحن نشعر بتداعياته اليوم.
هنا، لا بدّ من الإشارة إلى تعميمَي مصرف لبنان الأخيرين الموجّهين للمصارف (148) (151) اللذين ينصّان على إجراءات استثنائيّة تتعلّق بالسحوبات النقديّة من حسابات المودعين، وخصوصاً بالعملات الأجنبية. وبموجبهما يتوجّب على المصارف (شرط موافقة العميل المعنيّ) تسديد ما يوازي قيمة السحوبات بالليرة اللبنانية وفقاً لسعر السوق الذي تحدّده المصارف، والذي تقلّ قيمته عن سعر الصرف المتداول في سوق الصرف الموازي. ويرى كثيرون أنّ هذين القرارين من شأنهما أن يخلقا كتلاً نقديّة تزيد التضخّم، وتُفاقم الانهيار الحاصل للعملة، فضلاً عن أنّهما يشكّلان نوعاً من «هيركات» عكسي يطال الحسابات الصغيرة والمتوسّطة والأجور بالعملة الصعبة.
بناءً على هذه الأدلّة التجريبيّة، وانطلاقاً من معايير الشفافيّة والمساءلة والمحاسبة، تبرز أمامنا الضرورة القصوى للتداعي إلى نقاش معياري حول جدوى السياسات النقديّة المتّبعة من قبل مصرف لبنان في سياق الأزمة المزدوجة. فقد بات معلوماً لدى الأشخاص العاديين وذوي الاختصاص أنّ السياسة النقديّة المعتمدة لم تُحسن إدارة الأزمة في الشقّين المتعلّقين بانهيار سعر الصرف في السوق الموازي من جهة أخرى، ناهيك عن هروب رساميل كبيرة بالدولار في أعقاب التعاميم التي كرّست القيود والضوابط الاستنسابية (Discretionary Capital Controls)، والتي لا تزال المصارف تمارسها على عمليات السحب والتحويل رغم أنّ مصرف لبنان قادر على الحدّ من مقدار هذه الأنشطة.
لهذا كلّه تطرح الأسئلة التالية نفسها بقوّة: ما العائق أمام لجم الفلتان الجنوني لسعر الدولار؟ من يحدّد سعر الصرف في السوق؟ ما فائدة التعاميم الأساسيّة التي تؤدّي إلى توسيع الكتلة النقديّة وتفاقم التضخّم المالي في خضمّ الأزمة المزدوجة؟ ما هي القنوات التي هربت من خلالها الودائع الكبيرة، ولا سيّما الـ5,7 مليار دولار التي خُولت إلى الخارج عبر المصارف اللبنانيّة خلال شهري كانون الثاني وشباط من عام 2020، كما جاء على لسان رئيس الحكومة حسان دياب؟ من هي الجهات التي استفادت من التحويلات إلى الخارج ومن تعاميم «المركزي»، وخصوصاً التعاميم الأحاديّة التي أقرّت من دون الرجوع إلى السُلطة التنفيذيّة؟

نفاد الحلول التقنية

يقال: لربّما استُنزفت السياسة النقديّة، ووصلت، أو تكاد، إلى حدودها القصوى مع «الإختفاء» المتواصل في احتياط مصرف لبنان بالعملات الأجنبية. ويقال أيضاً: لربّما حان الوقت لتقوم الحكومة اللبنانية بالإنفاق على مستلزمات العيش الكريم للشرائح الاجتماعية الأكثر هشاشة. على أنّ ذلك كلّه، لا يجب الحاجة الماسّة إلى ضرورة العمل السياسي الرامي إلى معالجة الأسباب التي ساهمت، ولا تزال، في تفاقم أزمة التضخّم وغيرها من الأزمات الاقتصاديّة. وعلى الحكومة اليوم، أكثر من أيّ وقت مضى، أن تتّخذ إجراءات فوريّة بهذا الصدد أوّلها الاستبراء المباشر للسلع الأساسيّة من غذاء ودواء ووقود، بالإضافة إلى إقرار «خطّة التحفيز والأمان الاجتماعي» وقيمتها 1200 مليار ليرة لبنانية، الرامية إلى دعم القطاع الصحّي في مواجهة فيروس «كورونا»، ومساعدة ذوي الدخل المحدود في القطاع العام، وتحفيز الأنشطة الزراعيّة والصناعيّة للعبور إلى اقتصاد أكثر إنتاجيّة. ويتعيّن على الحكومة أيضاً اتّخاذ القرار السياسي الحازم لمواجهة الكارتيلات والاحتكارات في أسواق السلع الأساسيّة، لأنّه ليس هناك مبرّر لارتفاع أسعار السلع والبضائع بهذا الشكل الاستغلالي الخطير، وخصوصاً في ظلّ ما نعانيه من هذه الأزمة المزدوجة.
أخيراً وليس آخراً، لقد آن الأوان لتفعيل الرقابة على حركة النقد، ومساءلة صانعي السياسات الاقتصاديّة، ولا سيّما النقديّة منها، حتى إن استدعى ذلك مواجهة قاسية مع مَن استفاد من الضبابية المريبة في أداء كبار المسؤولين النقديّين والاقتصاديّين إزاء التضخّم المالي وتدهور سعر صرف الليرة اللبنانيّة. فلتكن هذه الإجراءات وغيرها مدخلاً جدّياً لملاحقة المرتكبين، ولاسترداد الأموال المنهوبة من المال العام.

* أستاذ جامعي في علم الاقتصاد

التغيير في الكتلة النقدية (M1) والاسعار في عامي 2019 و2020

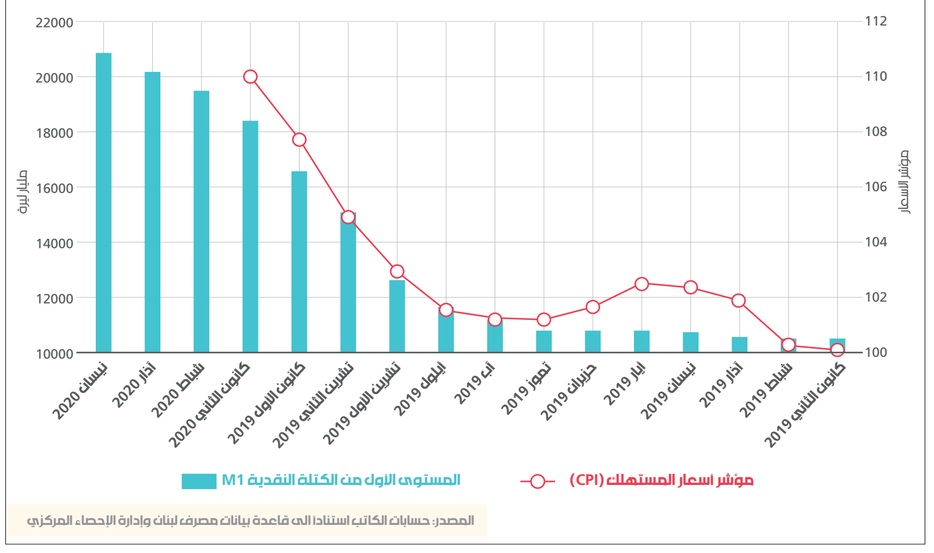

المصدر: حسابات الكاتب استنادا الى قاعدة بيانات مصرف لبنان وإدارة الإحصاء المركزي

رياض سلامة والبيان رقم 1
ثلاثة عناوين لفشل الإدارة النقدية

حسن شقراني

عانى رياض سلامة، تماماً كزملائه من حكام المصارف المركزية في العالم، الأمرّين خلال فترة العقد الماضي، وإن لأسباب مختلفة. فعندما كانت الأزمة المالية التي اندلعت في عام 2008 تؤرّق القيمين على السياستين النقدية والمالية في الغرب لاحتواء الانكماش وتحفيز النمو وخلق الوظائف، كان حاكم المصرف المركزي اللبناني ينعم بتدفق دولارات لا يعرف ما يفعل بها. لكن سرعان ما انقلبت الآية، وتحوّل النعيم اللبناني الذي جمع الحاكم بالطبقة السياسية ضمن زواج هجين، إلى كابوس.
في كلتا الحالتين المعاناة لم تكن من دون مكافأة. هناك من تمكّن من السيطرة على الأسواق النقدية والمالية وتحوّل إلى رمز في عالم هذه الإدارة، مثل ماريو دراغي، رئيس المركزي الأوروبي؛ عبارته الشهيرة في عام 2012 «سنفعل كلّ ما يتطلبه الأمر لحماية اليورو» تحولت إلى أيقونة في عالم المال والإدارة النقدية. مايك كارني، المصرفي الكندي الذي عمل مديراً للمصرف المركزي البريطاني، أضحى نجماً في عالم الإدارة النقدية. ويتحدّث اليوم بشغف عن أهمية تحديد القيمة في المجتمعات بصفة مستقلة عن القيمة وفقاً لتعريف الأسواق المالية.
أما رياض سلامة فقد عزّز قبضته على القطاع المالي ووصايته النقدية عليه، هو عرّاب نقدي لنظام الإدارة الطائفي الذي يُسيطر على البلاد منذ ثلاثين عاماً. غير أن العراب يعيش حالياً أياماً صعبة، في ظلّ أزمة مالية نقدية حادة يُعدّ هو شخصياً أحد المسؤولين عنها. أمام هذا الوضع ينبري الحاكم للدفاع عن نفسه، وأبرز محاولة في ذلك كانت البيان الشهير الصادر عن مصرف لبنان في منتصف نيسان حين يُقارن نفسه ضمنياً بزملائه من الحكام، مبرراً هندساته المالية الأخيرة وخسائره المثيرة للجدل والريبة في آن.
غير أن هذا البيان الرسمي يبدو أكثر ارتباكاً من أوراق الحسابات المزعومة التي حدّد فيها الحاكم الوضعية المالية للمؤسسة التي يديرها، وفي خلفيتها وضعيته الخاصة في المشهد السياسي العام. البيان ضعيف على أكثر من صعيد؛ وهو ضعفٌ يُهدّد جديته بل حتّى مصداقيته. شكلاً هو ركيك لجهة اللغة والمنهج المتّبع لصياغة التقديم والحجّة والخلاصة. أما المضمون فمسألة أخرى تماماً؛ ويُمكن بالحد الأدنى تحديد ثلاثة عناوين لمقاربته:
- أولاً، الحاكم ليس مهندساً مالياً بل مصرفياً يخدم المصارف

يضع الحاكم نفسه في مصاف حكام المصارف المركزية في العالم الغربي، وتحديداً الاتحاد الأوروبي، وبريطانيا والولايات المتّحدة، لناحية الإجراءات الاستثنائية التي اتّخذَت في تلك البلدان خلال الأزمة المالية العالمية، ومقارنتها بما يُعرف بـ«الهندسات المالية» التي اعتمدها المصرف المركزي منذ عام 2016. لكن هنا يقع الحاكم في الخطأ. فالإجراءات الاستثنائية التي اعتمدتها المصارف المركزية في الغرب لاحتواء الأزمة المالية تمحورت حول ثلاثة عناوين برامج: أولاً التسهيل الكمّي، حيث يعمد المصرف المركزي إلى شراء بعض أنواع الأصول من القطاع الخاص لتوفير السيولة لتمويل الاقتصاد، وهنا يبرز برنامج المصرف المركزي الأوروبي لشراء السندات الحكومية والذي اكتسب بنتيجته، ماريو دراغي لقبي «سوبر ماريو» و«منقذ اليورو»؛ وثانياً، التسيير الائتماني الذي اشتهر به الاحتياطي الفيدرالي الأميركي وبموجبه رفع الاحتياطي الاحتياطات الخاصة بدعم المصارف من 13 مليار دولار إلى 850 مليار دولار في عام 2008 وحده، ليستمر بالدعم وتُصبح تلك الاحتياطات تريليوني دولار نتيجة برنامج شراء الأصول واسع النطاق؛ وثالثاً، عمليات إعادة التمويل متوسطة الأجل التي كرّست دور المصرف المركزي في العالم على أنه الملجأ الأخير للتمويل والمؤتمن على النقد والتسليف وإدارة التضخّم وصولاً إلى التأثير على وجهة السياسة المالية. كل هذه الإجراءات هدفت إلى تحفيز النمو الاقتصادي واحتواء الانكماش، وقد أسهمت، إلى جانب برامج التحفيز الاقتصادي، في عودة الاقتصادات الغربية إلى النمو، وأطلقت مرحلة نمو تاريخية في الولايات المتّحدة.
في المقابل، لم تكن إجراءات المصرف المركزي اللبناني، التي يصفها البيان بأنها «غير تقليدية»، سوى الوجه الآخر لإدارة اللعبة النقدية في البلاد، وهي لعبة مستمرة منذ عام 1993، وقائمة على جذب الأموال من الخارج، عبر ودائع المغتربين وغير المقيمين واستخدامها لتمويل نظام الزبائنية السياسية، وربط سعر صرف الليرة بالدولار الأميركي في إطار أقل ما يُمكن وصفه به أنه غير شفاف. وعندما بدأ يخفّ تدفّق تلك الأموال، كانت لرياض سلامة لحظة مشابهة للأزمة المالية العالمية. ما كانت الإجراءات الاستثنائية التي اتخذها؟ الهندسة المالية طبعاً، غير أن تلك الهندسة لم تؤدِّ إلى تحفيز النمو الاقتصادي وخلق الوظائف والحرص على سلامة الدورة الانتاجية، بل إلى تعزيز أرباح المصارف والاستمرار في تمويل مشاريع الطبقة السياسية ومعها الهدر وتبديد الإنتاجية. فقد حفّز رياض سلامة نشاطات إيداع وائتمان بينه وبين المصارف التجارية مغرياً الأخيرة بمعدلات فوائد وأسعار خصم خيالية، آمنت للمصارف فائدة مدمجة وصلت إلى 17% للودائع على فترة 10 سنوات في عام 2018، وارتفعت أكثر في المرحلة اللاحقة للودائع لفترة ثلاث سنوات فقط.
كيف انكشفت اللعبة؟ في عام 2018 تراجع تدفّق ودائع القطاع الخاص، ومن ضمنها الفوائد المتراكمة في الحسابات المجمدة، إلى أدنى مستوى مسجّل منذ اغتيال رئيس الحكومة السابق رفيق الحريري عام 2005. ومع بلوغ نموّ هذه الودائع 3,4% فقط، أي أقل من نصف المعدّل الذهبي المطلوب من الحاكم للاستمرار بتمويل القطاعين العام والخاص، بدأت تظهر ملامح الأزمة الكامنة قبل أن تنفجر كلياً في السنة التالية، فاستمرّ تدهور نموّ الودائع بالتوازي مع استمرار الاحتياجات التمويلية للحكومة.
صحيح أن الحاكم تمكّن من أن يجذب عملات أجنبية تُقدّر بين 25 و30 مليار دولار في هذا المخطط الذي ابتدعه، وصحيح أنه أسهم مباشرة بتأمين 75% من الاحتياجات التمويلة للدولة في عام 2018، غير أنه لم يسهم أبداً في تحفيز الاقتصاد ولا في خلق الوظائف، بل على العكس تماماً، فنتائج الهندسة المالية كانت أرباحاً صافية غنيّة للمصارف بلغت 2,2 مليار دولار في عام 2018 وحده، فيما النمو الاقتصادي بالكاد كان فوق الصفر في المئة، وتراجعت القروض إلى القطاع الخاص بنسبة متزايدة، وصلت إلى 5% وفقاً لآخر بيانات متاحة من عام 2019، ومعها ارتفعت نسبة القروض المتعثّرة إلى قرابة 14%.
- ثانياً، لا يُمكن تبرير الخسائر بالعودة إلى السبعينيات

يُشدّد مصرف لبنان في بيانه، على التزامه رسالته العامة وهي: «الحفاظ على العملة الوطنية بهدف ضمان أسس النمو الاقتصادي الاجتماعي المستدام». إن أي متابعة لتصريحات حاكم المصرف المركزي منذ عام 2017 تُظهر أن العملة الوطنية أضحت آخر همّه، ويبدو أن التوجه حالياً هو لتركها وحيدة في السوق، بعدما أضحى سعر صرفها قائماً على ثلاث منصات، إحداها غير مقوننة كلياً وخفضت سعر العملة الوطنية أمام الدولار الأميركي إلى أكثر من 5 آلاف ليرة أخيراً.
غياب الشفافية أو سوء الإدارة هنا هو خطأ فادح. فقد أدّت الأزمة المالية العالمية والركود الذي أنتجته إلى تغيير جذري في وظيفة المصارف المركزية حول العالم وسلطة حكام تلك المصارف ضمن رؤية مستقبلية. فإذ يُصبح هؤلاء أكثر بروزاً على الساحة السياسية، تزداد أدوارهم تعقيداً ونفوذاً كذلك تتصاعد الأصوات المطالبة بمزيد من الشفافية في أدائهم مهماتهم، خصوصاً أنهم أضحوا يضطلعون بمهمات أكثر انغماساً بالحوكمة وإدارة المخاطر. ولكن لغاية ما في نفس مصرف لبنان، لا ينجح سوى بتقديم أمثلة من السبعينيات والثمانينيات عن أداء مصارف مركزية في كوستا ريكا والبيرو وتايلاندا، ليُثبت في بيانه أنه ليس الوحيد في العالم الذي لا يُسجّل الخسائر خسائر بل أصولاً أو خصوماً سلبية؛ ماذا حصل للمقارنة مع المصرف المركزي الأوروبي والفيدرالي الأميركي والبنك المركزي البريطاني؟ ربما علينا انتظار البيان رقم 2.
- ثالثاً، تكفي الملاءمة والموثوقية لنشر الحسابات المالية

يحتكم مصرف لبنان في معرض الدفاع عن النفس إلى اللغة التقنية لتبرير كيفية احتساب الأرباح والخسائر وتحديداً في مجال القيمة العادلة المحققة عبر الأرباح والخسائر. هو محقّ في أن معايير المحاسبة ليست موحّدة عالمياً، وفي حالة المصارف المركزية هناك خصوصية لافتة ولإمكانها تطريز المعايير التي تناسبها سواء من معايير المحاسبة الدولية (IFRS) أو من معايير التدقيق العامة المتّفق عليها (GAAP) في كلّ بلد، وذلك بخلاف المصارف التجارية المجبرة بمعايير موحّدة.
لكن رغم ذلك، هناك مجموعة من نقاط التوافق بشأن المعايير المحاسبية التي يتوجب على المصرف المركزي اعتمادها، ويتم الاستناد إليها لتحديد طبيعة المعلومات المالية التي يُقدّمها.
عملياً يجب الاحتكام إلى مبدأين:
* أولاً، الملاءمة. ولتحقيقها، على المصرف المركزي أن يُقدّم حسابات مالية تتمتع بالدقّة المادية والمرجعية وتساعد المستخدم على فهم الانعكاسات المالية للسياسات التي يعتمدها المصرف المركزي.
* ثانياً، الموثوقية، وهنا يتعين على المصرف المركزي في معرض تقديمه بياناته المالية أن يُركّز على المضمون اكثر منه على الشكل القانوني. وعلى البيانات عن تكون قابلة للتحقق وخالية من أي انحياز أو محاباة، ومن الأخطاء الجوهرية.
إلى أي درجة يحترم المصرف المركزي هذين المبدأين وفحواهما في تقديمه بياناته المالية؟
فلنبدأ بأن مصرف لبنان لا يُقدّم بيانات مالية بتاتاً. فنتيجة خليط غريب من التشريع والممارسة يمتنع مصرف لبنان عن نشر حسابات مالية مدقّقة من طرف خارجي. ورغم أنه يعتمد منذ شباط 2018 المعايير الدولية للتدقيق الحاسبي، إلا أنه لا ينشر أرقاماً متماهية مع المعيار الخاص لنشر المعلومات الذي يعتمده صندوق النقد الدولي، وفقاً لما يذكره الأخير في تقريره عن لبنان لعام 2019. كذلك فإن غياب التصنيف الدقيق للودائع بحسب المصدر، وأيضاً نتيجة السرية المصرفية، فضلاً عن الأخطاء الكبيرة المرتكبة في القيود المالية والسهو أو الامتناع المقصود عن تسجيل بيانات أخرى، جميعها عوامل تُعقّد عملية تحليل ميزان المدفوعات.
فعلياً، هناك نقاش واسع النطاق دائر على الصعيد العالمي بشأن المعايير المحاسبية وقيام الشركات بإجراءات استنسابية خلال فترات الأزمات لاعتماد مجموعات مختلفة من المعايير وفقاً لما تقتضيه احتياجاتها، وهو ما يستدعي دوراً أكبر للمدققين الخارجيين المستقلين وذلك لتجنّب موجة إفلاسات كتلك التي شهدها العالم بعد انفجار الفقاعة المالية نتيجة المضاربة على أسهم شركات الإنترنت. ومع انفجار تلك الفقاعة انكشفت فضائح محاسبية في شركات عملاقة أدت إلى إفلاسها، وأبرزها «إنرون». هل يكون مصرف لبنان منخرطاً في نقاش كهذا أم مادة فيه؟ الجواب هنا توفّره الأيام المقبلة التي ستحتدم فيها المواجهة كما يبدو، بين جزء من السلطة السياسية وبين حاكم مصرف لبنان الذي لا يزال يتمتّع بحلفاء، من الماضي يدعونه إلى التطلّع إلى المستقبل.

> **لغاية ما في نفس مصرف لبنان لا ينجح سوى بتقديم أمثلة من السبعينيات والثمانينيات عن أداء مصارف مركزية في كوستا ريكا والبيرو وتايلاندا ليُثبت انه ليس الوحيد الذي لا يُسجّل الخسائر خسائر بل أصولاً او خصوماً سلبية**

قراءات

الخسائر محقّقة: من سيدفع الثمن؟

الأمجد سلامة

أدّى تسريب مسوّدة خطة الحكومة لمعالجة الأزمة إلى صدمة في المجال العام. هاجمها كثيرون بوصفها خطة مالية تفتقر للبعد الاقتصادي، وتتعمّد التركيز على البعد المالي للأزمة اللبنانية. وهذا ما يشكّل مدخلاً لإعادة ترتيب النموذج الاقتصادي المنهار، ويضيّق الأفق أمام إعادة تشكيل الاقتصاد اللبناني كردّ فعل طبيعي على الأزمة الحاصلة. لكن عوضاً عن التركيز على محدوديّة ما ورد في المسوّدة، كانت «قصة الشعر» (الهيركات) إحدى النقاط التي استحوذت على حيّز واسع من النقاش. فخلال فترة قياسيّة، تحوّل مصطلح «قصّ الشعر» إلى مصطلح شيطانيّ يهدّد اللبنانيين بالخراب وفقدان الأمان، علماً بأنه كان متداولاً على نطاق واسع بلا ضجّة منذ إغلاق المصارف أبوابها في تشرين الأول 2019. يشي ذلك بأن وراء هذا التحوّل حملة منظّمة تهدف إلى إخراج خيار «قصّة الشعر» من التداول ضمن الحلول المطروحة. ورغم أن هذه الحملة نجحت في شيطنة المصطلح، وجرّ معظم الأطراف المعنية وغير المعنية إلى رجمه، إلّا أنّ المبدأ خلف المصطلح لم ولن يخرج من دائرة الحلول المطروحة.

قصة الشعر ضرورية؟

وبحسب مسودة خطة الحكومة، فإن «قصة الشعر» ضرورية لاستعادة سلامة ومتانة القطاع المالي في لبنان. وهذا لا يمكن أن يتحقّق بداية إلّا من خلال إعادة هيكلة مصرف لبنان وسائر القطاع المصرفي، اللذين تُراكم ميزانياتهما عجزاً يوازي 100% من الناتج المحلي الإجمالي. بحسب مسودة الخطّة، فإن هذا الواقع السيئ لا يحتمل أنصاف الحلول ما يوجب تحديد مصادر الخسائر المسجّلة ومعالجتها بلا تردّد.

هنالك مشكلتان أساسيتان عند التعامل مع القطاع المالي اللبناني: المشكلة الأولى هي الدين السيادي الذي توقّفت الدولة عن سداده وهو مجمول من المصارف ومصرف لبنان بشكل أساسي. والمشكلة الثانية هي حجم الاكتتابات والودائع التي أودعتها المصارف اللبنانية لدى مصرف لبنان، ببساطة هذا يعني أن كلّ أموال المصارف موزّعة بين مصرف لبنان وسندات الدين السيادي، فيما أموال مصرف لبنان موظّفة في سندات الدين السيادي أيضاً. هذا الواقع المعقّد للعلاقة بين مصرف لبنان والمصارف، وانكشافها على الدين السيادي، يعني أن الخسائر التي لحقت بمصرف لبنان ستُلحق خسائر بسائر المصارف وفق تقديرات الخطة، تبلغ قيمة الخسائر الإجمالية 83 مليار دولار، وتتباعاً الخسائر التي لحقت بالمطلوبات من القطاع المصرفي بنحو 62 مليار دولار (مطلوبات القطاع المصرفي هي ودائع المودعين).

كذلك، تقترح الخطة تغطية هذه الخسائر من ودائع كبار المودعين، فعملية إنقاذ من الخارج (Bail Out) مستحيلة في ظل الأجواء السائدة في الأسواق المالية منذ الأزمة المالية العالمية عام 2008. وتدخّل مصرف لبنان، المتورط بدوره في الخسائر، غير ممكن، بسبب العجز الكبير في ميزانيته وعدم تمكّنه من تأمين دولارات. عملياً هنالك 62 مليار دولار من الودائع قد تبخّرت ولن تعود، ولا طريق لتصحيح هذا الخلل إلّا في شطب جزء من مطلوبات المصارف. إذاً، الخسائر محقّقة ويجب أن تُوزّع على المودعين. وهذا ما اصطلح عليه إلى الآن «بقصّة الشعر».

ما وراء المصطلح

«قصّة الشعر» هي الفارق بين القيمة السوقية للأصل والقيمة الدفترية. بداية استعمال المصطلح وردت في قانون صافي رأس المال (Net Capital Rule) الذي تنظّم من خلاله «هيئة الأوراق المالية والبورصات الأميركية» (SEC) أعمال السمسرة في الأسواق المالية. و«قصّة الشعر» في هذا الموضع تُعنى بتقييم نسبة الاقتطاع من قيمة الأوراق المالية نظراً إلى نسبة المخاطر اللاحقة بها. وإذا أردنا توسيع مجالات استعمال هذا المصطلح ليشمل سندات الدين السيادي، مثلاً، ستعني «قصّة الشعر» إعادة تقييم السندات بما يتناسب مع قيمتها السوقية نسبة لمخاطر عدم السداد. أمّا في حال أردنا استعماله ليشمل أصول المودعين في المصارف، فسيُعنى بإعادة تقييم ودائعهم بحسب قيمتها السوقية الآن إذا وُجد من يشتريها.

منذ إغلاق أبواب المصارف في تشرين الأول 2019، سحب عدد من المودعين ودائعهم مقابل اقتطاع جزء منها، سواء عبر مساومة أو بمفاوضات مباشرة مع المصارف التي أودعوها أموالهم. هذه الاقتطاعات، التي وصلت إلى حدّ الـ40%، هي «قصّة شعر». وسحب ودائع الدولار بالليرة، سواء على سعر الصرف الرسمي أو سعر صرف المنصّة الإلكترونية التي استحدثها مؤخراً مصرف لبنان مع المصارف، هي «قصّة شعر» أيضاً. وذلك لأن سعر صرف الدولار في الأسواق الموازية أعلى من سعر الصرف الرسمي أو المعتمد في المنصة الإلكترونية، ما يُفقد المبالغ المسجوة جزءاً من قيمتها. لذا، فإن النظام المصرفي اللبناني يمارس «قصّة الشعر» منذ تشرين الأول الماضي، ولكن بشكل عشوائي واستنسابي.

بين المصلحة العامة وحقوق الفرد

من الواضح أنّه لا مفرّ من الاقتطاع من قيمة مجموع الودائع الموجودة في المصارف اللبنانيّة، سواء أطلقنا على هذه العملية مصطلح «قصّة شعر» أو اقتطاع أو حتى استرداد أرباح أو ضرائب على الثروة. وأيّ كلام عن استعادة الوضع المالي في لبنان من دون اللجوء إلى الاقتطاع غير قابل للصرف.

ولكن ما هي المعايير التي يجب أن تحكم هذه العملية؟

عند البحث في موضوع الاقتطاع من الودائع، هنالك معياران أساسيان يجب الموازنة بينهما: المصلحة العامة، والحقوق الفردية. فالمصلحة العامة تقتضي بأن يستقيم الوضع المالي في البلاد، وألا ندخل في انهيار غير مدروس ومحسوب في مقابل حقوق الفرد في التملك والتصرف بموجوداته. إذاً، كيف يُحقّق التوازن والتناسب بين هذين المعيارين؟

يمكن إيجاد التوازن عبر تقسيم المودعين إلى قسمين: المودعون العاديون الذين سُعتبر ودائعهم أدوات ادّخار وحسابات جارية وحسابات تخدم عمليات تجارية. والمستثمرون الذين سُعتبر ودائعهم استثمارات عالية المخاطر يُطبّق عليها تعريف «قصّة الشعر» في الأسواق المالية. كلّما كبرت الوديعة أكثر يجوز تصنيفها على أنّها استثمار. فجزء كبير جداً من الودائع الكبيرة في المصارف اللبنانية هي ودائع حوّلت إلى لبنان، على مراحل مختلفة بسبب ارتفاع نسبة الفائدة مقارنة مع الفائدة العالمية. وكما أصبح معروفاً، فإن هذه الودائع تعود إلى عدد محدود جداً من المودعين، سواء أكانوا أجانب أم لبنانيين، وجدوا في المصارف اللبنانية ملاذاً

> **النظام المصرفي اللبناني يمارس «قصّة الشعر» منذ تشرين الأول الماضي، ولكن بشكل عشوائي واستنسابيّ**

لأموالهم واستثماراً آمناً يراكم أرباحاً سنوية وسخيّة في مقابل ما تلقّوه مخاطر قليلة. علماً أنّه كان جليّاً منذ بداية العقد أن الوضع المالي في لبنان مرتفع المخاطر.

من المستفيد؟

أيّاً يكن الحال، فإنّ أصحاب رؤوس الأموال الضخمة هم الهدف الأكبر لعملية الاقتطاع من الودائع. حتى لو افترضنا أن الاقتطاع سيطال كل شرائح الودائع بشكل متساوٍ، لن يكون هذا الاقتطاع كافياً لسدّ الثغرة في موازنات المصارف، وستظهر الحاجة إلى اقتطاع نسبة أكبر من الودائع الكبيرة. لذا يحاول أصحاب الودائع الكبيرة، بما يمثّلون من ثقل اقتصادي وسياسي تجنّب خيار الاقتطاع. علماً بأن أموالهم تبخّرت، ولا إمكانية لاسترداد ولو جزء صغير منها من دون تقويم وضع النظام المصرفي.

الخيار البديل في نظر أصحاب رؤوس الأموال الضخمة هو بيع قطاعات الدولة اليوم بأبخس الأثمان، لتمويل عملية إعادة هيكلة القطاع المالي، رغم معرفتهم بأن بيع كل قطاعات الدولة لن يكون كافياً لتقويم وضع القطاع المالي. وقد بدا بعضهم بالمطالبة بخصخصة المؤسسات العامة منحهم الأفضلية، بما يعنيه ذلك من رهن لحياة اللبنانيين لعقود قادمة.

فبذلك ننتقل من نموذج يخدم كبار أصحاب رؤوس الأموال من خلال تحويل الأموال العامة إلى خاصة عبر الدين العام ومن خلال القطاع المصرفي، إلى نموذج يحصلون فيه على أموال المواطنين مباشرة كمقدّمي الخدمات الأساسية بدلاً من الدولة، فيما لن يكون قد استقام وضع القطاع المالي. عملياً سيدفع عموم اللبنانيين - وأصبح أكثر من نصفهم تحت خط الفقر بينما الطبقة الوسطى تتبخر - ثمن فاتورة الخسائر المحقّقة في القطاع المالي مضاعفة: اقتطاعات عشوائية من ودائعهم مهما صغرت، بالإضافة إلى ثمن الخدمات الأساسيّة الذي سيدفعونه هي بالليرة اللبنانية، وعليه، حتى تتمكّن الدولة من دفع السندات بالعملة الأجنبية، كان عليها استبدال الليرات المتوافرة في الخزينة العامة بدولارات عبر مصرف لبنان. إذاً الدولة لم تتخلّف عن الدفع لأنّها مفلسة بل لأنها قرّرت وقف نزف الدولارات.

السؤال الواجب هنا: لماذا الحكومة اللبنانية التي تستحصل على كلّ جباياتها بالليرة استدانت بالدولار؟ هل كانت هناك منفعة للاستدانة بالعملة الأجنبية؟ هل هذه المنفعة تعادل الكلفة المتوجبة على النقد اليوم؟ من دفع نحو هذا الخيار؟ الإجابة عن هذه الأسئلة ضرورية لتحديد من يتحمل مسؤولية هذا الجزء من الخسارة.

هذه المسألة لا تعني بأيّ شكل من الأشكال أن الدين العام ليس عبئاً على الاقتصاد. بل هي تكذّب فكرة أن الدين العام هو العامل الأساسي في الخسائر المحقّقة في القطاع المصرفي. الدليل على ذلك أن أزمة الدولار (تمنّع القطاع المصرفي عن تأمين الطلب على الدولار) بدأت قبل شهور على إعلان الحكومة الحالية التخلّف عن دفع سندات اليوروبوندز.

السؤال إذاً ما هو مصدر هذه الخسارة الضخمة؟ الفجوة في النقد الأجنبي بين الحسابات الدفترية والاحتياط المتوافر). الأرقام تشير إلى أن نصف الخسارة نتجت من دعم الاستهلاك الذي كان يؤمّنه مصرف لبنان عبر تثبيت سعر صرف الليرة. لا أريد تشويش القارئ بنقاش تقني عن كيفية تحديد سعر الصرف وسوق العملات، لكن ما يجب أن نعرفه هو أن للبنان مصدرين وحيدين للدولار؛ إمّا عبر تصدير منتجاته (دولار إنتاجي)، أو عبر استقطاب ودائع بالدولار من الخارج (دولار استثماري). الفرق بين النوعين من الدولار، أن الثاني يأتي بكلفة عالية (فوائد على الودائع)، فيما الأول نحصده من إنتاجية الاقتصاد.

عوامل عديدة في الأعوام الثلاثين الماضية أدّت إلى انخفاض إنتاجية الاقتصاد. السياسة النقدية كانت إحدى هذه العوامل. فتثبيت سعر الصرف مع الفائدة الخيالية على سندات الخزينة والودائع المصرفية أدت إلى ترجيح استثمار رأس المال في الإنتاج وتحويل الأموال إلى حسابات مصرفية كبيرة يعتاش أصحابها من الفوائد من دون أي إنتاج.

النتيجة المباشرة لهذه السياسة، كانت انخفاض التصدير وزيادة الاستيراد، ما أدى إلى ازدياد حاجتنا إلى الدولار الاستثماري (من الخارج) الذي استقطبناه مقابل فوائد مرتفعة جداً. من جملة نتائج هذا النمط الإنتاج فقاعة عقارية تسبّبت بزيادة الأكلاف على القطاعين الصناعي والزراعي (عندما يصبح دونم الأرض في الريف بـ100 ألف دولار لن يعود منطقياً للفلاح أن يزرعه قمحاً، بل يبيعه لمن يريد أن يبني قصراً).

هذه الدوامة جعلت الاقتصاد مُدمناً على الدولارات الطازجة التي تأتينا من الخارج.

استمرارية هكذا نوع من المعاش، يتطلب دخول نقد أجنبي بوتيرة مرتفعة حتى يتمكن الجهاز المصرفي من تأمين الدولارات اللازمة للاستيراد وأيضاً تأمين الفوائد

علي عبّود *

من المتغيّرات الأساسية الناتجة من الأزمة المالية، هي النظرة العامة إلى القطاع المصرفي في لبنان. انقلبت صورة المصارف الخاصة من «القطاع الناجح الوحيد في لبنان» إلى لصوص ونصابين. وبغدما كان رياض سلامة، الحاكم الناجح المحمّل بالأوسمة والجوائز العالمية، أصبح اسمه مرادفاً للأزمة النقدية. النظرة الإيجابية التي حظي بها النظام المصرفي طوال السنوات الماضية كانت نتيجة حملة علاقات عامة مدفوعة، قادتها «نخب» إعلامية وخبراء اقتصاديون. الأدوات نفسها تجهد اليوم في الدفاع عمّا تبقى من ماء وجه هذا القطاع. السردية المحورية «لمحامي» المصارف تقوم على تحميل الدولة (كشخص معنوي) مسؤولية هذه الأزمة، وأن المصارف هي ضحية مثلها مثل المواطن العادي. وعليه على الدولة أن تدفع (عبر الخصخصة) ثمن أخطائها لتعويض المودعين وأصحاب المصارف. هذا المقال يفنّد بعض الادّعاءات والأقاويل التي يسوّق لها حزب المصارف.

■■■

1- يدّعي المصرفيون وجوقتهم، أن الدولة «طيّرت» 83 مليار دولار. الحقيقة، أنهم بهذا القول يحاولون إيهام الناس أن الفجوة في احتياطي النقد الأجنبي (ما بات يُعرف بخسائر النظام المصرفي) هي أموال استحوذت عليها الدولة وصرفتها. وهنا يزيدون لازمة الفساد والمحسوبيات الطائفية، وما تبقى من الأقاويل الفولكلورية التي باتت تملأ الفضاء العام.

ترتكز هذه الكذبة إلى الخلط بين خسائر القطاع المصرفي والدين العام، مستفيدةً من أن الرقمين قريبان كمياً. فبينما تشير الأرقام المتداولة، إلى أن عملية إعادة هيكلة الدين بالعملة الأجنبية (سندات اليوروبوندز) تشكّل أقل من ربع الخسارة المتوقّعة. قيمة سندات اليوروبوندز المملوكة من القطاع المصرفي اللبناني هي أقل من 20 مليار دولار (11 مليار مملوكة من المصارف الخاصة و5,2 مليار من المصرف المركزي)، تحاول الحكومة الحالية حسم 75% من قيمتها، ما يؤدّي إلى تسجيل خسارة إجمالية بنحو 12,1 مليار دولار للقطاع المصرفي.

يحاول المصرفيون أن يقنعونا أن الدولة تحاول أن ترمي إفلاسها على قطاعهم عبر تخلّفها عن الدفع. هذا أمر غير دقيق. تقنياً، كان بإمكان الحكومة أن تدفع السندات المتوجّبة، إلّا أنّ إيرادات الدولة (ضرائب ورسوم) كانت تعلم جيداً أن هنالك استحالة لاستمرار هذا النموذج، وهو إن كان يؤمّن عوائد مرتفعة في المدى القصير فهو محكوم بالإفلاس لاحقاً. وعليه، منطق السوق كان يحتّم على المصارف، إن كان هدفها الحفاظ على الودائع، أن تستثمر الأموال المودعة بمحافظ استثمارية أكثر توازناً بين القطاعين العام والخاص.

إن خيار المصارف الخاصة لم ينتج عن خطأ تقني في الحسابات. هنالك فارق أساسي بين طبيعة أرباح المصارف وأموال المودعين. فالأول هو متدفق (flow) أي يتحقّق خلال مدّة زمنية محدّدة، بينما الثاني هو مخزون (stock) أي يُحفظ عبر الوقت.

ينتج عن هذا الاختلاف تضارب بالمصالح بين المصارف وأصحاب الودائع. فالمصارف تمكّنت من تحقيق أرباح وزّعتها على المساهمين في المدى القصير، فيما النظام بأكمله كان يراكم الخسائر. إذاً، أخطاء المصارف لم تنتج عن سوء تقدير بل عن سوء أمانة. وعليه، فإن أي توزيع عادل للخسائر، لا بُد أن يطال أرباح المصارف التي وزّعت على المساهمين وأن لا يقتصر على رأس مالها.

■■■

3- يحاول فريق المصارف أن يظهر بموقع الضحية مدّعياً أن الخطة المطروحة هي حملة سياسية تهدف إلى القضاء على الاقتصاد الحرّ في لبنان. حتى أن بان كوبيس (المنسّق العام للأمم المتحدة في لبنان) في تغريدة وقحة ذكّر الحكومة بمواد الدستور التي تقدس الملكية الفردية والاقتصاد الحرّ. سخافة هذا الادعاء تنبع من أن القطاع المصرفي في لبنان لم يكن حرّاً أو تنافسياً بل هو احتكاري بامتياز. كيف يكون التنافس فيما تنسّق جمعية المصارف أسعار الفوائد مع حاكم المصرف المركزي؟ وكيف يكون الاقتصاد حراً عندما يستعمل رياض سلامة الأموال العامة لخلق أرباح وهمية لمصارف متعثّرة عبر الهندسات المالية؟

في الواقع، إن القطاع المصرفي وأرباحه أتت على حساب الاقتصاد ككل في لبنان. كيف يعقل أنه طوال ثلاثين عاماً، كان معدّل الفائدة أكبر من نسبة النموّ السنوي؟ تفوّق معدل الفائدة على النموّ هو عامل أساسي في تركّز الثروة (توماس بيكيتي، رأس المال في القرن الواحد والعشرين)، فطوال ثلاثين عاماً قام النظام المصرفي بتوزيع عوائد على رأس المال التي استفاد منها كبار المودعين ومالكو المصارف، تفوق نسبة تكاثر الدخل الوطني، وهذا أمر غير ممكن إلا عبر اقتطاع عوائد عناصر الإنتاج الأخرى. هذا النمط تفاقم في السنوات الماضية من خلال الهندسات المالية حيث فاقت هوامش المصارف (الفرق بين الفائدة الدائنة والمدينة) النموّ الاقتصادي. أي إن معدّل ما تقتطعه المصارف فقط، عدا عن العوائد التي تذهب إلى المودع كعوائد على هذه الأموال باتت تفوق ما تنتجه هذه الأموال في الاقتصاد.

■■■

4- يحاول بعض الإعلاميين أن يصوّر لنا رياض سلامة بمظهر آخر المدافعين عن الاقتصاد اللبناني. فالحاكم كما يخبرنا مارسيل غانم كان يدافع عن الليرة ويطالب السياسيين بالإصلاح وبناء الاقتصاد. كان الاقتصاد والنمو والإنتاج مستقلّ عن السياسة النقدية. أفعال سلامة لا تطابق أدنى المواصفات الوظيفية لموقعه. فالرجل المؤتمن على النقد وسلامة الأسواق المالية خلق فوضى في سوق القطع عبر توقفه بشكل مفاجئ ومن دون أي تنسيق مع الحكومة عن تأمين السيولة بالدولار في اقتصاد مدمن على الاستهلاك. كما أنه يرفض المساءلة من مجلس النواب، أو الحكومة رغم أنه موظف معيّن وهم منتخبون.

لقد كذب سلامة على اللبنانيين طوال سنين وكرر هرطقة دولرة الودائع بنسبة 70% في أكثر من مناسبة، مخفياً أن هذه الأرقام هي دفترية لا أساس لها في الواقع. عدم الشفافية لا تقتصر على حاكم المصرف المركزي، فالمصرفي والوزير السابق مروان خير الدين أصرّ طوال أشهر على أن أزمة السيولة سببها سحب بعض المودعين أموالاً لهم بقيمة 2 مليار دولار (رفعها لاحقاً إلى خمسة) كيف يمكن لاقتصاد تبلغ مجمل ودائعه 120 مليار دولار أن يتأثر بسحب مليارين؟

■■■

5- يحدّثنا حزب المصارف عن سرقة الناس. وكان الناس في لبنان سواسية في الربح والخسارة والمسؤولية. غالبية سكان لبنان لم تستفد من السياسات النقدية والفوائد المرتفعة. لا بل جزء كبير منهم قد خسر إمكانية تحصيل قوّته من قوّة عمله نتيجةً لتلك السياسات. فسياسات دعم وتشجيع الاستهلاك عبر تثبيت سعر الصرف أفادت بشكل أساسي الطبقة الثرية وجزءاً من الطبقة الوسطى. والفوائد الخيالية راكمت ثروات هائلة لكبار المودعين والمساهمين في المصارف. وهنا يقع بعض الاقتصاديين والمحللين بخطيئة التعميم. دان قرّي مثلاً يقدم سردية واقعية للآلية التي أدّت إلى الخراب الذي يعيشه السكان في لبنان الآن، لكن لديه تصور خاطئ عن أعداد الناس التي استفادت من نمط الاستهلاك المسرف، كما يحمّل المسؤولية للمودع أكثر من المصرفي متناسياً أن أغلب المودعين لا يفقهون بآليات العمل المصرفي وقد خُدعوا بسرديات وأساطير عن القطاع المصرفي وحاكمه الخارق.

المصرفيون وشركاؤهم ممّن تحكّم بالمال والسلطة منذ 80 عاماً يسعون إلى تأبيد هيمنتهم على الاقتصاد والثروة الوطنية تحت مسمى الخصخصة. يعاونهم في ذلك جمع من الإعلاميين والاختصاصيين عبر حملة إعلامية ترهيبية (تضخيم مفاعيل إجراء الهيركات). تشنّ هذه القوّة حملتها الشرسة لأن هناك من تجرأ على طرح تغييرات جوهرية في الاقتصاد تستردّ منهم بعضاً من امتيازاتهم. واقع الأمر أن الهيركات، وإن كانت تخيف بعض الناس، عبر تحميلها المصارف وكبار المودعين كلفة الخسائر عوضاً عن تحميلها للفقراء عبر الضرائب والخصخصة، هي أول محاولة في تاريخ لبنان لإعادة توزيع الثروة بشكل عادل.

* أستاذ باحث في الاقتصاد في جامعة ولاية أوهايو

«هيركات» من أجل إعادة توزيع الثروة

على الاستثمارات السابقة. أي بات القطاع المصرفي يدفع مستحقات المودعين السابقين من أموال المودعين الجدد.

هذا النسق يسميه المصرفيون ومريدوهم بالنموذج اللبناني، بينما يسمّيه علم الاقتصاد «بونزي سكيم». يحاول هؤلاء ـ جورج غانم في حلقة «صار الوقت» الأسبوع الماضي مثلاً ـ إقناعنا بأن هذا النموذج المثالي قد فشل لأن طرفاً لبنانياً مشاغباً (المقاومة) قد أزعج الغرب ودول الخليج فاوقفت نبع الدولار عنا. يعاني هذا المنطق من إشكاليتين. أولاً، هو يتجاهل أن هذا النظام بنيوياً غير قابل للحياة لأنه يحتاج بشكل مستمر إلى كميات متزايدة من الدولارات هي غير مضمونة. ثانياً، هو يهمل عوامل أخرى أدت إلى انخفاض دفق النقد الأجنبي. صحيح أن العقوبات الأميركية و«الزعل» الخليجي أدّيا إلى انخفاض التحويلات، لكن التراجع الكبير الذي لحق باقتصادات دول شكلت تاريخياً وجهة المغتربين اللبنانيين أدى إلى

> **غالبية المودعين لا يفقهون آليات العمل المصرفي وقد خُدعوا بسرديات وأساطير عن المصارف والحاكم الخارق**

> **الهيركات على رساميل المصارف والودائع الكبيرة هي اول محاولة في تاريخ لبنان لإعادة توزيع الثروة بشكل عادل**

انخفاض التحويلات (مصر تعاني من مشكلة مشابهة بسبب انخفاض التحويلات من دول الخليج التي تعاني من تراجع في الدخل الوطني منذ عام 2014).

■■■

2- «لم يكن للمصارف خيار آخر». عبارة تكرّرت (جان رياشي وزياد حايك في برنامج «عشرين ثلاثين» مثلاً) لرفع المسؤولية عن المصارف لجهة مخالفتها مبدأ توزيع المخاطر الذي يعدّ من أساسيات العمل المصرفي. يشير هؤلاء إلى أن مصرف لبنان قد منع المصارف الخاصة من الاستثمار في الصناديق ذات المخاطر المرتفعة في الخارج. يتناسى أصحاب هذا القول أن الدور الأساسي للقطاع المصرفي هو تمويل القطاعات الإنتاجية (في الحقيقة ما من مبرر اقتصادي لوجود مصارف إن لم تقم بهذا الدور).

يبرر المصرفيون انخفاض التسليفات للقطاع الخاص بالعوائد المغرية التي استحصلوا عليها من تسليف القطاع العام (الخزينة العامة ومصرف لبنان). العارف ببديهيات الاقتصاد يعلم أن قرارات التسليف تعتمد على الربحية المتوقّعة لأي مشروع، لا الفائدة الاسمية (إذا عرضت على مصرف أن يموّل مشروع فندق على كوكب زحل لن يوافق حتى لو أغريته بفائدة 100%. هكذا مشروع محكوم بالفشل). المصارف اللبنانية

دفعت جمعية المصارف 120 الف دولار لمجموعة من وسائل الإعلام من أجل تسويق بيان بعنوان «عن القرش الابيض واليوم الاسود» يتهم «الدولة» بوصفها إدارة فاشلة للقطاع العام، مشيرا إلى ان تحرير الودائع مرتبط باساس المشكلة «ضمان السلطة السياسية لديون الدولة». وان الازمة سببها «اولاً سياسي قبل ان يكون اقتصادياً او مصرفياً». في خضمّ الصراع على توزيع خسائر بقيمة 83 مليار دولار تصدر جمعية المصارف بياناً يتوجّه إلى المودعين تبلغهم فيه أنها بدّدت ودائعهم وان الأزمة «سياسية». هو خطاب بائس تستعمله الجمعية للتفاوض على ما يجب ان تكون حصّة المصارف من الخسائر المحقّقة وإساءة الائتمان إلى ودائع الناس. لا يجب ان يكون الثمن اقلّ من ذوبان رساميل المصارف وإجبارها على إعادة الـ25٪ الموزّعة لها (البيان يقول إنهم رسملوا 75٪ من الارباح) والمحقّقة بارباح الناس على حساب المال العام. ضمن المثير للسخرية ان الخطاب موجّه إلى المودعين وصاجور باموالهم المبدّدة على يد المصارف. وشركائها في السلطة سواء في مصرف لبنان والقوى السياسية. كانوا شركاء في تقسيم المغانم فاخذوا القرش الابيض ولم يتركوا للناس. سواء كانوا مودعين ام لم يسمح لهم فتح حساب لانهم فقراء. إلا اليوم الاسود
(الاخبار)

أخذوا القرش الأبيض وتركوا لنا اليـوم الأسود

لكي لا تُخفى حقيقة المال المحوَّل إلى بُخار

زياد بارود *

في «كيمياء» العالم المصرفي والمالي، كلامٌ عن «تبخّر» أموال و«اضمحلال» رؤوسها. وفيها أيضاً تعبيرٌ عن قاعدة مفادها أن «المادة لا تُفنى ولا تُستحدث من العدم، لكنها تتحول من شكل إلى آخر». وقد صدق أبو الكيمياء الحديثة أنطوان لافوازييه (1743-1794) وكانه في نبوءةٍ عمّا آلت إليه الودائع المصرفية، أو بعضها، عندنا... ففي التحوّل الكيميائي القسري الكبير، من وديعةٍ مملوكةٍ وسيّدة إلى وديعةٍ محجوزةٍ ومقيّدة، يفرض سؤالٌ ذاته حول المسؤوليات الائتمانية في المنظومة المصرفية: كيف تتدرّج هذه المسؤوليات؟ ما أسُسُها؟ وما النتائج المترتبة جرّاءها؟

■■■

تحديد الإطار: من هم اللاعبون/المسؤولون؟

تدور الوديعة في فلكٍ يتقاسمه لاعبون ثلاثة:

- المودع (صاحب الوديعة)، وهذه الأخيرة قد تكون في حساب جار أو في حساب ادّخار أو توفير (لأجَل) أو في حساب ائتماني (fiduciary). ومهما يكن من أمر، فالوديعة هي «عقد بمقتضاه يتسلم الوديع من المودع شيئاً منقولاً ويلتزم حفظه وردّه (...)»، بحسب المادة 690 من قانون الموجبات والعقود، وتخضع الوديعة لأحكام المادة 307 من قانون التجارة.

- المصرف، وهو «المؤسسة التي موضوعها الأساسي أن تستعمل لحسابها الخاص في عمليات تسليف، الأموال التي تتلقاها من الجمهور»، بحسب المادة 121 من قانون النقد والتسليف.

- المصرف المركزي، وهو «شخص معنوي من القانون العام ويتمتع بالاستقلال المالي». يُعتبر مصرف لبنان الهيئة الناظمة للقطاع المصرفي وتؤدّي لجنة الرقابة على المصارف دوراً محورياً في مراقبة أداء المصارف.

■■■

تحديد منشأ المسؤولية وأساسها

- بالنسبة إلى المودع، تقتصر مسؤوليته على التنبّه لشروط عقد فتح الحساب وعلى كون الأموال التي ستودع فيه أموالاً مشروعة ومعروفةَ المصدر. والمودع هنا هو «المستهلك»، والمصرف هو «المحترف» بمفهوم قانون حماية المستهلك. وقد «أتى المشترع ليحدّ من هذه الحرية التي تنعم بها المصارف، إذ نصّ خاصةً على الأحكام التي تتعلق بانتظام سير عملها والموجبات الملقاة على عاتقها بما يضمن حقوق المودعين وأموالهم» (هيئة التشريع والاستشارات في وزارة العدل، استشارة رقم 150، تاريخ 1979/02/06، صادر وبريدي، المجلد 13، ص 13313).

- أما المصرف، فهو «مؤتمن على أموال عميله التي لا يجوز أن تُبدّد من غير إرادة هذا الأخير» (محكمة استئناف بيروت، قرار رقم 709، تاريخ 2002/04/02، مجلة العدل 2002، ج 2 و3، ص357). ومسؤوليته هنا ناشئة عن العقد المبرم مع المودع العميل، وإنما أيضاً عن كون العمليات المصرفية ذات طبيعة ائتمانية. وإلى الائتمان، يُضاف موجب إعلام العميل (L'obligation d'information) لا سيما بالمخاطر، كما موجب التدقيق في مكانة المستدين وملاءته. فما الحال إذا كان المدين برتبة دولة؟ وما مسؤولية المصارف جرّاء إقراض الدولة اللبنانية؟ وهل طبّقت المصارف اللبنانية (ولا نعمَم) مقررات وتوصيات «بازل» ذات الصلة التي تقوم على أساس تناسب مستوى الأموال الخاصة للمصرف المعني مع القروض والتسليفات التي يمنحها؟ علماً بأنه من اللافت أن تكون اتفاقية «بازل 2» قد تطرّقت إلى مخاطر التشغيل وفرضت تأمين الحدّ الأدنى لاستيعاب الخسائر الناشئة عن الأزمات الطارئة، كما فرضت شفافية المعلومات للسوق.

- أمّا مصرف لبنان، فمسؤوليته ناشئة عن أحكام قانون النقد والتسليف (إضافة إلى نصوص أخرى لا مجال لتفصيلها هنا) التي تجعله بمثابة هيئة ناظمة للقطاع المصرفي، وهو يمارس صلاحياته مباشرةً عبر الحاكم والمجلس المركزي، وكذلك عبر لجنة الرقابة على المصارف، وصولاً إلى الهيئة المصرفية العليا. ولا بدّ من الإشارة إلى أن مصرف لبنان يكتسب، بحكم القانون، صفة التاجر في بعض النواحي من تعاملاته مع الغير (المادة 13)، أي يجب التمييز بين مسؤوليته كمصرفٍ يُجري عمليات مصرفية عادية، وبين مسؤوليته كمرجعية ناظمة للنقد والمصارف والمؤسّسات المالية، مع ما يستتبع ذلك من اختصاص للقضاء العدلي أو الإداري بحسب الحالات (مجلس شورى الدولة، قرار رقم 278، تاريخ 1995/02/15، مجموعة القضاء الإداري، العدد 8، المجلد 1، ص 313).

- يبقى أن نشير أيضاً إلى مسؤولية تترتّب على الدولة التي غالباً ما يتم تغييبها عن المشهد. فالدولة ممثّلة في مصرف لبنان عبر مفوّض الحكومة وعبر المديرين العامّين للمالية والاقتصاد، العضوين في المجلس المركزي. وتبقى الدولة مسؤولة أيضاً من خلال وزير المال ومجلس الوزراء بالنسبة إلى عدد من الأمور، كإصدار سندات الخزينة واليوروبوندز، على سبيل المثال، لا الحصر.

ولا يمكن تصوّر اقتصار عالم النقد والمال على مصرف لبنان منفرداً، بل يعود إلى مجلس النواب أن يتدخّل بما هو من صلاحياته حيث يقتضي الأمر، كما يعود إلى مجلس الوزراء «وضع السياسة العامة للدولة في جميع المجالات ووضع مشاريع القوانين والمراسيم التنظيمية واتخاذ القرارات اللازمة لتطبيقها» (المادة 65 من الدستور).

■■■

ابرز ادوات المراقبة والمحاسبة

- بالنسبة إلى المودعين، تتصدّر أدوات المحاسبة، المراجعة القضائية المتاحة للمتضرّر، في حال إخلال المصرف بأيّ من موجباته القانونية أو العقدية، وقد شهدنا في معرض «الكابيتال كونترول» غير القانوني، صدور قرارات قضائيّة عدّة، استجابة لمطالب محقّة لمودعين لجأوا إلى القضاء المستعجل. يُذكر أن نظاماً خاصاً يحكم الحالات القصوى المتمثّلة بالتعثّر وبالتوقف عن الدفع، لا مجال لتفصيلها هنا، وتتناول حقوق المودعين. أما المراقبة، فمتاحة من خلال ما فرضه القانون والأنظمة وقرارات وتعاميم مصرف لبنان لجهة شفافية العمليات وموجب الإعلام عن المخاطر، تحديداً.

- بالنسبة إلى المصارف، ثمة مراقبة داخلية متمثّلة الأشكال وأخرى خارجية مزدوجة. المراقبة الداخلية، فهي أولاً من خلال مجلس الإدارة، وثانياً من خلال أجهزة الامتثال (compliance) والتدقيق (audit)، وثالثاً من خلال جمعيات المساهمين العمومية. أما المراقبة الخارجية، فهي، من جهة، من خلال مكاتب التدقيق الحسابي المستقلّة، كمفوّضي مراقبة يتوجّب عليهم إرسال نسخ عن تقاريرهم إلى حاكم المصرف المركزي ورئيس لجنة الرقابة على المصارف (المادة 188 من قانون النقد والتسليف) وتترتب على هؤلاء مسؤولية مهنية حدّد إطارها قانون التجارة وطرأت عليها تعديلات أساسية عام 2019 أدخلت عقوبات جزائية. وتجري المراقبة الخارجية، من جهة أخرى، من خلال مصرف لبنان، ولا سيما عبر لجنة الرقابة على المصارف، وهي دائرة مستقلّة ومنفصلة تماماً عن دوائر المصرف المركزي، ومرتبطة مباشرة بالحاكم (المادة 148). وبحسب المادة 149، يمارس المصرف المركزي رقابته على الوجه الآتي:

* بالتدقيق في البيانات والمستندات والمعلومات والإيضاحات والإثباتات التي يجب على المصارف أن تقدّمها أو التي تُطلب منها على مسؤولية المديرين التنفيذيين الشخصية.

* باتخاذ القرار بإجراء تدقيق أوسع بواسطة مراقبيه، ولا سيما لجنة الرقابة على المصارف.

- أما بالنسبة إلى مراقبة المصرف المركزي، فقد أفرد قانون النقد والتسليف المواد 41 إلى 46 منه لتنظيم هذه المراقبة، حيث يبدو بوضوح أن استقلالية مصرف لبنان، كهيئة ناظمة، لا تحول دون ممارسة الحكومة حدّاً أدنى من الرقابة عليه من خلال مفوضية الحكومة لدى المصرف المركزي في وزارة المال والتي يديرها موظف برتبة مدير عام. يسهر مفوض الحكومة على حسن تطبيق قانون النقد والتسليف ويراقب محاسبة المصرف، وله أن يطلب من الحاكم تعليق أيّ قرار يراه مخالفاً للقانون والأنظمة ويراجع وزير المال بهذا الصدد. وبذلك، يبدو جلياً أنه، ومع مراعاة خصوصية المصرف المركزي في التشريع واستقلاليته كهيئة ناظمة، إلّا أنه يبقى ضمن دائرة الرقابة الحكومية وحتى البرلمانية، في حدود معينة. ولذلك، فإنّ إعفاء الحكومة، أي حكومة، ووزارة المال، أي وزارة مال، من المسؤولية في ما خصّ سياسات وأداء المصرف المركزي، على مدى عقود، إنما يشكّل تجاهلاً لأبسط قواعد الرقابة التي نصّ عليها القانون ويؤدّي إلى إعفاء الدولة وسلطاتها الدستورية من موجب المتابعة والمراقبة والتدخّل حيثما تقتضي حماية حقوق المودعين وسلامة القطاع.

- أما بالنسبة إلى رقابة الحكومة على المصرف المركزي، فتبقى تحت مجهر مجلس النواب الذي يعود له أن يناقش أعمال المصارف، وهي دائرة مستقلّة ومنفصلة تماماً عن دوائر المصرف المركزي، ومرتبطة مباشرة بالحاكم وصولاً إلى لجان التحقيق، مع إمكان طرح الثقة. وبذلك، يصبح مجلس النواب في صلب عملية الرقابة وبعود له، لا سيما عبر لجنة المال والموازنة، أن يستمع لمن يراه مناسباً وأن يطرح الأسئلة ويبني على الشيء مقتضاه، وقد حصل ذلك لماماً، وربما بعد خراب البصرة.

هذا كلّه يعني أن ثمة مسؤولية مشتركة في ما آلت إليه أمور الودائع وخسائر القطاع المصرفي وخسائر مصرف لبنان والمالية العامة وتفاقم الدين العام وتعثّر السداد. وإن كل ما تقدّم هو نتيجة تراكمات على مدى سنوات آذت اليوم إلى الانفجار الكبير والانهيار الخطير. هي، في المحصّلة، أزمة تطبيق القانون حيث هو قائمٌ وضامن للحقوق، بدلاً من التلهّي بعناوين شعبوية تعلّق كلّ شيء على حبل انتظار تشريعات جديدة. هي أزمة الشجرة التي يُراد بها إخفاء الغابة. أما الأخطر، فهو إخفاء الحقيقة: حقيقة المتحوّل من مال إلى بُخار. رحم الله لافوازييه الذي أعدم بالمقصلة، لا لعلّةٍ في علمه، بل لأن أهل الثورة الفرنسية، يومذاك، أخذوا عليه أنه كان «جابياً للضرائب».

* محام وأستاذ جامعي

> **إن إعفاء الحكومة، ووزارة المال، من المسؤولية عن سياسات وأداء المصرف المركزي على مدى عقود يشكّل تجاهلاً لأبسط قواعد الرقابة المنصوص عنها قانوناً**

> **هي أزمة تطبيق القانون حيث هو قائمٌ وضامن للحقوق، بدلاً من التلهّي بعناوين شعبوية تعلّق كلّ شيء على حبل انتظار تشريعات جديدة**

ألف باء إدارة الإئتمان

وليد مسلّم *

صدر عن جمعيّة مصارف لبنان بيان بتاريخ 2020/05/17 حول التطوّرات الماليّة الأخيرة يقول إن السلطة السياسيّة، من خلال الحكومات المتعاقبة، هي سبب تدهور الوضع المالي والمصرفي الحالي، ثمّ يسرد الأولويّات التي يجب اتّباعها وسبل حلّ الأزمة. ثمة ملاحظات أساسية على ما ورد في البيان.

في المسؤولية

صحيح أن الدّولة اللّبنانية بشقّيها الحكومي والمصرف المركزي، مسؤولة بشكل أساسي عن انهيار القطاع المصرفي بسبب إساءتها استعمال أموال المصارف، لكن المصارف هي أيضاً مسؤولة مباشرة عن انهيار القطاع، لأنّها خالفت مبادئ التسليف والاستثمار البديهيّة. وللتّذكير:

أولاً، ائتمانيّة المستلف: على أيّ مصرف أن يتأكّد أنّ المستلف جدير بالائتمان (creditworthy)، أي لديه إمكانيّة دفع مستحقّاته في المستقبل. الجميع يعرف أنّ الدولة اللّبنانية المنهكة بالفساد والهدر منذ عشرات السنين والتي تواجه عجزاً ماليّاً متزايداً لم تكن ولن يكون بإمكانها دفع هذا الكمّ من المستحقّات التي عليها للمصارف. حتّى لو أهملنا مستحقّات الدولة باللّيرة اللبنانيّة (التي ولو نظرياً تستطيع الدولة طبع عملتها ودفعها)، كان على الدولة في آخر أيلول 2019 مستحقّات للمصارف بالدّولار من يوروبوند وودائع لدى مصرف لبنان ما لا يقلّ عن 74 مليار دولار1، أي ما يساوي أكثر من 60% من ودائع الزبائن في الدولار لدى المصارف. هذه المستحقّات أصبحت تساوي أكثر من 76 مليار دولار أو أكثر من 65% من ودائع الدولار في نهاية شباط 2020.

ثانياً، تركّز المخاطرة: أيّ مصرف أو مستثمر لا يعرّض الجزء الأكبر من أصوله لزبون واحد (portfolio concentration). وهذا لسبب بسيط وهو أنّه إذا تمنّع هذا الزّبون عن الدفع، انهار المصرف. فمستحقّات المصارف من الدولة بشقّيها تجاوزت في آخر أيلول من العام الماضي 70%2 من إجمالي أصول المصارف. هذه نسبة عالية جداً ومشابهة لانكشاف المصارف في الأرجنتين3 عند بدء إجراءات التّعثّر السّيادي والمصرفي.

ثالثاً، جدارة المُنتَج: من بديهيات الاستثمار أنّه عندما يُعرض على المستثمر (أي المصارف) مُنتَج استثماري يفوق مردوده الموعود أضعاف مردود أي مُنتَج مماثل في الأسواق العالميّة، على المستثمر أن يتساءل عن مدى جدارة هكذا مُنتَج. ألم تتساءل المصارف كيف يمكن لمُنتَج سيادي أن يدفع من خلال اليوروبندز والهندسات الماليّة فوائد مرتفعة بالدّولار فاقت 20% في بعض الأحيان، بينما الفوائد السّائدة على الدّولار منخفضة وقد لا تتجاوز 1% أو 2%! ألم تسوّق المصارف هذه المنتجات بقوّة مع مودعيها!

أين كان كبار مساهمي المصارف ومجالس إداراتها ومدرائها التنفيذيين ودوائر إدارة مخاطرها من كلّ هذا؟

في الاولويّات والحل

المسؤوليّة الأهم للمصارف هي المحافظة على ودائع المودعين. لجنة بازل المعنيّة بالإشراف المصرفي تقول بوضوح إنّ هذه المسؤوليّة لها أولويّة4 وتأتي قبل مسؤوليّة المصارف في الحفاظ على حقوق مساهميها. صحيح أنّ على الدّولة فتح حوار مع المصارف، لكن الأهم أنّ على الدّولة محاكات المودعين الّذين ائتمنوا المصارف بودائعهم التي تفوق ثمانية أضعاف رساميل المصارف.

بالإضافة إلى أولويّة المحافظة على ودائع المودعين، للقطاع المصرفي أيضاً دور أساسي في نهوض الاقتصاد. فمن خلال المصارف تجري إعادة الدورة الاقتصاديّة، ودعم القطاعات المنتجة التي تُعدّ الخلاص الوحيد لنموّ اقتصاد حقيقي يتيح فرص العمل للبنانيّين. لكن وضع المصارف كما هو الآن لن يتيح ذلك. كمّ انكشافها على القطاع العام يعني أنّ رساميلها قد انعدمت وأنّه لن يكون بمقدورها إعادة رسملة نفسها بمبالغ كافية للقيام بدورها المزدوج. كذلك هنالك عامل الثّقة الذي يعدّ ركيزة أساسيّة لأي قطاع مصرفي. هذه الثّقة في القطاع المصرفي في لبنان غير موجودة حالياً. ليس فقط لسوء إدارة المصارف لأصولها، بل أيضاً بسبب عبثيّة إقفال المصارف وإجراءات الكابيتال كنترول الاستنسابيّة التي مارستها من دون أي أسس قانونيّة.

هذه الثقة من الصعب أن تعود ما لم يحدث تغيير حقيقي في هيكليّة إدارة وحوكمة المصارف. لن يضع المودعون ثقتهم ثانية في مصارف تُدار من نفس الأشخاص الذين ساهموا في إيصال المودعين إلى الوضع الكارثي هذا. كيف يمكن لمجالس إدارة مُلَيئة بالسياسيين5 وآخرين عديمي الخبرة في القطاع المصرفي (طبيب، أستاذ جامعي ذو اختصاص لا علاقة له بالاقتصاد أو المال..) أن يقوموا بواجبهم بصون حقوق المودعين التي هي مسؤوليّتهم الأساسيّة. هذا ضعف رئيسيّ في الحوكمة (governance) التي تطبّقها المصارف اللبنانية. فلجنة بازل المعنيّة بالإشراف المصرفي تلحظ أنّ ضعف الحوكمة4 يؤدّي إلى تداعيات سلبيّة ليس فقط على كل القطاع المصرفي بل على القطاع الاقتصادي في مجمله. وهذا ما حدث في لبنان.

إعادة هيكلة القطاع المصرفي باتت ضروريّة، ولا بدّ للدولة أن تلعب دوراً في ذلك، لأنها المؤسّسة الوحيدة التي لديها المقدرة القانونيّة على القيام بهذه المهمّة. على الدولة الاستفادة من تجارب وأخطاء هيكلة قطاعات المصارف في دول تكوينها السياسي والاجتماعي والاقتصادي قريبة من لبنان.

فعلى سبيل المثال، في اليونان أسّست الدّولة مؤسّسة6 مستقلّة لها قانونها الخاص مع كامل الصلاحيّات لإعادة هيكلة المصارف ودعم رساميلها مقابل استحواذها أسهم ملكيّة في المصارف. نتج عن هذه الهيكلة7 مصارف7 كبيرة تشكّل 95% من حجم القطاع المصرفي في البلد. ومعرفتها بمستوى الفساد في الدولة اليونانيّة، أصرّت التروييكا (المفوضيّة الأوروبية، البنك المركزي الأوروبي، وصندوق النّقد الدّولي) المانحة الدعم لليونان ولهذه المؤسّسة، على اختيار مجلس إدارة وقيادة تنفيذيّة من ذوي الخبرة والسّمعة الجيّدة والمستقلّين عن مراكز القوى السياسية والماليّة التي أوصلت البلد إلى الانهيار8.

*خبير مالي ومدير تنفيذي فعل سابقاً لدى مؤسّسة التمويل الدولية

المراجع

1. لمنهجة الوصول إلى هذا الرّقم راجع «كم من الدولارات يجب تحصيلها من المركزي»، وليد مسلّم، ملحق رأس المال، جريدة الأخبار، 23 كانون الأوّل 2019.
2. BDL, Statistics and Research, Consolidated Balance Sheet of Commercial Banks.
3. "The Art of Bank Restructuring", EDI Working Papers, World Bank, 1991, p. 16.
4. "Corporate Governance Principles for Banks", Basel Committee on Banking Supervision, July 2015, p. 3.
5. Jad Chaaban, "I've Got the Power: Mapping Connections Between Lebanon's Banking Sector and the Ruling Class", October 2016.
6. Hellenic Financial Stability Fund.
7. Yannis Stournaras, "The Greek Economy 10 Years After the Crisis", speech at the European Court of Auditors, Luxemburg, 28 June 2019.
8. Daniel Munevar, "Greece – The PSI and the Process of Bank Recapitalization (2016-2012)", CADIM, 24 January 2017.

تواقيع

> ما حدث في العقود الآجلة ذلك اليوم يشير إلى ان الامور بدأت تسوء اسرع من المتوقع. شركات خطوط الانابيب ترسل إشعارات بانها لا تستطيع اخذ مزيد من النفط الخام. يعني ذلك إغلاق البئر ولو بأثر رجعي
>
> **نائب رئيس رابطة البترول الاميركية المستقلة فريدريك لورنس**
> 26 نيسان 2020

> ما لا يقولونه، ولعلهم لا يعرفونه، إن بين الودائع الكبرى التي يصوّبون عليها وينوون التضحية بها اموال الضمان الاجتماعي وصناديق تعاضد المعلّمين والمحامين والاطباء والمهندسين والصيادلة وغيرهم. وهي تفوق 10 مليارات دولار.
>
> **من بيان «مواطنون ومواطنات في دولة»**
> 24 آذار 2020

> لبنان كان يجسّد النظام الليبرالي الذي تحدّث عنه آدم سميث ولا يزال. سميث تحدث عن الإفلاس بوصفه ظاهرة صحيّة في عالم الاعمال وانه يجب حماية السواد الاعظم من السوق، اي المستهلك الذي يحدّد العرض والطلب. هذا ما يحصل في لبنان حيث كلفة النقد المرتفعة تحمل في طياتها كلفة الاستقرار وكلفة السيولة.
>
> **الرئيس السابق للجنة الرقابة على المصارف سمير حمود**
> نيسان 2015 - الملتقى الاقتصادي المصرفي اللبناني

> السلطة اسرفت في الانفاق فاضطر مصرف لبنان لتغطية إنفاقها، ومصرف لبنان اغرى بدوره المصارف من اجل توفير التمويل له وللدولة. فلجأت المصارف بدورها إلى ودائع الناس فوظّفتها في مخاطر سيادية عالية. هذه السلسلة من السياسات ترتّب مسؤوليات بدرجات متفاوتة على اطراف المعادلة: الدولة، مصرف لبنان، والمصارف.
>
> **الامين العام لجمعية المصارف مكرم صادر**
> كانون الاول 2019 - المقالة الشهرية

> لا يمكن التمييز بأن هذا هو البلد الاغنى في العالم، حيث لم يعد بالإمكان الحصول على اختبار من اجل كورونافيروس
>
> **مارك وايسبروت**
> مدير مشارك في مركز البحوث الاقتصادية والسياسية

> لو كان هناك استثمار اجتماعي واسع في النظام الصحي لكان وقع الوباء اقلّ بكثير مما هو عليه حالياً. يمكن ان نرى الافتراس الذي يصيب الناس في ظل الحكومات النيوليبرالية مثل برسلكوني خلافاً للنموذج الصيني «الاجتماعي» الذي نجح بالتعامل مع ظروف كارثية
>
> **استاذ الاقتصاد السياسي في جامعة سنغافورة**
> علي القادري

إستطلاع

نسبة الناس التي تعتقد ان غالبية او كل هذه المؤسسات فاسدة

المصدر: الباروميتر العربي

مقال

لنبدأ بتطهير رأس الهرم المصرفي

زياد حافظ *

مستقبل لبنان يرتكز إلى دور فعّال للقطاع المصرفي بغير شكله الحالي. حالياً هو قطاع لا إرادة له ولا قدرة على مشاركة حقيقية في إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وتحويله من ريعي إلى إنتاجي، بل هو عرّاب الريع المتفشّي، والفساد في الطبقة السياسية الحاكمة منذ 1993، ومساهم أساسي في تكريس اقتصاد طفيلي يزيد الفجوات بين مكوّنات الشعب وبين المناطق. بهذا المعنى هو عبء على مستقبل لبنان، ما يفرض مراجعة جذريّة خاصّة نحو حلّ بنيوي يترجَم أوّلاً في تطهير رأس الهرم أي في طاقم مصرف لبنان بعد المساءلة والمحاسبة، وفي إعادة هيكلة القطاع المصرفي عبر تأسيس مصارف رسمية متخصّصة لتمويل القطاعات الإنتاجية، وتأميم المصارف التي أساءت الأمانة واستفادت من الهندسات المالية أو روّجت لثقافة الريع. نتصوّر قطاعاً مصرفياً يكون ثلثاه بيد القطاع العام لجهة الملكية والودائع والتوظيفات، والثلث الأخير بيد القطاع الخاص.

أدوار تتجاوز النيوليبرالية

سلوك المسؤولين عن النظام المصرفي دليل على مواصلة نهج غير مقبول أخلاقياً واقتصادياً وسياسياً. فالأزمة في لبنان، والأزمة العالمية أيضاً، تفرضان إعادة النظر في مبادئ القطاع المصرفي ودوره الحقيقي بدلاً مما يقوم به اليوم بسبب تلازم السياسات النيوليبرالية في العالم والفساد المتجذّر بين النخب الحاكمة في لبنان والخارج. يثير هذا التوجّه عدداً من الأسئلة: ما هو دور المصرف في الاقتصاد الوطني؟

هناك موروث فكري تراكم في الجامعات الغربية وانتشر حول العالم بسبب الهيمنة الاستعمارية السياسية والاقتصادية واحتلال العقول لدى النخب الحاكمة والطامحة للحكم. هذا التراكم بالنسبة إلى المصارف، يتمحور حول التطوّر التاريخي لدور النظام المصرفي الذي كرّس أربع وظائف أساسية:

- الوظيفة الأولى: مودع الأمان. المواطن يضع مدّخراته في أمانة المصرف استناداً إلى الثقة بإمكانية استرجاع أمواله متى يشاء، أو عند الاستحقاق. عامل الثقة بنزاهة المصرف هو الأساس الذي فُقد اليوم بسبب سوء ائتمان المصارف وسوء إداراتها فضلاً عن عنجهية التعامل مع المودع الصغير.

- الوظيفة الثانية: الوساطة بين المودع والمقترض. هو دور مبنيّ على فرضية أن المصرف يقدّم خدمة تمويل القطاع الإنتاجي. هذه الوظيفة تمّ تحريفها في المصرف المعاصر لأغراض المضاربة المالية وجني الريع والثروة. وفي لبنان، استُعملت الودائع لشراء سندات الخزينة لحساب المصارف مقابل إعطاء المودعين فائدة أقل من فائدة السندات على أن يتحوّل الفرق بين الفائدتين إلى أرباح صافية للمصرف. حالياً تعثّرت الحكومة في تسديد سندات الخزينة وأصبحت الودائع في خبر كان.

- الوظيفة الثالثة: «خلق» الكتلة النقدية. هناك حاجة للنظام المصرفي برمته من أجل خلق هذه الكتلة النقدية المكوّنة أساساً من: النقود المطبوعة، والودائع قصيرة الأجل القابلة للتسييل والصرف في أيّ لحظة علماً بأن نسبة الودائع القصيرة الأجل هي الأكبر. هنا تكمن المشكلة لأنّ القطاع المصرفي يسيطر على هذه الودائع رغم الحقّ الحصري للدولة في طباعة النقود. لا الدولة قادرة على التحكّم بالعملية، ولا الكتلة النقدية خاضعة بالضرورة لتوجّهات الدولة. هذا انتقاص جوهري من سيادة الدولة على حصرية إصدار النقد. النظام المصرفي بأكمله، أصبح شريكاً فعلياً وأساسياً في خلق الكتلة النقدية، فإذا كان في قبضة القطاع الخاص سيحدّد هذا الأخير حجم الكتلة النقدية وأين تذهب. أما إذا كان القطاع المصرفي الخاص خاضعاً لتبعيّة خارجية، فتصبح الكتلة النقدية المحلّية تحت تأثير الخارج. هذا ليس انتقاصاً للسيادة فقط، بل خرق للأمن الوطني.

تملك الدولة وسائل لكبح هذا الدور عبر رفع نسبة الاحتياط الإلزامي لكلّ وديعة، أو تعديل نسبة حسم السندات التجارية والمالية، أو «توجيه» المصارف للتوظيف في قطاعات محدّدة. نسبة الاحتياط هي أقوى سلاح بينها. إذا كان الاحتياط الإلزامي 10%، فالوديعة تخلق كتلة ودائع قصيرة الأجل توازي قيمتها الأصلية 10 أضعاف (أي وديعة بقيمة 100 تخلق كتلة ودائع بقيمة 1000). أما إذا ارتفعت نسبة الاحتياط إلى 20%، فتصبح القدرة على خلق كتلة ودائع قصيرة الأجل خمسة أضعاف فقط (أي وديعة أصليّة قيمتها 100 تخلق ودائع قصيرة الأجل قيمتها 500). لذا، إنّ رفع نسبة الاحتياط يحدّ من نسبة خلق الودائع، إلّا أنه لا يوقف الزيادة في حجم الكتلة النقدية. لو كان القطاع المصرفي ملكاً للدولة، بشكل كامل أو جزئي، عندها يصبح خلق الكتلة النقدية تحت سيطرة الدولة.

لا نرى المشكلة إلّا في صيحات الليبراليين والمدافعين عن اقتصاد يزعمون أنه حرّ بذرائع مختلفة مثل خنق الاقتصاد وقتل المبادرة...

- الوظيفة الرابعة: يقوم المصرف بدور إضافيّ لجهة كفاية إدارة المشاريع. هذا يتطلّب تفاعلاً أكبر مع المودعين، بينما تتمحور الثقافة المصرفية في المصارف الحديثة، حول تقليص العلاقة الشخصية والاكتفاء بمعايير جافّة ليصبح المصرف في خدمة أولئك الذين يلبّون «الشروط الموضوعية» بعيداً عن الاعتبارات الإنسانية التي قد تبدو للبعض نوعاً من الطوباوية، فيما هي، يقيناً، بناء الثقة بين المصرف والمودع والمقترض.

تعديل موازين القوّة

في لبنان، حتى الالتزام القانوني البديهي بالحفاظ على الوديعة غير قائم. المصارف ترى نفسها فوق هذه الاعتبارات بدعم من المؤسّسة الحكومية الموكلة حماية أموال الناس. من سخرية الدهر، أن القيّمين على هذه المؤسسات يعتبرون أنفسهم نيوليبراليين، ويخونون جوهر الفكر النيوليبرالي الذي يسعى للحفاظ على الملكية الخاصة. يبدو أن الملكية الخاصة لا تشمل المواطنين، بل أصحاب المصارف وشركاءهم من المودعين الكبار على حساب الآخرين.

نجاح أيّ مصرف أو نظام مصرفي، يعتمد على الثقة المكتسَبة من الشعب عموماً، ومن المودعين والمستثمرين خصوصاً. هي ثقة مبنية على الجدارة والكفاءة في إدارة المحفظة الماليّة. لكن النظام المصرفي في لبنان فَقَدَ ثقة المواطنين والمستثمرين. أساء الائتمان، وأساء إبراز الجدارة والكفاءة برضى، إن لم نقل بتشجيع، الهيئة الموكلة بمراقبة أعماله، أي المصرف المركزي. الثقة تُكسب ولا تُعطى مجّاناً وإذا خسر أحد الأطراف ثقة الآخرين تصعب استعادتها. النظام المصرفي اللبناني خسر هذه الثقة، فيما يدلّ سلوك المصرفيين على أنهم تجاوزوا هذه الثقة واكتفوا بميزان قوّة اعتقدوا أنه لمصلحتهم يقوم على الابتزاز: شروط المصارف أو الجحيم المالي!

هكذا يصبح السؤال المركزي: كيف يمكن إعادة الثقة؟ إعادة الثقة، تبدأ بتطهير رأس الهرم من عدم الكفاءة والفساد. يتطلب الأمر حاكم مصرف مركزي ومجلساً مركزياً جديدَين من ذوي الكفاءة والنزاهة والاستقلالية عن القوى السياسية. فما هي معايير الكفاءة والاستقلالية عن القوى السياسية؟ أهمها، إن رجل المال لا يصلح لإدارة الشأن النقدي مهما علت كفاءته. فمَنْ عمل وسيطاً مالياً في مؤسسة وطنية أو دوليّة، ليس مؤهّلاً لإدارة الشأن النقدي بسبب ميله الطبيعي للتساهل مع المؤسسات التي يأتي منها. المنصب بطبيعته مؤقت وسط احتمال كبير لعودته إلى القطاع المالي، لذا لن يكون تصادمياً مع المصارف التي يراقبها. الكفاءة تكمن في أشخاص لديهم خبرة في إدارة الشأن العام مع معرفة عميقة للاقتصاد وعالم المال. قد يكون حقوقي المنشأ، وقد يكون آتياً من الإدارة العامة، وقد يكون أكاديمياً متميّزاً في أدائه ومقارباته.

بعد التطهير، تأتي الاستقلالية؛ استقلالية المصرف المركزي عن الحكومة وسياساتها، واستقلالية مسؤولي المصرف المركزي عن القوى السياسية. بالنسبة إلى الشق الأوّل، هناك مدرستان: واحدة ترى أن المصرف المركزي وسياساته النقدية مستقلّة عن توجّهات الحكومة. وثانية تقول إن السياسة النقدية يجب أن تكون منسجمة مع السياسة الماليّة للحكومة (إنفاق الخزينة ومداخيلها ربطاً برؤية تنموية اقتصادية واجتماعية وبيئية). فهل بالإمكان التوافق بين المدرستَين؟ نظرياً يمكن ذلك، لكن الأمر يعتمد على عوامل بعضها ذاتي متّصل بشخصية المسؤولين في الحكومة والمصرف، وعوامل موضوعية؛ ففي حال وجود مشروع تنموي طويل المدى يجب أن تتكامل السياسة النقدية مع توجّهات الحكومة. وفي حال تحقيق النهضة الاقتصادية يمكن أن يتم استقلالهما عن بعض بشرط توافقهما على خطوط عريضة للسياسات الاقتصادية والمالية مع هامش للتحرّك النقدي خارج الإطار المالي والعكس صحيح أيضاً. لذا، يجب أن يكون طاقم المصرف المركزي على بيّنة للتحكّم بالجرعات النقدية وفقاً لمقتضيات الظروف التي ستُملي ضخّ العملة أو سحبها من السوق. هناك مسافة طويلة تفصل لبنان عن التصادم بين الطرفين، إذ أولويته حالياً تكمن في وضع النظام المصرفي بخدمة التنمية وليس بخدمة النموّ فقط.

إعادة الثقة بالنظام المصرفي تتطلب تغييراً في طاقم مصرف لبنان وإعادة هيكلة تؤول بنتيجتها ثلثا المصارف للدولة

انجل بوليغان ـ المكسيك

معايير إعادة الهيكلة

هناك خيار واضح لإعادة تركيبة البنية المصرفيّة في لبنان: وضع اليد على المصارف بعد تغيير الطاقم الحاكم في مصرف لبنان اليوم قبل غداً، على أن الريادة يجب أن تكون للدولة في ملكية القطاع المصرفي التجاري.

معظم الودائع في القطاع المصرفي «تبخّرت». هذا يفرض على الحكومة، وبمعزل عن الحساسيات السياسية الداخلية والخارجية تغيير طاقم حاكمية مصرف لبنان. الوضع استثنائي ويتطلّب إجراءات استثنائية. مصرف لبنان يحمل كمّيات كبيرة من سندات الخزينة المصنّفة أصولاً في ميزانيته كأنه خارج الدولة. حتى لو كان يجوز له حمل السندات، فهو يعرف قيمتها وقدرة الدولة على تسديدها، ويعلم أن المصارف كانت تستعمل ودائع المودعين لتمويل دولة مفلسة.

ويمكن الدولة إنشاء سبعة مصارف تملكها كاملة، أو بأكثرية، وتكون قطاعية: مصرف للتجارة العامة، مصرف للصناعة، مصرف للزراعة، مصرف للسياحة، مصرف للإنشاء والإعمار، ومصرف للبيئة، ومصرف للتنمية العامة. في مقابل التحفّظات حول كفاءة القطاع العام، فإن المصارف المملوكة من القطاع الخاص كانت فاشلة ومسيئة للأمانة.

أما بالنسبة إلى المصارف التجارية، فلا بدّ من إعادة النظر في عددها وحجمها وملكيتها. لا مبرّر للعدد الحالي، علماً بأن المصارف لم تبرهن أنها قدّمت إضافات كمّية ونوعية للاقتصاد، بل كانت شريكة في عملية نهب مدروس للمال العام. كما أن معظمهما مصارف صغيرة الرساميل والودائع، ما يحتّم مراجعة جدواها الاقتصادي. يجب دمج بعضها وتصفية بعضها الآخر. إذا عزلنا مصدر الربح الأساسي للمصارف، أي سندات الخزينة يظهر انعدام جدوى كل هذا العدد.

هناك 5 مصارف في لبنان تسيطر على 75% من الودائع وهي مسؤولة بالدرجة الأولى عن «الشراكة» مع مصرف لبنان، في نهب المال العام والخاص. نعم، الطبقة السياسية والحكومات المتتالية منذ 1993 مسؤولة مباشرة، لكن المصارف هي الشريك «التنفيذي»، وخصوصاً تلك المرتبطة عضوياً برموز الطبقة السياسية. التعاطي مع هذه المصارف يتطلب قراراً سياسياً: الخيار المفضل هو تأميم المصارف التي استفادت من «الهندسة المالية» التي نفذها مصرف لبنان، وروّجت لثقافة الريع العائد من السندات ما يفرض مساءلتها ومحاسبتها. وهناك خيار الشراكة المختلطة بين الدولة والمالكين الحاليين، أو إدخال بعض المودعين الكبار إلى بنية الملكية، أو مزيج من الخيار الثاني والثالث.

هناك من يعتبر أن «وضع اليد» على المصارف والودائع هو «انقلاب» على هوية لبنان، بينما آخرون يحذّرون من «فقدان سمعة لبنان» في تسديد الديون... في المجمل الودائع باتت مرتبطة بالدين العام والمسؤولية الكبرى تقع على عاتق النظام المصرفي بأكمله والحكومات السابقة التي سببت الأزمة عن قصد وعمد. أما المودعون، فهم ليسوا كتلة واحدة جامدة. «المودعون الصغار» هو تقدير استنسابي لـ«الحجم» إذ لا أحد يملك معياراً موضوعياً متفقاً عليه لتحديد المودع الصغير. ثمة من يرى أن سقف 100 ألف دولار يفصل بين الصغار وسائر المودعين، بينما هناك مودعو طبقة وسطى قد تصل ودائعهم إلى مليون دولار، وهناك من سيّل موجودات ثابتة لديه وأودع قيمتها في المصارف بما يصل إلى 5 ملايين دولار. كذلك الأمر بالنسبة إلى صناديق التعاونيات والنقابات المهنية التي قد تقع ضمن تلك الفئات. على السلطات دراسة حجم الودائع وتاريخها ومصدرها. هذه المعلومات متوافرة مبدئياً في سجلّات المصارف. كذلك، هناك كبار المودعين الذين رفضوا ترحيل أموالهم إلى الخارج بعد انفجار الأزمة اعتباراً من 17 تشرين الأول. من الصعب التعامل معهم كسائر المودعين.

أما الذين استفادوا على مدى عقود من «سخاء» الفوائد الربوية التي أعطتها الخزينة اللبنانية، فهؤلاء يقعون في فئة حيتان المال والسياسة. هؤلاء شركاء مباشرون في جريمة نهب الخزينة العامة والاستفادة من الفوائد الربوية. ودائع هؤلاء قد تتحمّل العبء الأكبر من أي عملية هيكلة أو هندسة مالية.

*كاتب اقتصادي سياسي والأمين العام السابق للمؤتمر القومي العربي